الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير
قسم علوم الاقتصادية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

الشعبة:علوم اقتصادية

تخصص:اقتصاد كلي نقدي ومالي

الموضوع:

علاقة البطالة بالتضخم في بعض دول المغرب العربي

دراسة تحليلية قياسية باستخدام معطيات بانيل خلال الفترة(1980-2018)

من إعداد الطالبة:
زواد أسيا

تحت إشراف الدكتور:
أ.بن زيدان حاج

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقرراومشرفا	بن زيدان حاج	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	بن حمو محمد عصمت	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	ميدون الياس	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي اليزي
مناقشا	مزيان محمد توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان
مناقشا	مدوري نورالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019–2020

شكر وتقدير

قال تعالى:" **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين** "

الآية 19، سورة النمل

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سبيل الإرشاد الذي أمدني بالصبر و العزيمة ووفقني لانجاز هذه المذكرة، والصلاة والسلام على معلم البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين، أما بعد...

أتقدم بأسمى كلمات الشكر والتقدير إلى أستاذي ومثلي الأعلى **البروفيسور/ بن زيدان الحاج** على ما قدمه لي من توجيه قيم وانتقاد هادف، وعلى ما قدمه من جهد ليرى هذا العمل النور.

و أتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء، الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، فلهم مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم.

والى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

زواد أسيا

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات..... لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد والشكر إذا رضيت و لك الحمد و الشكر بعد الرضا..... اهدي تخرجي إليكما يا من احمل اسمكما بكل افتخار.....إليكما يا قدوتي و نبراسي الذي ينير دربي..... إليكما يا من أعطيتموني و لا زال عطائكما بلا حدود..... أبي الغالي تاج رأسي أمي الحبيبة نبع الحنان و جنة الدنيا و مصباح حياتي و ضياؤها..... إلى من شاركوني الحياة بحلوها و مرها ووقفوا معي في كل خطوة أعزائي إخوتي ..... إلى رفيق دربي زوجي والى ابنتي وقرة عيني عفاف..... إلى أصدقائي و زملائي بلا استثناء .....إلى أساتذتي الكرام لاسيما الأستاذ المشرف ..... إلى الشموع التي تحترق لتضيء الآخرين .....إلى كل من علمني حرفا.....اهدي إليكم رسالة الدكتوراه .....داعية المولى سبحانه و تعالى أن تكلل بالنجاح و القبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة المبجلين.

زواد أسيا

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	III
شكر وعرفان	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	XV
قائمة الأشكال	III
مقدمة عامة	أ- ز
الفصل الأول:الإطار النظري للبطالة	
تمهيد	2
المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي للبطالة	3
المطلب الأول: تعريف وقياس البطالة	3
أولا- تعريف البطالة	3
ثانيا – قياس البطالة	4
المطلب الثاني :أنواع البطالة	6
أولا–التقسيم التقليدي	6
ثانيا–أنواع أخرى من البطالة	8
المطلب الثالث :آثار البطالة	10
أولا–الآثار الاقتصادية	10
ثانيا- الآثار الاجتماعية والسياسية	11
المبحث الثاني :النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	12
المطلب الأول :التحليل الكلاسيكي للبطالة	12
أولا- مبادئ النظرية الكلاسيكية	12
ثانيا- سوق العمل عند الكلاسيك	14
المطلب الثاني :النظرية الماركسية في تفسير البطالة	20
أولا- مبادئ النظرية الماركسية	20

ثانيا- البطالة عند ماركس	22
المطلب الثالث :التحليل الكينزي للبطالة	22
أولا- مبادئ التحليل الكينزي	23
ثانيا- سوق العمل عند كينز	24
المبحث الثالث :النظريات الحديثة لتفسير البطالة	28
المطلب الأول :نظرية الاختلال	28
أولا- عرض النظرية	28
ثانيا- الانتقادات الموجهة للنظرية	31
المطلب الثاني :النظريات الكلاسيكية الجزئية الحديثة	32
أولا- نظرية رأس المال البشري	32
ثانيا- نظرية البحث عن العمل	33
المطلب الثالث :النظريات النيوكينزية في تفسير البطالة	35
أولا- نظرية الأجور الكفأة	35
ثانيا- نظرية تجزئة سوق العمل	36
ثالثا- نظرية الداخلين الخارجين	37
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني:الإطار النظري للتضخم	
تمهيد	41
المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي للتضخم	42
المطلب الأول :تعريف التضخم	42
أولا- تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له	42
ثانيا- تعريف التضخم على أساس خصائصه	43
المطلب الثاني :العوامل المسببة للتضخم	44
أولا- تضخم الطلب	44
ثانيا- تضخم التكاليف	47

المطلب الثالث :أنواع التضخم	50
أولا– من حيث إشراف الدولة على الأسعار	50
ثانيا– من حيث حدة التضخم	51
ثالثا– من حيث مصدر الضغط التضخمي	52
المبحث الثاني:قياس التضخم، آثاره و آليات مكافحته	55
المطلب الأول :قياس القوى التضخمية	55
أولا – الأرقام القياسية للأسعار	55
ثانيا– معايير الفجوة التضخمية في قياس التضخم	60
المطلب الثاني :الآثار المترتبة على التضخم	64
أولا– الآثار الاقتصادية للتضخم	64
ثانيا– الآثار الاجتماعية للتضخم	66
المطلب الثالث :آليات مكافحة التضخم	68
أولا–السياسة النقدية	68
ثانيا– السياسة المالية	69
المبحث الثالث :تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية	71
المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم	71
أولا– معادلة التبادل لفيشر	71
ثانيا– معادلة كامبردج	74
المطلب الثاني :النظرية الكينزية في تفسير التضخم	76
أولا– الفجوة التضخمية	76
ثانيا– مراحل تغير الأسعار عند كينز	78
المطلب الثالث :النظرية النقدية في تفسير التضخم	81
أولا– المعالم الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود	81
ثانيا– دالة الطلب على النقود عند فريدمان	82
خلاصة الفصل	86

الفصل الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية	
تمهيد	88
المبحث الأول :المقاربات الأولية لمنحنى فيلبس	89
المطلب الأول :المقاربات الأولية لإشكالية البطالة والتضخم	89
أولا- التحليل الكلاسيكي للبطالة والتضخم	89
ثانيا- التحليل الكينزي للبطالة والتضخم	90
المطلب الثاني :منحنى فيلبس الأصلي(الخلفية التاريخية)	91
أولا- الأساس الإحصائي لمنحنى فيلبس	92
ثانيا- الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس	94
المطلب الثالث :الدراسات الداعمة لمنحنى فيلبس	96
أولا- تحليل ساموبلسون وسولو	96
ثانيا- تحليل ليبسي	98
المبحث الثاني :منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية	101
المطلب الأول: ظاهرة الركود التضخمي و منحنى فيليبس	101
أولا- ظاهرة الركود التضخمي	101
ثانيا-أسباب اختفاء منحنى فيليبس	103
المطلب الثاني :نظرية التوقعات التكيفية	103
أولا-أسس نظرية التوقعات التكيفية	104
ثانيا- رؤية فريدمان لمنحنى فيليبس	105
المطلب الثالث :نظرية التوقعات الرشيدة	108
أولا-أسس نظرية التوقعات الرشيدة	108
ثانيا- منحنى فيلبس عند الكلاسيكيين الجدد	109
المبحث الثالث :التفسير النيوكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم ،الدراسات السابقة.	110
المطلب الأول :نموذجws-ps	110
أولا- نموذجws-ps	111

ثانيا– محددات النيرو وفقا لنموذجws–ps	112
المطلب الثاني: منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (Akerlof)	113
أولا– منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (1996)	113
ثانيا– منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (2000)	114
المطلب الثالث : الدراسات السابقة	115
أولا– الدراسات القياسية حول خطية العلاقة بين البطالة والتضخم	115
ثانيا– الدراسات القياسية حول لا خطية العلاقة بين البطالة والتضخم	118
خلاصة الفصل	119
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالتضخم في دول المغرب العربي	
تمهيد	121
المبحث الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي في دول المغرب العربي	122
المطلب الأول: تجربة دول المغرب العربي في الإصلاح الاقتصادي	122
المطلب الثاني:التضخم في المغرب العربي	125
المطب الثالث:البطالة في المغرب العربي	130
المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل	136
المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل	136
أولا– تعريف بيانات بانل	136
ثانيا–أهمية بيانات بانل	137
المطلب الثاني :النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل	138
أولا – نموذج التأثيرات الثابتة	139
ثانيا– نموذج التأثيرات العشوائية	142
المطلب الثالث :اختبارات التحديد	147
أولا – اختبارات التجانس لHsiao	147
ثانيا– اختبار مضاعف لاغرانج	150
ثالثا– اختبار هوسمان	151

المطلب الرابع: اختبار جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل	152
أولا – اختبار جذر الوحدة	152
ثانيا– اختبارات التكامل المتزامن	155
المبحث الثالث :التحليل القياسي	157
المطلب الأول :الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها	157
المطلب الثاني :النموذج المستخدم	158
أولا–االنموذج المستخدم	158
ثانيا– المتغيرات المستعملة في الدراسة	159
المطلب الثالث :خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج	161
أولا– تقدير النموذج	162
ثانيا– عرض النتائج	167
خلاصة الفصل	170
خاتمة عامة	171
قائمة المراجع	177

فهرس

الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مكونات إجمالي السكان	5
2-1	دالة الإنتاج عند الكلاسيك	15
3-1	دالة الطلب على العمل	17
4-1	دالة عرض العمل	18
5-1	توازن سوق العمل	19
6-1	دالة عرض العمل	25
7-1	توازن سوق العمل عند كينز	26
8-1	توازن سوق العمل عند كينز	27
9-1	البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال	30
10-1	البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال	30
1-2	التضخم الناتج عن الطلب	46
2-2	التضخم الناتج عن التكاليف	48
3-2	تضخم التكاليف مع محاولة الحفاظ على معدل إنتاج مرتفع	49
4-2	آثار التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار	73
5-2	الفجوة التضخمية	77
6-2	العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز	79
7-2	تضخم الطلب لكينز في حالة التوظيف الكامل	79
8-2	الطلب على النقود حسب فريدمان	84
1-3	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم	90
2-3	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم	91
3-3	منحنى فيلبس للمملكة المتحدة (1861-1957)	93
4-3	منحنى فيلبس الأصلي	94
5-3	منحنى فليبس المعدّل	95
6-3	الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحنى منحنى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم	97
7-3	العلاقة بين الأجور النقدية النقدية، و فائض الطلب على الأيدي العاملة	98

8-3	العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجور	99
9-3	العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل	100
10-3	التضخم والبطالة في منحنى فيليبس المعكوس	102
11-3	رؤية فريدمان لمنحنى فيليبس	106
12-3	منحنى فيلبس عند الكلاسيكيين الجدد	109
13-3	محددات النيرو وفقا لنموذجps–ws	112
14-3	منحنى فيلبس طويل الأجل وفقا لـ Akerlof (1996)	114
15-3	منحنى فيلبس للأجل الطويل وفقا لـ Akerlof (2000)	115
1-4	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980–2018)	125
2-4	معدل التضخم في المغرب خلال الفترة(1980–2018)	127
3-4	معدل التضخم في تونس خلال الفترة(1980–2018)	128
4-4	معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة(1980–2018)	128
5-4	معدل التضخم في موريتانيا خلال الفترة(1980–2018)	129
6-4	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1980–2018)	130
7-4	معدل البطالة في المغرب خلال الفترة(1980–2018)	132
8-4	معدل البطالة في تونس خلال الفترة(1980–2018)	133
9-4	معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة(1980–2018)	134
10-4	معدل البطالة في موريتانيا خلال الفترة(1980–2018)	135
1-4	خطوات اختبار التجانس لـHsiao (1986)	148

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح	29
1-4	المتغيرات المستعملة في الدراسة	159
2-4	متغيرات الدراسة	161
3-4	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية	162
4-4	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية	163
5-4	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	164
6-4	نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك	165
7-4	نتائج تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية	165
8-4	نتائج اختبار مضاعف لاغرنج	166
9-4	نتائج اختبار هوسمان Hausman	166
10-4	معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام التأثيرات العشوائية	167

المقدمة

العامة

مقدمة عامة:

عانت اقتصاديات الدول العربية وبعض دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي حالت دون تقدمه في مجال التنمية، كالأزمة البترولية التي عصفت بأسعار النفط إلى مستويات متدنية بداية الثمانينات، والتي أدت إلى تسجيل مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية. وأيضا تأثر اقتصاد هذه الدول بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصا بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار، هذا ما أدى إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية ، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية.

تتوقف فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة في أي بلد على مدى تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار المحلية، التوظيف الكامل ومحاربة البطالة، النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول، وتوازن ميزان المدفوعات، أو ما تسمى بأهداف المربع السحري. إن للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها بعض دول المغرب العربي منها الجزائر تونس موريتانيا أثار شملت جميع النواحي التي من بينها البطالة والتضخم. لهذا تعتبر ظاهرتي البطالة والتضخم من المرتكزات الأساسية لدى صانعي السياسات الاقتصادية لتصميم السياسات الجيدة، انطلاقا من تقدير ديناميكية العلاقة بينهما تتدخل السلطة النقدية لانتهاج مجموعة من الأساليب والسياسات لمواجهتهما وتخفيف الآثار الناجمة عنهما.

حضت العلاقة بين البطالة والتضخم بالاهتمام والدراسة من طرف العديد من الاقتصاديين، والتي أطلق عليها مصطلح " توأمي السوء". وقد تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم. خلصت الدراسة التي قام بها الاقتصادي النيوزيلندي فيليبس سنة 1958 بانجلترا للفترة 1861-1957، إلى وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، وتم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع باسم منحنى فيلبس، الذي أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية للوصول إلى" التوليفة المثلى " بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

لكن مع مطلع السبعينات في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة بدأت العلاقة السابقة (منحنى فيليبس) تأخذ اتجاه آخر، حيث ارتفعت معدلات البطالة لكن معدلات التضخم لم تستسلم بل ارتفعت بالمثل أصبحت علاقة طردية بين كل من البطالة والتضخم، هذا ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي وهذا ما أفرزه الواقع لتقوى تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيلبس.

ظهرت مدارس اقتصادية حاولت تفسير ظاهرة تزايد البطالة والتضخم معا وأعطت عدة علاقات لمنحنى فيليبس، انطلاقا من العلاقة الأصلية حسب التعديل الذي تراه مناسبا. كما تم القيام في عدة بلدان بدراسات تطبيقية لمعرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم بغية انتهاج أساليب وسياسات لمواجهتهما وكانت النتائج مختلفة من بلد لآخر.

طرح الإشكالية:

ولأن ظاهرتي التضخم والبطالة تعني كل دول العالم، فإن دول المغرب العربي ليست بمنأى عن هاتين الظاهرتين، حيث عرفت هي الأخرى في فترة السبعينيات ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، وكنتيجة للأوضاع الاقتصادية الحرجة التي عاشتها، دفع بحكوماتها في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى تبني سياسات إصلاحية بمعية صندوق النقد الدولي تهدف في مجملها إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق المفتوح، كمحاولة لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم. إلا أن ظاهرتي البطالة والتضخم لا تزالان تطرحان نفسهما بقوة في بعض دول المغرب العربي ، مما دفع إلى الاهتمام بآثارهما وتجنب مخاطرهما عن طريق وضع السياسات الاقتصادية، بما أن تصميم السياسات الجيدة يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بين التضخم والبطالة كما سبق ذكره. وعلى ضوء ذلك ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

-ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي؟

لتبسيط وتوضيح هذه الإشكالية يمكن طرحها وفق التساؤلات التالية:

- ما هي مختلف أدبيات البطالة والتضخم والعلاقة بينهما وفقا للنظريات الاقتصادية ؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تسبب تطور نسب كل من البطالة والتضخم في دول المغرب العربي؟
- هل توجد علاقة بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي؟ و ما طبيعة هذه العلاقة؟

- هل للبطالة تأثير على التضخم في دول المغرب العربي ؟وما هو اتجاه هذا التأثير؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي في المدى القصير.
- يوجد علاقة طردية بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي في المدى الطويل.
- العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم هي علاقة تأثير وتأثر.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- بيان الأهمية الاقتصادية لكل من البطالة والتضخم.
- الوقوف على واقع البطالة والتضخم في دول المغرب العربي.
- تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم في دول المغرب العربي.
- محاولة التمكن من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما في الاقتصاد، يتعلق بالعلاقة بين البطالة والتضخم نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم والبطالة ومدى انعكاس ذلك على أداء النشاط الاقتصادي لدول المغرب العربي، مما يساعدها في وضع السياسات المناسبة، والتي تستهدف هذه المتغيرات من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المنهج المستخدم:

محاولة منا للإجابة على التساؤلات وبغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في دراستنا على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف وتشخيص ظاهرتي البطالة والتضخم، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات

الإحصائية أثناء استقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا، وفي الأخير تم استخدام المنهج القياسي باستخدام بيانات بانل لتحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم.

الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والكتب، تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع العلاقة بين البطالة والتضخم، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر نذكر مايلي:

دراسة Hognal, Vincent حول العلاقة بين البطالة والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2000)، وقد تم استخدام بيانات ربعية للاقتصاد الأمريكي. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي ثابت خلال هذه الفترة، توصلت الدراسة إلى أن كلا من التضخم للفترة السابقة ومعدل البطالة للفترة الحالية ذات دلالة إحصائية للتأثير على معدل التضخم للفترة الحالية.

دراسة Gregory Mankiw حول العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من الناحية النظرية، حيث تشير إلى أهمية هذه العلاقة التي جعلت الاقتصاديين يقدمون تفسيرات مختلفة لها، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي في جوهرها علاقة ناتجة عن أثر السياسة النقدية، حيث أن التغيرات التي في هذه السياسة تدفع هذين المتغيرين باتجاهين متضادين.

دراسة Fumitaka Furuoka حول فحص فرضية تطبيق منحنى فيلبس في البلدان النامية، تم اختيار حالة ماليزيا لإجراء تحليل تطبيقي للعلاقة بين معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة(1975-2004)، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية (عكسية) طويلة المدى بين البطالة والتضخم كما أن هذه العلاقة تكاملية وسببية.

دراسة سعيد هتهات حول إمكانية تطبيق أفكار فيليبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط البطالة بتفسير الظاهرة التضخمية عن طريق دراسة قياسية للفترة 1988-2003. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين البطالة والتضخم.

دراسة علي عبد الوهاب إبراهيم النجا حول التحقق من مدى وجود منحنى فيليبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1985-2012). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية في المدى الطويل.

دراسة سمية بلقاسمي حول اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة(1994–2010). توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير والطويل.

من خلال الدراسات السابقة نجد أن هناك عوامل تؤثر على العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، من أهمها التغيرات التي تحدث في أسعار الواردات وأسعار العملة، وأيضا أن اثر التضخم المتوقع على التضخم الحالي بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية، و التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي والتوظيف وارتفاع الأسعار.

حدود الدراسة:

يعتمد الإطار المكاني والزمني على البيانات المدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية)، وبناء على ذلك فان الإطار المكاني يشمل عينة من (05) دول عربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) او ما يسمى بدول المغرب العربي، ونظرا لعدم توفر الإحصائيات وعدم كفاية المعطيات ركزت الدراسة فقط على بعض دول المغرب العربي. أما في ما يخص الإطار الزمني لهذه الدراسة فإنها تغطي الفترة الممتدة من1980 إلى غاية 2018، إذ تعتبر هذه الفترة هامة في تطور اقتصاديات هاته الدول نظرا لما شهدته من أحداث اقتصادية سواء على الساحة المحلية أو الدولية، ابتداءا من الأزمة البترولية نهاية الثمانينات مرورا بالإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها دول المنطقة في عقد التسعينات، وصولا إلى التطورات الجيوسياسية التي شهدتها الدول العربية خاصة ليبيا وتونس ابتداءا من سنة 2011.

محتويات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ولتحقيق أهدافها، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة وتتلوها خاتمة عامة، وقد تضمن كل فصل الجوانب التالية:

تناولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري للبطالة، تطرقنا في البداية إلى الإطار المفاهيمي للبطالة ثم تنقلنا إلى النظريات التقليدية المفسرة للبطالة وأخيرا النظريات الحديثة المفسرة للبطالة.

أما **الفصل الثاني** يتم فيه عرض الإطار النظري للتضخم، ففي البداية تم استعراض الإطار المفاهيمي للتضخم لنواصل الدراسة في هذا الفصل بالتطرق إلى قياس التضخم، آثاره و آليات مكافحته، وأخيرا تناولنا النظريات المفسرة للتضخم.

ويتناول **الفصل الثالث** دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية ويتم من خلاله دراسة المقاربات الأولية لمنحنى فيلبس، ثم تناول منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية، وفي الأخير التفسير النيوكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم والدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة.

وفي **الفصل الرابع** دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالتضخم في دول المغرب العربي، أولا نقوم بدراسة تحليلية لواقع البطالة والتضخم في دول المغرب العربي، ثم نتناول الإطار العام للدراسة القياسية وأخيرا التحليل القياسي لعلاقة البطالة بالتضخم في دول المغرب العربي.

وأخيرا **خاتمة** تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة

تمهيد:

كانت البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية التي أرهقت المجتمعات، ولا يكاد يخلو مجتمع من هذه المشكلة بشكل أو أخر، وقد صارت هذه المشكلة عالمية ذات أثار اقتصادية، حيث أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث تحليلها ودراستها، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، لهذا يحتل البحث في أسباب وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، على اختلاف مدارسه واتجاهاته، ذلك لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. فالتقليل من حجم البطالة يعتبر الشغل الشاغل لصانعي السياسات الاقتصادية في أي دولة.

من أجل فهم مشكلة البطالة، سنحاول خلال هذا الفصل النظر في المفاهيم والتفسيرات الخاصة بهذه الظاهرة، حيث سيتم في المبحث الأول التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية للبطالة وطرق قياسها بالإضافة إلى ذكر أنواعها المختلفة، والآثار الناجمة عن ارتفاع معدلاتها الكبيرة على الاقتصاد والمجتمع، أما المبحث الثاني والثالث فسيتم تخصيصهما لسرد أكثر النظريات المفسرة للبطالة شيوعاً.

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للبطالة

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية، إذ تصبو السياسة الاقتصادية إلى خفض معدلاتها لتجنب أثارها الوخيمة. لهذا حظيت البطالة باهتمام كبير من طرف علماء الاقتصاد و المفكرين. كما تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم للبطالة.

المطلب الأول: تعريف وقياس البطالة

اختلفت صياغة التعاريف التي تطرقت إلى البطالة، لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها، وفي كيفية قياسها.

أولا- تعريف البطالة:

يمكن التفريق بين مفهومين للبطالة وهما المفهوم العلمي والمفهوم الرسمي. تعرف البطالة وفقا للمفهوم العلمي على أنها" : الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل المتاحة فيه استخداما كاملا، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا ما يقود إلى تدني مستوى المعيشة أو مستوى الرفاهية في هذا المجتمع ." نستنتج من هذا التعريف أن البطالة تتضمن بعدين رئيسيين وهما : عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، وعدم الاستخدام الأمثل لها.[1]

أما المفهوم الرسمي للبطالة فيركز على الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه، ولا يجدونه، خلال فترة زمنية معينة.[2]

1-تعريف منظمة العمل الدولية:

تشمل البطالة كافة الأشخاص الذين هم قادرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه لكن غير قادرين على إيجاد عند مستوى الأجر السائد.[3]

---

[1]- علي عبد الوهاب النجا،" **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص8-9.

[2]- نفس المرجع، ص3-4.

[3] - Kayode A Sajin, Samuel Arome, Felix Anyio, **" The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications"**, Global Business and economics reaserch journal, Vol 3, N° 2, 2014, p14.

2-تعريف البنك الدولي للعمل(BIT):[1]

وفق التعريف العالمي للبطالة المتبنى سنة 1982 من طرف البنك الدولي للعمل خلال الملتقى الدولي الثامن عشر حول إحصاءات العمل، يعتبر العاطل عن العمل كل شخص في سن العمل (15 سنة وأكثر).

وتتوفر فيه ثلاث معايير أساسية:

- "**بدون عمل**": أي انعدام تام للعمل خلال فترة الاستبيان، ويعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يشغل وظيفة مأجورة (موظف)أو غير مأجورة (يعمل لحسابه الخاص).

- "**متاح للعمل**": أي قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال الأسبوعين المقبلين، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمزاولته في فترات لاحقة.

- "**يبحث عن عمل**": هذا المعيار ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، أو الذين وجدوا وظيفة سيبدؤون في مزاولتها في غضون ثلاث أشهر.

3-تعريف الديوان الوطني للإحصائيات:[2]

يعتبر عاطلا كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل، وتتوفر فيه المواصفات التالية:

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي (لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة خلال إجراء التحقيق الإحصائي).
- أن يكون على استعداد تام للعمل .
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقام بالإجراءات اللازمة للعثور على وظيفة.

من خلال هذه التعاريف، يمكن أن نعرف البطالة على أنها": حالة وجود أشخاص في سن العمل راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يحصلوا عليه".

ثانيا – قياس البطالة:

يتعين أن نميّز بين مقياسين للبطالة :الرسمي و العلمي.

[1] - Gaelle le Guirriec-Milner, **" L'essentiel des mécanismes de l'économie "**, 4ème édition, L'extenso éditions, paris, 2015, p55.

[2] - Office National des statistiques, **" Activité, emploi & chômage en septembre 2014 "**, rapport N° 683, p15, sur : www.ons.dz vu : 9/7/2015

1- المقياس الرسمي للبطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين} \times 100}{\text{الفئة النشطة}}$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم1-1: مكونات إجمالي السكان

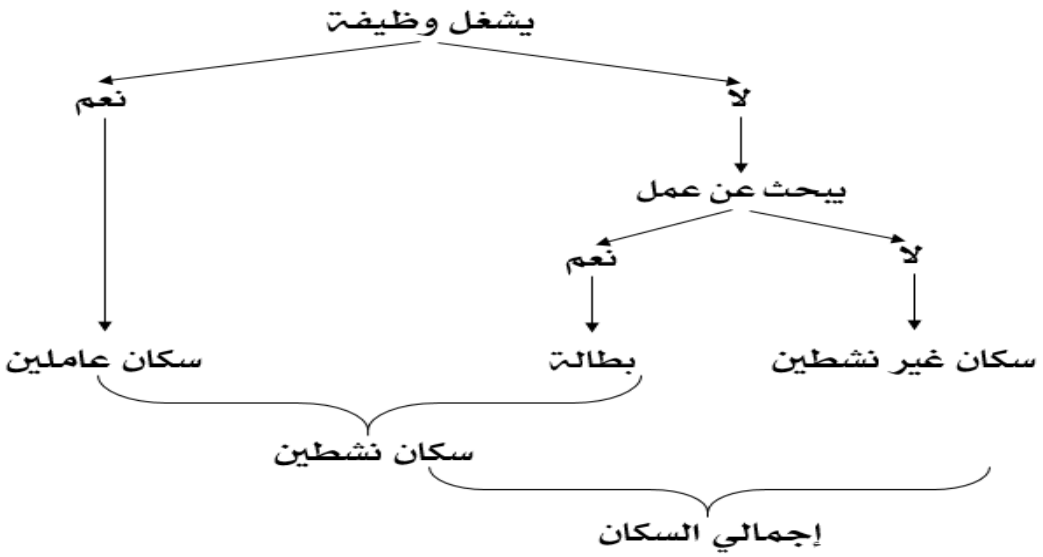

Source : Jaques Freyssinet, **" Le chômage"** ,11ème édition, éditions la découverte, paris, 2004, p11.

- يقصد **بالعاملين** كل من يشتغل عملا- بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

- أما **العاطلون** فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

[1] -Gregory N. Mankiw**, "Macroéconomie"**, 3éme édition, De Boeck, paris, 2006, p 42.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:[1]

– الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو15–16 فما دون.

– الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

–الأفراد من فئات معينة: هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه.

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

2– المقياس العلمي للبطالة:[2]

وفقا لهذا المقياس يتحقق مستوى التشغيل الكامل في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل و بالتالي يكون معدل البطالة طبيعيا، أما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل فيكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدلها الطبيعي، مما يدل أن المجتمع يعاني من البطالة الناتجة، إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

الناتج المحتمل= قوة العمل × الإنتاجية

الناتج الفعلي= قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية

المطلب الثاني : أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها.[3] سوف يتم التركيز على التقسيم التقليدي للبطالة، بالإضافة إلى التعرض لتقسيمات أخرى لها.

أولا–التقسيم التقليدي:

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي:

[1]– علي عبد الوهاب النجا ، مرجع سابق ، ص12.

[2] -Gregory N. Mankiw, op-cit, p 42.

[3]– خالد الزواوي ، "**البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل**" ، مجموعة النيل العربية ، 2005، ص 19

1-البطالة الدورية:

و تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة وأخرى، ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار والكساد تعاقبا دوريا. ففي فترة الإزهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا.[1] لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة أو الدورية،[2] وهي البطالة التي يركز عليها التحليل الاقتصادي الكلي وتوجه إليها السياسات النقدية والمالية للحكومة.[3]

2-البطالة الاحتكاكية:

هي بطالة قصيرة المدى (مؤقتة) ناجمة عن عملية المطابقة بين العمال والوظائف الشاغرة، من حيث الوقت الذي يحتاجه العمال لأجل البحث عن وظائف تلاءم قدراتهم ومهارتهم.[4] تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، ذلك لان سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، لان بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.[5]

الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.[6]

3-البطالة الهيكلية:

نسمي هذه البطالة بالهيكلية لأنها بحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي أي في البنية الصناعية ، تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي، فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة،[7] وينتج عن هذه التغيرات الهيكلية انخفاض الطلب على بعض المهن وارتفاع الطلب على مهن أخرى، وأصحاب المهن التي

---

[1] – أحمد الأشقر،" **الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص301.

[2] – حسام داود و آخرون،"**مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع**"،عمان الأردن،طبعة3، 2005، ص257.

[3] – إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى،" **الاقتصاد الكلي :مبادئ وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2006 ،ص257.

[4]-Wiliam Levernier, Bill Z Yang,**" A note on the categories of unemployment in a principles of macroeconomics course "**, Perspective on economics education reaserch, Vol 7, N1, 2001, pp61-63.

[5] – نعمة الله نجيب إبراهيم، "**اقتصاد العمل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997،ص167-168.

[6] – مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص235.

[7]– البشير عبد الكريم،"**تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات**"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر،2015 ،ص152.

انخفض الطلب عليها يتعرضون إلى هذا النوع من البطالة لأنه يصعب إعادة تأهيلهم.[1] وبالتالي عدم التوافق بين مؤهلات وخبرات العاطلين عن العمل مع حاجات ومتطلبات الوظائف الشاغرة.[2]

ثانيا-أنواع أخرى من البطالة:

يوجد تصنيفات أخرى للبطالة لا تقل أهمية عن الأنواع السابقة نذكر منها :

1-البطالة الاختيارية والإجبارية:

تعرف البطالة الاختيارية على أنها الحالة التي يمتنع فيها الأفراد بمحض إ رادتهم عن العمل عند معدل الأجر السائد.[3] أما البطالة الإجبارية تعني وجود أشخاص قادرين عن العمل، وراغبين فيه في ظل ظل الأجور السائدة، ويبحثون عنه، لكن لا يجدون فرص متاحة لهم.[4]

2-البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

البطالة الموسمية وهي مرتبطة بحالة الطقس، أو بمتغيرات موسمية في العرض، وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية، وقد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب العادات و التقاليد و المناسبات، منها ما يحصل في نهاية كل عام دراسي، حيث يشكل الطلبة و خصوصا خريجي الجامعات، ضغطا على سوق العمل فينخفض العرض من الأيدي العاملة من الطلبة بعد بداية العام الدراسي.[5]

أما بطالة الفقر هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، تسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمي هذه الدول "دول الإرسال "والدول الموظفة لهذه العمالة" دول الاستقبال".[6]

---

[1]- أحمد الأشقر، مرجع سابق ، ص301.

[2] -Kayode Asajn, Samuel Arome, Felix Anyio, op-cit, p15.

[3]– محمدي فوزي أبو السعود " **مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004،ص222.

[4] - Michel de Vroey, **" Involuntary unemployment : the elusive quest for a theory "**, Discussion paper N4, Department of Economics, Université catholique de Louvain, 2005, p1.

[5] – يونس سالم عبد الغني الطراونة، "**التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة و معدلاتها في الأردن**"،دار كنوز المعرفة العلمية، 2009،عمان،ص59.

[6]– البشير عبد الكريم،" **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2004 ، ص169.

3-البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

تتمثل البطالة السافرة أو المسجلة في حالة التعطل الكلي الظاهر والواضح الذي يعاني منه جزء من قوة العمل المتاحة، ويرجع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية، دورية أو هيكلية.[1]

أما البطالة المقنعة فتعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال سوف يكونون في بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي.[2]

4-البطالة الجامدة والبطالة السلوكية:

تمثل البطالة الجامدة العاطلين الدائمين الذين لا يسعون وراء العمل، حتى و لو كان موجودا رغم أنهم قادرون عليه، وينطبق هذا القول على الطبقات الغنية في الدول النامية، هؤلاء العمال يعتمدون بشكل أساسي على ثرواتهم أو دخولهم، من فوائد أموالهم، أو إيجار عقاراتهم، أو ما يحصلون عليه من ميراث، كما يندرج تحت هذا النوع من البطالة المتسولون و المتسكعون في الشوارع.[3]

أما البطالة السلوكية وهي ناجمة عن عدم قبول الأفراد ببعض الأعمال، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا فيها خشية التأثير على مكانتهم الاجتماعية و بالتالي يعزفون عنها، مثلا تنظيف الشوارع.[4]

5-البطالة الشاملة والبطالة الجزئية:[5]

توصف البطالة بأنها شاملة إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة شاملا لكافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء، كما توصف بأنها قطاعية أو جزئية إذا كانت مقتصرة على فئة محددة من قوة العمل.

---

[1]- أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري،" **انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد2003** " ، مجلة دراسات إقليمية، العدد 18 ، جامعة الموصل، 2010 ، ص189 .

[2]- أيوب أديب العيسل، "**الفساد الإداري والبطالة**"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، طبعة2014،1،ص164.

[3]- محمد موسى عريقات،" **مبادئ الاقتصاد**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 147.

[4]- حسام داود وآخرون،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ، ص259 .

[5]- عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، 2004 ، ص331.

المطلب الثالث: آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، حيث تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية:

أولا-الآثار الاقتصادية: يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، منها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.[1]

- حينما تطول فترة البطالة فإن العمال متوسطي المهارة يفقدون تدريجيا لمهاراتهم، فمن المعروف أن الخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.[2]

- تؤدي البطالة إلى خسارة البلد للناتج المحلي الإجمالي، فوفقا لقانون أوكن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث أن ارتفاع البطالة بـ 1% يرافقه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بين2-3%.[3]

- هناك بعض الحكومات تمنح العاطلين تعويضات في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئ كبير مما يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة من جهة أخرى، فان ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الدخول الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب.[4]

- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا، بالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.[5]

---

[1]- فليح حسن خلف، " **الاقتصاد الكلي**"، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص 336.

[2]- عبد الرحمن يسرى أحمد،" **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004،ص221.

[3] -Robert Anderton, Ted Aranki & athers, **" Disaggregating Okun's law : decomposing the impact of the expendieure components of GDP on euro area unemployment "**, European central bank, working paper series N1747, 2014 , p4.

[4]- عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سابق ،ص 274.

[5]- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق ، ص261

ثانيا– الآثار الاجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة.

من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر:

– ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية.[1]

– البطالة التي تستغرق مدة طويلة لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين، التي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية وسببا في ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.

– اضطراب الأوضاع مما قد يقصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.[2]

– تؤدي البطالة إلى اختلالات في فهم المواطنة والارتباط بالوطن، كما تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.[3]

– تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العملية إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، حيث يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه كمساعدات وقروض للدول النامية، تجني بريطانيا 56%، أما كندا فالعائد الذي تجنيه 3 أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث.[4]

---

[1]– إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص249.

[2]– حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص261.

[3]–عهود جبار عبيرة،" **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40 ، 2014،ص21.

[4]–فريدة زنيني، نوال شيشة،" **الآثار الاقتصادية للبطالة**"، الملتقى الدولي حول :إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011 ، ص9–10.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

إن اختلاف مذاهب وأفكار المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن أدى إلى تعدد النظريات المفسرة للبطالة، سيتم خلال هذا المبحث التطرق لأولى النظريات التي قامت بتفسير هذه الظاهرة.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للبطالة

حتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين الكلاسيك من مشكلة البطالة من المفيد توضيح مبادئ النظرية الكلاسيكية، ثم تحليل سوق العمل عند الكلاسيك.

أولا- مبادئ النظرية الكلاسيكية: تتمثل أهم دعائم الفكر الكلاسيكي فيما يلي:[1]

-اعتقد الكلاسيك أن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في سير أمور الطبيعة والكون والمجتمع، لا يمكن للفرد أو الدولة تغييرها، أو أن يخرج عن منطق الإذعان لها، في حالة تجاهل هذه القوانين أو محاولة الخروج عنها ، أو تغييرها ، فإن الطبيعة تقف ضد ذلك.

-آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية كدعامة للنشاط الاقتصادي. والحرية تشمل هنا حرية التجارة الداخلية والخارجية، حرية العمل، التعاقد، وحرية مزاولة أي نشاط. هذه الحرية أساسها فكره" دعه يعمل دعه يمر" التي نادى بها آدم سميث تفرض حيادية الدولة.

-انطلاقا من فكرة الحرية الاقتصادية، افترض الكلاسيك أن المنافسة الكاملة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في السوق، مما يعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات، وعلى تنظيم توزيع الدخول على الأفراد المشتركين في العملية الإنتاجية.

-امن الكلاسيك بعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، كما قد نظر الكلاسيك لمصلحة الجماعة على أنها حاصل الجمع الحسابي للمصالح الفردية، ومن هنا آمن آدم سميث بوجود ما أسماه باليد الخفية التي ترتب شؤون المجتمع وأوضاعه على نحو منسجم ومتوازن.

- نظر الكلاسيك إلى النقود ووظائفها على أنها مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات، وأسقطوا تماما من اعتبارهم وظيفتها كأداة للادخار وللاكتناز.

[1]- رمزي زكي،"**الاقتصاد السياسي للبطالة :تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"،علم المعرفة،العدد 226 ،الكويت،1998،ص 147-154.

–أخذ الكلاسيك عن روبرت مالتس نظرته المتشائمة عن السكان بأن هناك سباق غير متكافئ بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية، حيث يتزايد السكان وفق متوالية هندسية في حين الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية.[1]

– يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن التشغيل الكامل يعتبر وضعا عاديا وقائما، اقتناعا منهم بأن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن كفيل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام.[2]

انطلاقا من هذه المبادئ، توصل الكلاسيكيون لمجموعة من النظريات تمثل أهم ما جاء به الاقتصاد الكلاسيكي:

– **قانون ساي للمنافذ:** وفقا لقانون ساي لا يواجه التوازن الاقتصادي الكلي أي معوقات من جانب الطلب، فالطلب دوما يتساوى مع العرض وفقا للمبدأ العرض يخلق الطلب عليه.[3] ما يعني أن هذا القانون يرتكز على حياد النقود، فوفقا لساي لا تطلب النقود لذاتها وإنما تستعمل فقط كوحدة حساب ووسيلة تبادل، بالتالي فإن الإيرادات المتحصل عليها من خلال الإنتاج(أجور، أرباح، معاشات) يعاد استخدامها فوريا وتتحول مباشرة إلى طلب.(الدخل الذي يتحصل عليه الفرد ينقسم بين ادخار واستثمار، في وجهة نظر الكلاسيك الادخار يتحول فوريا للاستثمار نظرا لمرونة سعر الفائدة).[4]

– **نظرية حد الكفاف:**[5] تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل في المدى الطويل بأدنى حد لمستوى المعيشة يسمى بحد الكفاف، حتى لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلا أن هذا الأجر هو نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعا لعاداتهم وتقاليدهم.

---

[1]– محمد عبد المومن،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، 2007، ص 31 ، على الموقع :
http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000108.12.2.2014.pdf vu:/26/5/2015

[2] - Isabelle Sandillon, **" L'interprétation du chômage dans la théorie général : enjeux et conséquence"**, Document du travail, Université de la méditerranée, 1998, p4.

[3] - Mark Blaug, **" Say's law of markets :what did it means and whay shoud we care ? "**, Eastern economic journal, Vol23, N2, 1997, p234.

[4] -Adam Martin, **" Keynes and say's law of markets : analysis and implications for Austrian economics"**, Conference ASSC Schedule , Grove city college, 2004, p4.

[5]– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008**"، مجلة الباحث، العدد 10 ، 2012 ، ص176.

– **نظرية رصيد الأجور**: تعتبر هذه النظرية مكملة للنظرية السابقة، يتوقف الأجر وفقا لهذه النظرية على العلاقة بين رأس المال وعدد السكان،[1] حيث بقسمة رأس المال على حجم القوة العاملة ينتج متوسط الأجر، يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص لدفع الأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه انخفاض الأجور. وقد نادى جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل الزيادة في رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار(قانون الغلة المتناقصة) وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، كما يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.[2]

ثانيا– سوق العمل عند الكلاسيك:

تستند النظرية الكلاسيكية في موضوع العمالة، على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال، وبين القوى المحددة للطلب عليهم، وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل، حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج، ومن ثم حجم العمالة المستخدمة من خلال:[3]

– دالة الإنتاج، منها يمكن اشتقاق دالة الطلب على العمال.

– دالة العرض من العمل.

1–الطلب على العمل: كما نعلم أن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج، حيث يرتبط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرين أساسين من عوامل الإنتاج.[4]

و تكتب كما يلي:[5] $Q = \varphi(N, K, \ldots)$

حيث تمثل:

Q: حجم الإنتاج الكلي.

N: كمية العمل المتاحة.

K: رأس المال.

[1] -Adam Martin, op-cit, p2.

[2]– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **مرجع سبق ذكره** ، ص176 .

[3]– أسامة بشير الدباغ، " **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص33.

[4] -Denis Anne, Yannick l'horty, **" Economie de l'emploi et du chômage "**, Armand colin éditeur, paris, 2013, p128.

[5] -Féve. P et Ortega. J, **" Macroéconomie : Approche pratique contemporaine "**, Dunod, Paris,2004,p 72.

يفترض الكلاسيك ثبات رأس المال وغياب التقدم التكنولوجي في الأجل القصير وأن العامل الوحيد المتغير في دالة الإنتاج هو كمية العمل المستخدمة N .

$$Q = \varphi(N, \overline{K},\dots)$$

معنى هذا أن حجم الإنتاج يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمةN ومنه: $Q=\varphi(N)$

و حسب الفرضيات المعمول بها لدالة الإنتاج، فإنها دالة متناقصة الغلة ومنه فإن دالة الإنتاجية الحدية للعمال***PML*** تكون موجبة ومتناقصة، هذا يعني أنه كلما زادت اليد العاملة يزيد حجم الإنتاج، غير أن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص.[1]

$$\varphi'(N)>0,\ \varphi''(N)<0$$

الرسم البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم1-2: دالة الإنتاج عند الكلاسيك

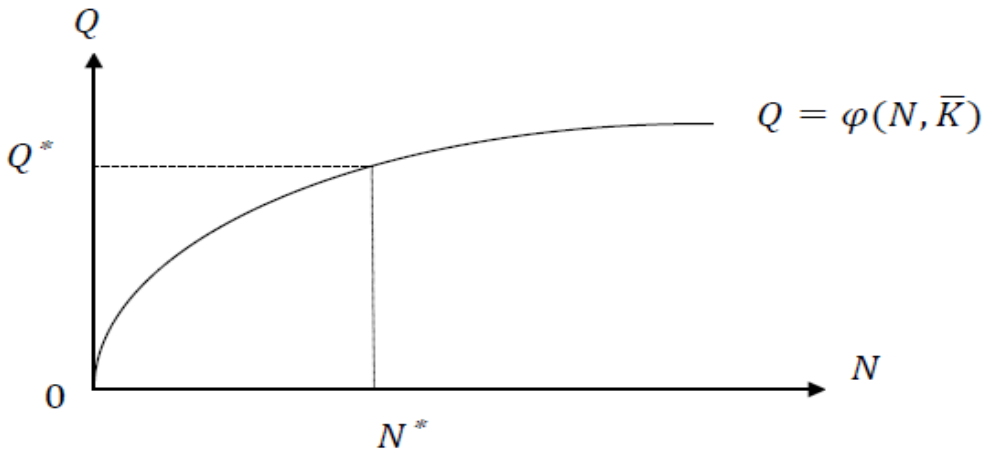

Source: Thierry. T ,**" L'essentiel de la macroéconomie "** , Gualino, Paris,2000, p 23.

في ظل اعتقاد الكلاسيك عند تحليلهم لسوق العمل على السلوك العقلاني للمنتج، وفي ظل المنافسة الحرة الكاملة والمرتكزة على قاعدة تعظيم الربح، يتم تحديد المؤسسات لطلبها على العمل كما يلي:[2]

$$\pi = P.Q - W.N$$

[1]- محمد الشريف إلمان،" **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، الجزء الأول، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015 ،ص91-92.

[2]- Féve. P et Ortega. J, op-cit, pp72-73.

حيث تمثل:

π : أرباح المؤسسات.

P: مستوى العام للأسعار.

W: الأجر الاسمي.

حيث تهدف المؤسسات إلى تعظيم الربح:

$$Max(\pi) = P.Q - W.N$$

و مع ثبات عوامل الإنتاج:

$$Q = \varphi(N)/\overline{K}$$

فشرط الأعظمية يكون كالتالي :نقوم باشتقاق دالة الربح بالنسبة للعمل

$$\frac{d\pi}{dN} = 0 \quad \Rightarrow \quad P.\varphi'(N) - W = 0 \quad \Rightarrow \quad \varphi'(N) = W/P$$

إن الشرط الضروري لتعظيم الربح هو تساوي الأجر الحقيقيW/P مع الإنتاجية الحدية للعمل PML، بما أن الإنتاجية الحدية متناقصة $\varphi''(N) < 0$، فان أي زيادة في التوظيف–طلب على العمل –تستلزم انخفاضاً في الأجر الحقيقي. بالتالي فطلب المؤسسات على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي ويرمز له بـ:ND .[1]

حيث:

$$ND = \varphi^{-1}(W/P)$$

ونكتب:

$$ND = f(W/P)$$

حيث يمكن تمثيل منحنى الطلب على العمل في الشكل التالي:

[1]-Stoléru, Lionel, **" L'économie : comprendre l'avenir** ", Dunod, paris, 1999, p102.

الشكل رقم 1-3: دالة الطلب على العمل

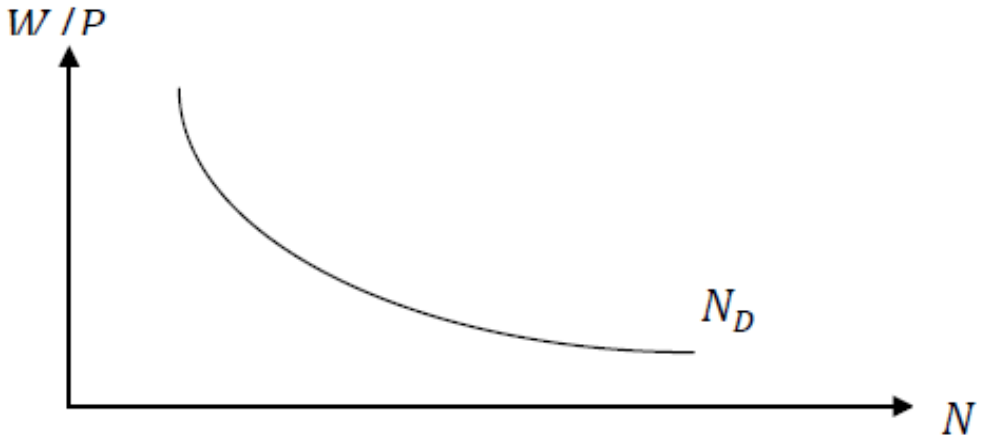

Source: Gilbert. A. F,**"Introduction à la macro-économie contemporaine"**, Economica, Paris,2005 p96.

2-عرض العمل:

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة.

إذ ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقيW/P ، باعتبار أنه التعويض " الحقيقي " للعمال مقابل تخليهم عن بعض من وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي وما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية، تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتنقص بنقصه.[1] وعليه فإن معدل الأجر يمثل تكلفة الفرصة البديلة عند قضاء وقت الراحة.[2]

إن زيادة الأجر الحقيقي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بفائدة التخلي عن وقت الفراغ، وبذل المزيد من الجهد في الإنتاج.[3] ويتم ذلك بإحدى طريقتين:[4] إما بزيادة الأجر النقديW مع بقاء مستوى الأسعارP ثابتا (أثر الإحلال)، أو بتخفيض المستوى العام للأسعارP مع بقاء الأجر النقدي ثابتاًW(أثر الدخل)، بالطبع فإن زيادة الأجر النقدي لن يكون حافزًا على زيادة الكمية المعروضة من العمل إذا رافق هذه الزيادة زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار وكذلك، فإن انخفاض

[1]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص43.

[2]-Gaelle le Guirriec-Milner, **"L'essentiel des mécanismes de l'économie "**, 4ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2015, p42.

[3]- نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص197.

[4]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص44.

المستوى العام للأسعار لن يكون حافزاً على زيادة التوظيف إذا رافق هذا الانخفاض انخفاض في مستوى الأجور النقدية بنفس النسبة، ففي الحالتين سيبقى مستوى الأجر الحقيقي ثابتًا دون أي تغير، ومعه مستوى العرض الكلي من العمال في الأسواق.

يمكن ترجمة هذا المبدأ على الشكل منحنى يمثل العرض من العمال NSيرتبط ارتباطاً موجباً بالأجر الحقيقيW/P:

الشكل رقم 1-4: دالة عرض العمل

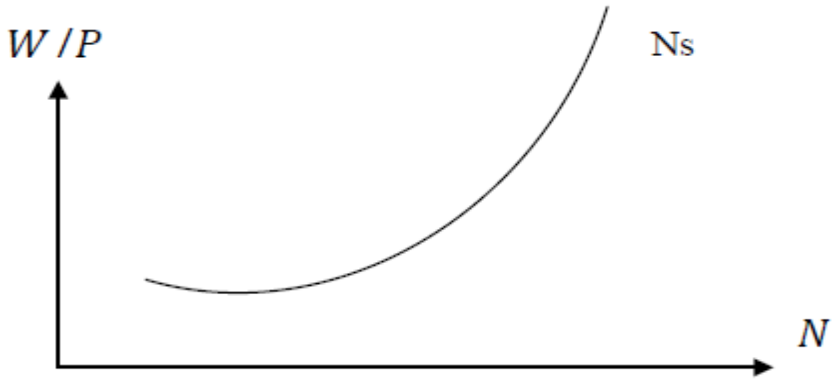

Source: Thierry. T ,**" L'essentiel de la macroéconomie "** , Gualino, Paris,2000, p 22.

يظهر من الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك أجر حقيقي أعلى.

و عليه نخلص أن دالة العرض هي دالة متزايدة الأجر الحقيقي:[1] $NS = f(W/P)$

3-التوازن في سوق العمل والبطالة الكلاسيكية:[2]

يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل، يتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني W/P^* و كمية العمل التوازنية N^* ،حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة.

حيث تمثل:

[1]- Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, op-cit, p157.
[2]-Gilbert. A. F, op-cit, p 102.

N^* :كمية العمل عند مستوى التشغيل الكامل.

N :إجمالي القوى العاملة.

كما هو موضح في الشكل البياني:

الشكل رقم 1-5: توازن سوق العمل

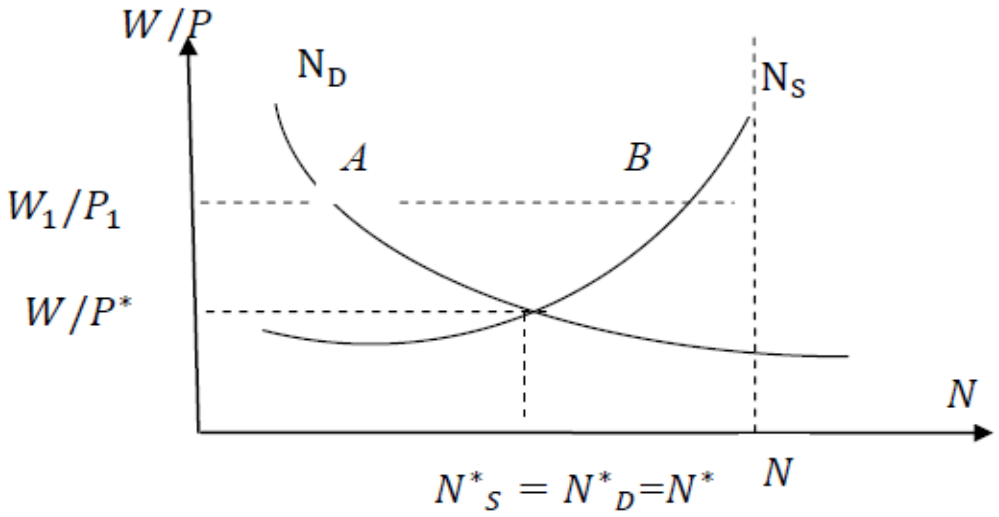

Source: Gilbert. A. F,**"Introduction à la macro-économie contemporaine"**, Economica, Paris,2005 p 103.

التفسير الكلاسيكي للبطالة:

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة كما يلي:

إن المسافة$N - N^*$تمثل عدد الأفراد القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند المستوى الأجر التوازنيW/P^*.[1] هم يمثلون بطالة اختيارية. سببها يعود إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية.[2]

في حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور.[3] أين كل العمال الذين يرغبون في العمل، يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني.

[1]-Gaelle le Guirriec-Milner, op-cit, p 44.
[2]-Féve. P et Ortega. J, op-cit, p 72.
[3]-Haddar. M, op-cit, p 247.

فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني W_1/P_1 يكون فائض في العرض بمقدار AB ،عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض.

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني W/P^*.[1]

لهذا يرفض الكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

وبذلك يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.[2]

المطلب الثاني: النظرية الماركسية في تفسير البطالة

إن عرض وجهة نظر الماركسية في قضية البطالة سيتتبع بالضرورة التعرض أولا لمبادئ النظرية الماركسية ثم البطالة عند ماركس.

أولا- مبادئ النظرية الماركسية:

يمكن إجمال المبادئ التي استند عليها ماركس فيما يلي:

- يقصد بالسلعة ذلك الشيء الناتج عن العمل الإنساني والذي يتسم بوجود طابع مزدوج، قيمة استعمالية يقصد بها صلاحية الشيء لأن يشبع حاجة إنسانية وقيمة تبادلية تهم رجال الأعمال وتحقق لهم أقصى ربح ممكن.[3]

- تتناسب القيمة التبادلية لأي سلعة مع كمية العمل الإنساني الذي تتضمنه، أي كمية العمل اللازم لإنتاجها في ظل الظروف العادية والمتوسط العام لمهارة العمل وفقا لما هو سائد في المجتمع.[4]

[1]- Gaelle le Guirriec-Milner, op-cit, p 45.

[2]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص231-232.

[3]- رمزي زكي، مرجع سابق، ص187.

[4] -نفس المرجع أعلاه ، ص44.

– ينقسم المجتمع إلى قسمين، قسم يحمل رأس المال، وقسم يحمل قوة العمل يسمى بالطبقة الكادحة، قوة العمل كغيرها من السلع تتمثل قيمتها في كمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج وسائل العيش الضرورية لبقائها.[1]

– يمثل الأجر المقابل النقدي لقوة العمل، ويكون أقل من مستوى التوازن عند مستوى الكفاف حتى في الأجل القصير، فقد آمن ماركس بأن الرأسمالية تتطلب وجود هامش من البطالة يطلق عليه الجيش الاحتياطي من العاملين، والذي يستخدم لتخفيض الأجور والحفاظ عليها عند مستوى الكفاف ومنع العمال من المطالبة برفعها،[2] كما تستخدم لتهذيب العمال غير المتخوفين من الطرد ودفعهم للعمل لساعات أطول حفاظا على بقائهم في العمل.[3]

– يفرق ماركس بين قيمة قوة العمل والقيمة التي يولدها العمل، فاستغلال الرأسمالي للعمال يتمثل في أنه يستفيد من وقت العمل الذي يتجاوز قيمة قوة العمل، كأن جزءا من العمل فقط يتم دفعه والجزء الآخر يتحصل عليه الرأسمالي نتيجة لحيازته لوسائل الإنتاج. الفرق بين الجزء المدفوع وغير المدفوع يقيس معدل الاستغلال أو فائض القيمة.[4]

– النسبة بين وقت العمل الفائض(فائض القيمة) ووقت العمل الضروري يطلق عليها ماركس بمعدل فائض القيمة، التي يمكن زيادتها من خلال تقليل نسبة وقت العمل الضروري وزيادة وقت العمل الفائض، أي زيادة إنتاجية العامل.[5]

–يقصد بالتركيب العضوي لرأس المال النسبة بين رأس المال الثابت و رأس المال الكلي:

$\frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال الثابت+رأس المال المتغير}}$ ، أما معدل الربح فهو عبارة عن النسبة بين فائض القيمة و رأس المال الكلي:

$\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلي}}$ ، من هنا فإن معدل الربح أقل دوما من معدل فائض القيمة.[6]

[1]-Diemer, op-cit, p20.
[2]- Milton Friedman, **"Must we choose between inflation and unemployment ?** », Stanford graduate school of business bulletin 35, 1967, p 1.
[3]- Mathew Forstater, **" Unemployment"**, working paper n°20, University of Missouri, Kansas city, 2002, p 6.
[4]-Stéphane Guillon,**"Le chômage des diplômés de l'enseignement supérieur à la réunion "**, L'harmattan, paris, 2010, p 55.
[5] -Bruno Gendron, Abderrahmane Saker, **" Economie "**, Gualino éditeur, Paris, 2007, p 83-84.
[6]– رمزي زكي ، مرجع سابق،ص199.

ثانيا– البطالة عند ماركس:

يرى ماركس عكس الكلاسيك و النيوكلاسيك بأن الأزمات الاقتصادية لا يمكن تجنبها وسببها هو الرأسمالية نفسها التي تعتبر نظام بحث بدون نهاية عن الأرباح.[1] وذلك لعدة أسباب:

– قرارات الوكلاء الاقتصاديين غير مترابطة: من جهة الإنتاج والاستهلاك هما عمليتان منفصلتان، يتم إنتاج السلع من أجل بيعها مقابل الحصول على النقود وليس لتلبية الطلب، مما يؤدي إلى تعديلات خاطئة بين الإنتاج والاستهلاك، من جهة أخرى يتم تحقيق الاستثمارات في الفروع المحتمل أن تدر معدلات ربح مرتفعة وليس التي تكون فيها طلب فعال مضمون.

– يظهر في الاقتصاد الرأسمالي مشكلة نقص استهلاك، فصاحب العمل يضغط على الأجور بهدف تحقيق الربح، التي بالإضافة لكونها تكلفة بالنسبة للمؤسسات، تمثل أيضا عنصر الطلب الفعال مما يؤدي إلى إفراط في الإنتاج وبالتالي تنخفض الأسعار والأرباح وترتفع البطالة.[2]

– لإيقاف مفعول الأجور نحو التزايد يلجأ الرأسماليون لاستخدام الآلات التي تحل محل الإنسان مما يؤدي لمضاعفة الجيش الاحتياطي للعمال وبالتالي عودة الأجور لمستوى الكفاف. إلا أن الرأسمالي وان كان قد حل مشكلة ارتفاع الأجور إلا أنه خلق مشكل آخر، فقد زاد من رأس المال الثابت الذي تظهر قيمته كاملة للسلعة عبر عمره الإنتاجي، ولا يخلق فائض القيمة لانخفاض عدد العمال. وحسب علاقة معدل الربح فإن التراجع في القيمة المضافة وارتفاع رأس المال الثابت يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور وحدوث البطالة والأزمات. حيث تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة للتقدم التقني و إنما نتيجة للشروط الرأسمالية للتراكم.[3]

المطلب الثالث: التحليل الكينزي للبطالة

[1] -Stéphane Guillon, op-cit, p 55.
[2]-Diemer, op,c.i.t, p 21-22 .

[3] – رمزي زكي، مرجع سابق، ص201–202.

تعّد أزمة الكساد العالمي(1929-1931) بمثابة الامتحان النهائي الذي سقطت فيه النظرية الكلاسيكية، بعد انهيار هذه الأخيرة ، كان لابد من إيجاد نظرية بديلة تعالج تلك المشكلة ، مما دفع الاقتصادي كينز بأن يأتي بأفكار متناقضة مع النظرية الكلاسيكية.

رفض كينز في نظريته العامة فكرة البطالة الإرادية للتحليل الكلاسيكي وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق منها سوق العمل، يرى أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل وأن البطالة من الممكن أن تستمر إلى الأبد في ظل غياب سياسة اقتصادية ملائمة.[1]

أولا- مبادئ التحليل الكينزي:

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكل البطالة في العناصر التالية:

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعال عكس قانون ساي للمنافذ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه.[2]

- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، سوق رؤوس الأموال .

توصل كينز إلى أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة، حيث تعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائياً، كما كان الكلاسيكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلا والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي.[3]

- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد، إنما تتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، الذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية.[1]

---

[1]-Jaques Freyssinet, **" Le chômage ",** 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004, p 75.

[*] تنسب المدرسة الكينزية إلى جون ماينرد كينز(1884-1946) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير " النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود" ، مسبباً بذلك إلى إحداث تغيرات عميقة قي الفكر الاقتصادي.

[2]- Brana, Marie-Claude et autre, **" Macroéconomie "**, 5ème édition, Dunod, Paris, 2015, p 4.

[3]-Adil H mohamed, **" Important theories of unemployment and public policies "**, journal of Applied business and economics, Vol12, N5, University of Springfield, 2001, p 104.

– يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يري الكلاسيكي.[2]

– حسب الكلاسيك فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلية للتغير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيرًا من الأسعار تخضع للجمود.[3]

ثانيا– سوق العمل عند كينز:

لقد رفض كينز في نظريته العامة، فكرة البطالة الإرادية وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق، منها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق.[4]

حدد كينز الطلب والعرض على العمل وفق الشروط التالية:

1–الطلب على العمل:

فيما يتعلق بالطلب فإن كينز لا يختلف عن الكلاسيك، فدالة الطلب على العمل هنا هي أيضاً دالة مشتقة من دالة الإنتاج وهي دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي.

$$Q=(N) \quad / \quad \varphi'(N)<0 \quad \Rightarrow \quad N\mathrm{d}=f(W/P)$$

يرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال، أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.[5]

2–العرض على العمل:

بالنسبة لدالة عرض العمل اختلف كينز مع الكلاسيك في نقطتين:

– يعارض كينز الكلاسيك بأن انخفاض الأجور الحقيقية يؤدي إلى مفاضلة يقوم بها عارض العمل بين الراحة والعمل. ويؤكد كينز أن الوكلاء يفكرون من ناحية نقدية عند عرضهم للعمل وبالتالي فإن عرض العمل مستقل عن الأسعار، حيث يرى كينز أن الكلاسيك فشلوا في ملاحظة عدم مقاومة العمال

---

[1] – رمزي زكي، مرجع سابق، ص298.

[2]- Jaques Freyssinet, op,c.i.t, p 75.

[3]– رمزي زكي، مرجع سابق ، ص298.

[4]-Sobry. C et Verez J. C, **" Éléments de macroéconomie: une approche empirique et dynamique",** Editions Ellipses, Paris,1996 , p 190.

[5]-Thierry Tachiex, **" L'essentiel de la macro- économie "**, 7ème édition, L'extenso éditions, Paris, 2014, p27.

لتخفيضات الأجور الحقيقية إذا لم تكن مترافقة مع انخفاض في الأجور الاسمية،[1] كما أنهم لا يقبلون انخفاض أجورهم الاسمية حتى إذا كانت مترافقة مع انخفاض في السعر.

– يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود الأجور نحو الأسفل، أي أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، ذلك مبرر بوجود التنظيمات والنقابات العمالية، وأضاف إلى أن عرض العمل مرن مرونة لا نهائية مادام عاطلا بدون إرادته،[2]

و عليه يمكن كتابة دالة العرض رياضياً على النحو التالي:

$$N_S = f(w)$$

تحت شرط: $f'(w) > 0$

حيث يمكن تمثيل منحنى عرض العمل في الشكل التالي:

الشكل رقم 1–6: دالة عرض

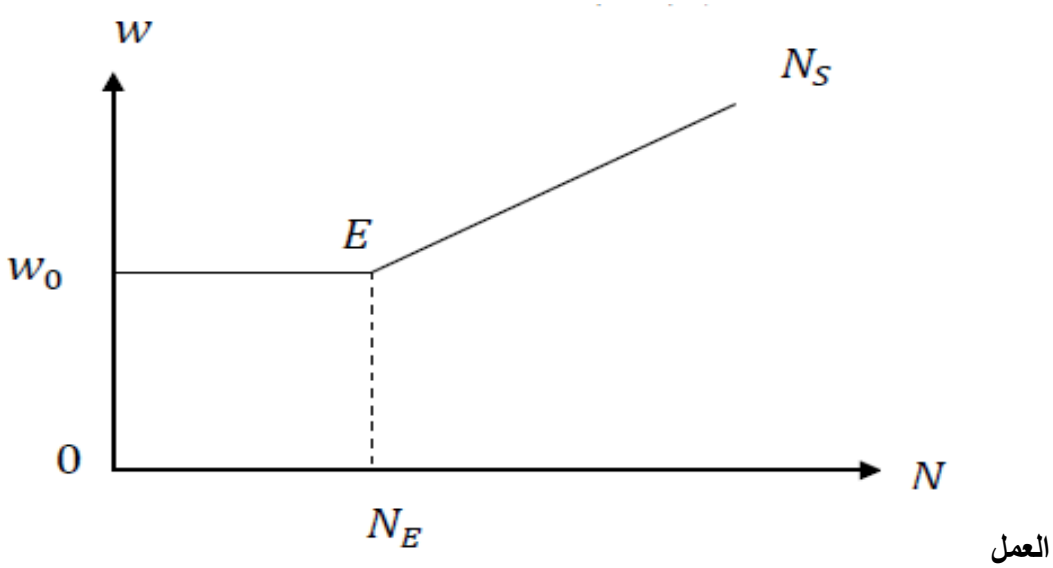

Source: Thierry Tachiex, **" L'essentiel de la macro- économie "**, 7ème édition, L'extenso éditions, Paris, 2014, p 35.

نلاحظ أنه عندما يتناقص معدل الأجر الاسمي، فإن الكمية المعروضة من العمل تنخفض حتى تصل إلى النقطة E التي يقابلها الأجر الأدنى الاسمي كما نلاحظ أن الشكل يتكون من جزأين :

–**جزء أفقي** : فمن أجل معدل أجر اسمي W_0، يعرض العمال كمية من العمل تتراوح بين 0 وN_E.[1]

[1] -Jacob Viner**, "keynes on the cause of unemployment "**, The quarterly journal of economic, Vol 51, N1, 1936, p 49.
[2] -Thierry Tachiex, op-cit , p34.

-**جزء متصاعد** : هذا الجزء من المنحنى يبين حالة توظيف حجم إضافي من اليد العاملة الذي نتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية وهذا ما يفسر ميل المنحنى عرض العمل ابتداء من النقطة E.[2]

3-التوازن عند التشغيل غير الكامل:

يمكن تفسير البطالة عند كينز بافتراض أن المستوى العام للأسعار معطى وثابت، والتعبير عن دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي، ومنه يمكن مقابلة كل من دالة العرض والطلب على العمل في معلم واحد، كما يبينه الشكل الموالي:[3]

شكل1-7: توازن سوق العمل عند كينز

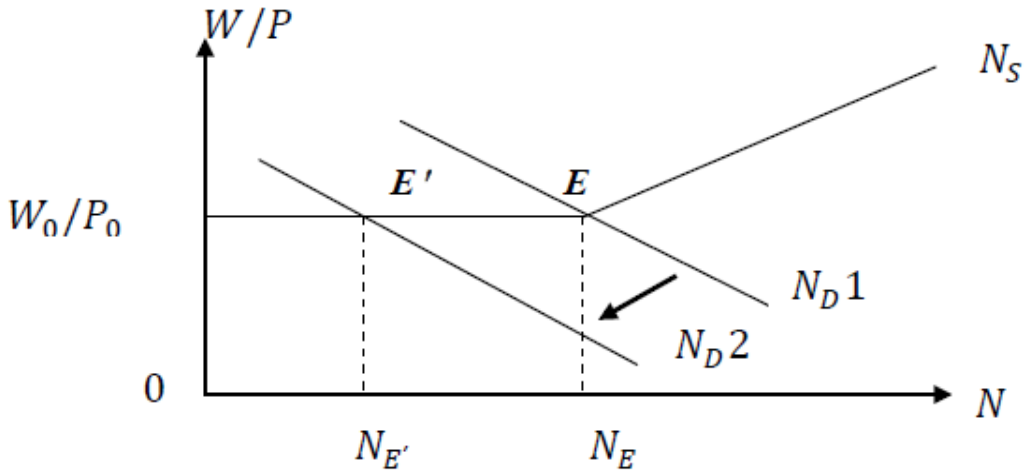

Source: Thierry Tachiex, **" L'essentiel de la macro- économie "**, 7ème édition, L'extenso éditions, Paris, 2014, p36.

يبين الشكل التالي تقاطع منحنيي عرض العمل والطلب عليه عند النقطة E، التي تمثل حالة التشغيل الكامل.

انطلاقاً من هذه الوضعية يؤدي تقليص الطلب على السلع والخدمات إلى تراجع الطلب على العمل من N_D1 إلى N_D2 ، لينتقل منحنى الطلب إلى الأسفل ليصبح مستوى التوازني الجديد في سوق العمل هو E' وحجم العمل متمثلا بـ $N_{E'}$،[4] هذا لا يعني التشغيل الكامل لأن هناك فائض في عرض العمل والمحدد بالمسافة $N_{E'}-N_E$ ، مستعد لقبول الأجر السائد W_0/P_0 وهذا يعبر عن وجود بطالة إجبارية لا

[1] -ibid, p 35.
[2] - Gaelle le Guirriec-Milner, op-cit, p 44.
[3] - ضياء مجيد الموسوي،" **النظرية الاقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 2005 ، ص238.
[4] -Gilbert Abraham-Frois, op-cit, pp 88-89

إرادية، يعني أن هناك عدد من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد ولكن المنتجون يطلبون حجمًا أقل وهذا الرفض يفسر بدوره عدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض.[1]

نظرًا لهذا الوضع، يتعذر الاقتصاد تحقيق مستوى التشغيل الكامل، حتى يتحقق ذلك حسب كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع طلبه في النقطةE ، عندما لا يوجد أي عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر الاسميw_0 .[2]

إن كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى رفع التكاليف، هذا يعني زيادة مؤشر الأسعار من$P=P_0$ إلى $P=P_1$ ، فحتى لو قبلنا فرضية وجود حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي، فإنه من الممكن التخفيض من حدة البطالة عند انتقال منحنى العرض نحو اليمين مما يترتب عنه انخفاض في الأجور الحقيقية من $W0/P_0$ إلى W_1/P_1 نتيجة ارتفاع الأسعار من P_0 إلىP_1 ،[3] كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل1-8: توازن سوق العمل عند كينز

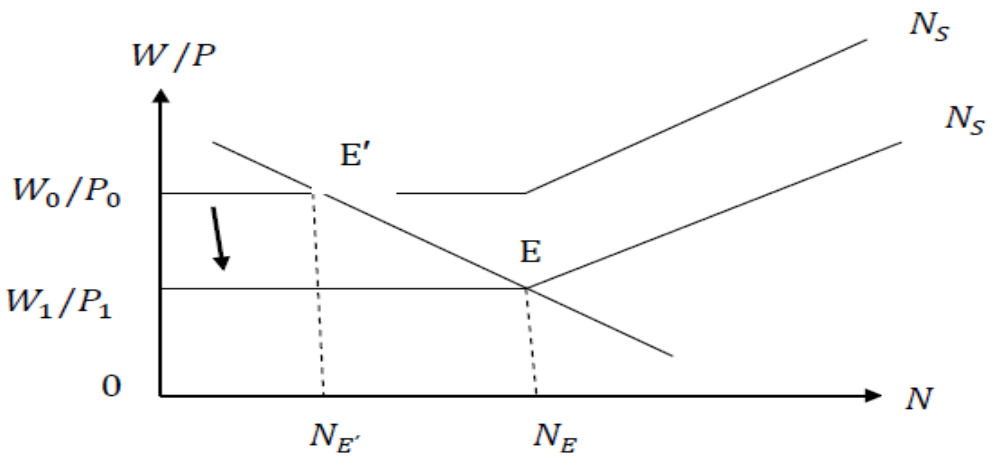

Source: Thierry Tachiex, **" L'essentiel de la macro- économie "**, 7ème édition, L'extenso éditions, Paris, 2014, p 37.

في هذه الحالة فإن كافة من يرغبون في العمل عند معدل الأجر الحقيقي الجديد سوف يجدون عملاً، مما يعني عدم وجود بطالة إجبارية وهذه النتيجة تتطلب خضوع العمال للوهم النقدي.

يرى كينز أنه ليس هناك ضرورة في تغيير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية بشكل متناسب، لكن من الضروري تخفيض الأجر الاسمي ما دام ثابتًا كما جاء في موقف التحليل الكلاسيكي.

[1] -Alain beitone, Buisson-Fenet, **" Economie",** 5ème édition, éditions Dalloz, Paris, 2012, p 226.
[2] -Christophe Lavialle**, " Penser le chômage involontaire : l'exigence logique d'une posture hétérodoxe "**, Document de recherche n° 2009-24, Laboratoire d'économie d'Orléans, 2009, p 7.
[3] -Thierry Tachiex, op-cit , p37.

أي التركيز على حتمية ارتفاع الطلب الكلي أو الطلب الفعال عند حدوث بطالة إجبارية لأن الضغط الممارس من طرفه يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.[1]

التفسير الكينزى للبطالة:

النتيجة التي توصل إليها كينز هي أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة كساد وبطالة، يعجز أن يولد من ذاته بطريقة تلقائية سبل إنعاشه، لذلك نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل من خلال سياسات ملائمة في سوق السلع والخدمات وليس العمل. وعليه يمكن أن تتعامل الدولة مع مكوني الطلب الفعال باستخدام سياسة مالية(تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة في مجال الخدمات والأشغال العامة) أو سياسة نقدية بتخفيض سعر الفائدة(تخفيض تكاليف إقراض الأسر وتمويل الاستثمارات للمؤسسات) والتي يكون لها نتائج إيجابية على قرارات المستهلكين والمنتجين مما يفتح المجال للتشغيل.[2]

المبحث الثالث :النظريات الحديثة لتفسير البطالة

أمام عجز النظريتين الكلاسيكية و الكينزية في تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات، ظهرت نظريات حديثة تهدف لتفسير هذه الظاهرة إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، وسيتم خلال هذا المبحث عرض أهم هذه النظريات.

المطلب الأول :نظرية الاختلال

ظهرت هذه النظرية على اليد الاقتصادي الفرنسيE. Malinvaud كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات.

أولا- عرض النظرية:

تفترض هذه النظرية، على عكس النموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير . ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيّر الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي . وتكون

[1] -Alain Beitone, Buisson-Fenet, op-cit, p 226.
[2]- Diemer, op-cit, p 26.

النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية.[1] ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل إنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، فهي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع، عندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدّس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى تقليص نشاطاتهم ووقف التوظف بل التخلص من بعض العمالة. وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات.[2]

و لقد استطاع الاقتصادي الفرنسيE. Malinvaud التّمييز بين الحالات الثلاثة الأكثر واقعية و هي :البطالة الكينزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح:[3]

الجدول رقم1-1: البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح

سوق العمل	سوق السلع	
	العرض > طلب	العرض < الطلب
العرض > الطلب	**بطالة كينزية**	**بطالة كلاسيكية**
العرض < الطلب		تضخم المكبوح

Source : Michel de Vroey, " **théorie du déséquilibre et chômage involontaire** ", revue économique, Vol 55, N4, 2004, p 647.

1-البطالة الكينزية: تتميز بوجود عرض زائد في سوق العمل وعرض زائد في سوق السلع . يعني هذا أن العائلات مقيّدة في سوق العمل في نفس الوقت الذي نجد فيه المؤسسات الإنتاجية مقيّدة في سوق السلع الاستهلاكية .أي زيادة العرض و وجود مخزن للسلع و بالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل

[1]- محمد شريف إلمان،"**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية :نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،2003 ،ص290.

[2]- علي عبد الوهاب النجا،مرجع سابق، ص50-51.

[3]- محمد شريف إلمان، مرجع سابق ، ص315 .

مزيد من العمال، طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها. نظرا لكون هذه الحالة تتميّز بعرض زائد معمّم.[1]

يوضح الشكل التالي هذا النوع من البطالة:

الشكل رقم 1- 9: البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال

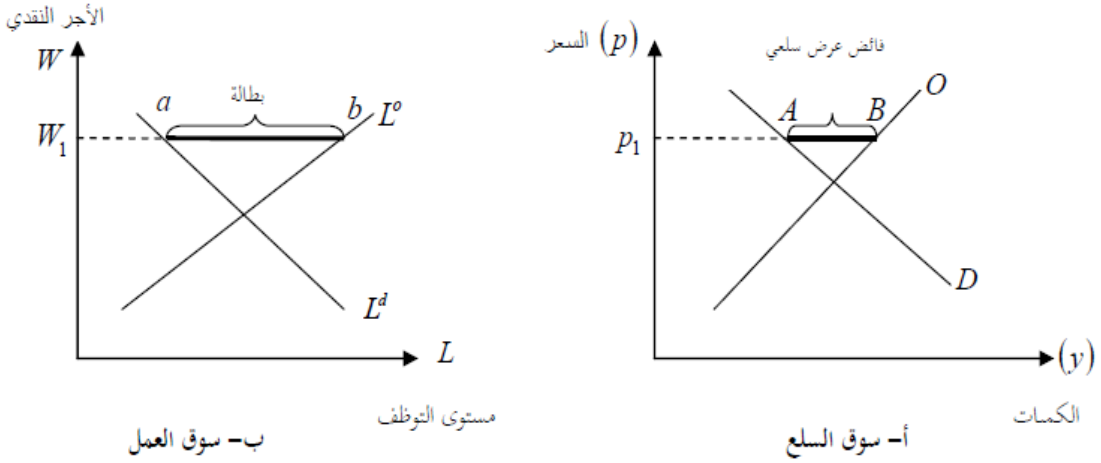

المصدر :علي عبد الوهاب النجا،" **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005 ، ص53 .

2- البطالة الكلاسيكية: و هي الحالة التي يكون فيها فائض في عرض العمل و فائض الطلب على السلع الاستهلاكية في آن واحد. بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة تشغيل الأيدي العاملة، بالتالي عدم زيادة عرض السلع بسبب انخفاض ربحية الاستثمار.[2]

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1- 10: البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

[1]-Michel de Vroey, " **théorie du déséquilibre et chômage involontaire** ", revue économique, Vol 55, N4, 2004, p 647.

[2]- علي عبد الوهاب النجا، مرجع سابق، ص52 .

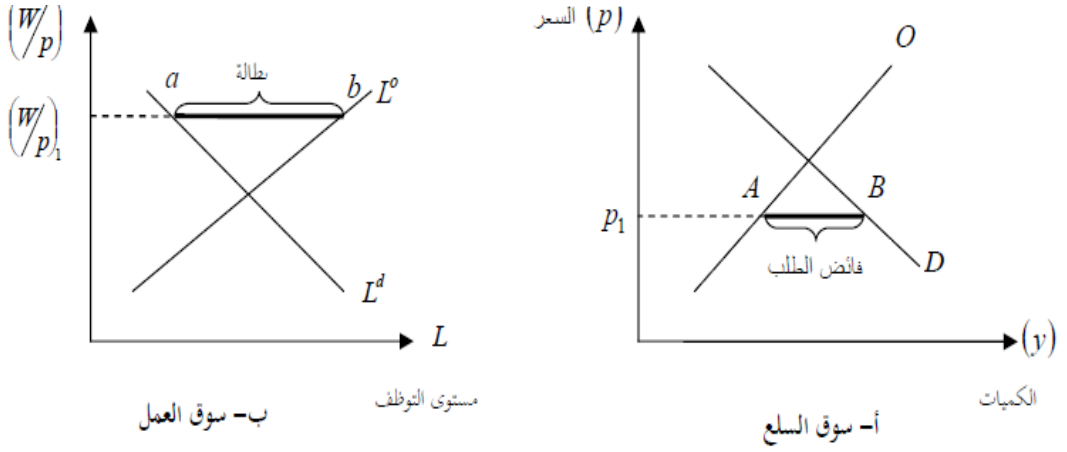

المصدر :علي عبد الوهاب النجا،" **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ،ص52.

3- التضخم المكبوح:على عكس اللاتوازن الكينزي الذي يتميّز بعرض زائد معمم(أي في كلتا السوقين)، يتميّز لا توازن التضخم المكبوح بطلب زائد معمّم، بحيث يكون لدينا طلب زائد على العمل من طرف المنتجين، بالتالي فهم مقيدون في سوق العمل، من جهة أخرى طلب زائد على السلع الاستهلاكية من طرف المستهلكين، بالتالي فهم مقيّدون في سوق هذه السلعة . يمكن تبرير وصف هذه الحالة بالا توازن التضخم المكبوح باعتبار كون الأسعار(معدّ ل الأجر و سعر السلعة الاستهلاكية) مثبتة، في الوقت الذي نجد الطلب أكبر من العرض في كلتا السوقين.[1]

الجديد في نظرية الاختلال هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي لتفسير كل من البطالة الكينزية والكلاسيكية على حد سواء، ما يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليس من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي.[2]

ثانيا- الانتقادات الموجهة للنظرية:

[1]- علي عبد الوهاب النجا، مرجع سابق ،ص53.

[2] - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص247.

على الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات:

-أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.

-افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. هذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، من ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا.

بالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لمواجهة مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا.[1] حيث يمكن تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، فالسياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من زيادة الإنفاق الحكومي أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك، إلا أن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات.[2]

المطلب الثاني :النظريات الكلاسيكية الجزئية الحديثة

إن أولى النظريات الجزئية الكلاسيكية التي حاولت إيجاد تفسير لظاهرة البطالة واختلال سوق العمل خلال السبعينات هي نظرية رأس المال البشري، أما النظرية الثانية فركزت على مدة البحث عن العمل.

أولا- نظرية رأس المال البشري:

1- عرض النظرية:[3]

يرجع الفضل في تطوير مقاربة نظرية شاملة لقضايا رأس المال البشري إلى بيكر(1964) إلا أن جذور هذه النظرية تعود إلى كتابات آدم سميث الذي يرى أن إنتاج رأس المال البشري له عائد يتمثل في دخل كبير يحصل عليه الأفراد، يؤكد ضرورة توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية والتي ستؤدي لتكوين نوع خاص من رأس المال أسماه " رأس المال الدائم "المتمثل في المعرفة والتعلم، فسميث يساوي المهارة

[1]- علي عبد الوهاب النجا، مرجع سابق، ص54 .

[2]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص244.

[3]- Mark Taylor, **" Skills, employment, income, inequality and poverty : theory, evidence and estimation framework "**, Joseph rowntree foundation program paper (J.R.F), Institute for social & economic research, University of Essex, 2012, p 9.

بالعوامل الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية ويرى أن الاستثمار في التعليم لا يختلف عن الاستثمار في مجال العوامل الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية.

الافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن المهارات التي يكتسبها الفرد من خلال تكوينه تجعله أكثر إنتاجية، أي يضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التعليم من أجل رفع مؤهلاتهم و تكون لهم حظوظ أكبر في سوق العمل من حيث التوظيف والاستفادة من دخول مرتفعة.

2- الانتقادات الموجهة للنظرية:

حاول عدة باحثين إثبات نظرية رأس المال البشري تطبيقيا، حيث قاموا بعدة دراسات معظمها قياسية و توصلوا إلى نتائج تختلف عما جاءت به النظرية، فوجهوا لها عدّة انتقادات نوجزها فيما يلي:[1]

-افتراض كمال السوق، هي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية.

-افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية وأن الإنتاجية خاصية العامل.

-عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري(التعليم والخبرة) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض(إلا جزئيا).

-اختلاف الدخول بحسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل...فهناك مثلا التصرفات تمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين دراسات أمريكية و الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني.

-اختلاف النتائج باختلاف النموذج والبيانات المستعملة.

-وجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية.

-يرى J.C.Eisher أنه لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان أن البيانات في الأرباح الملحوظة ناجمة عن الاستثمار في التعليم والتكوين.[2]

ثانيا- نظرية البحث عن العمل:

[1]- محمد وديع عدنان، "**بحوث و مناقشات حول تنظيم و نمذجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية**"، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، الجزء الأول،1998 ص55.

[2]-D. Gambier, M. Vernières, **"le marché du travail, éd. Economica"**, France, 1982, P61.

ظهرت هذه النظرية خلال السبعينات و هي تؤكد صعوبة توفر المعلومات في سوق العمل، وتفسر وجود كم هائل من المتعطلين بسبب بحثهم عن فرص عمل التي تحتاج إلى وقت طويل مع وجود وظائف شاغرة.

1- عرض النظرية:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة في سوق العمل، الأمر الذي يترتب عنه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات.[1] وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

-أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

-كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عالياً.

-الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثماراً.

-أن هناك حداً أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى" بالأجر الاحتياطي "أو" أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.[2]

- يستمر الأفراد بالبحث عن العمل الذي مادامت التكلفة التي يتحملونها أقل من الفوائد التي يتحصلون عليها. وعليه كلما ارتفعت إعانات البطالة والإعانات الاجتماعية كلما حفز ذلك لزيادة مدة البحث عن العمل وكلما كان معدل البطالة مرتفع أكثر، بالتالي فإن المطالبات الأجرية لطالبي الوظائف ستنخفض مع صعوبة البحث عن العمل [3]. وإذا يمكن تحديد المدة المثالية للبطالة على أنها المدة التي يتساوى فيها الإيراد الحدي للبحث عن العمل مع تكاليف الحصول على المعلومة.[4]

[1]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص238 .

[2]- Alain beitone ,Buisson-Fenet , op-cit,p221.

[3]-laurent braquet, **" l'essentiel pour comprendre le marché du travail"**, Lextenso éditions, Paris, 2014,p 83-84

[4]- Alain Beitone ,Buisson-Fenet, op-cit, p221.

تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية –احتكاكية– أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

2-الانتقادات الموجهة للنظرية:

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلا أنها محل انتقادات نذكر منها:

-عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع، ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، من ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية لكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال وبالتالي غالبية البطالة تكون إجبارية.[1]

-تعجز النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

-من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع معلومات عن سوق العمل.

-أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين، في حين من منطق نظرية البحث عن العمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة.[2]

المطلب الثالث: النظريات النيوكينزية في تفسير البطالة

يرى الكينزيون الجدد أ أن توازن السوق لا يحدث بصورة تلقائية ولابد من تدخل الحكومة لتصحيح الاختلال، وأن العمل تتحكم فيه اتحادات العمال ونقابات أرباب العمل.

أولا- نظرية الأجور الكفأة:

[1] – مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص240 .

[2] – علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص49-50.

أحدثت هذه النظرية ثورة فيما يخص النظريات والتحاليل التي حاولت أن تقدّم تفاسير حول اختلالات سوق العمل، حيث لا تعتبر كالنظريات التي سبقتها، خاصة المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية الجديدة، حول أن الإنتاجية هي التي تحدّ د الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدّد الإنتاجية.[1]

لاحظ H. Leibenstein(1957) أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغذي جيّدا. هذا ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل ومنه وجود علاقة سببية طردية بين الأجر والإنتاجية (الأجور هي التي تحدّد الإنتاجية وليس العكس) . وفسّر ظهور البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور و إنتاجية العمل.[2]

أعطيت هذه النظرية أربع تفسيرات لتبرير العلاقة المتزايدة بين الأجر و الإنتاجية:[3]

1- سياسة الأجور المنخفضة و التي تعطي تأثير سلبي على إنتاجية العمل في المدى المتوسط و الطويل.

2-حتى يستطيع صاحب العمل أن يلاحظ جيّدا خصائص الأشخاص الذين يوظفهم، يمارس سياسة الأجور المرتفعة قبل أن يجلب إلى المؤسسة العمّال ذوي المهارة.

3-الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمّال على الاستثمار في عملهم.

4- الدفع بأجور مرتفعة نسبيا، يمكن أن يشكّل وسيلة إظهار للعمّال أن أجورهم قد دفعت بطريقة عادلة، وبالتالي يمكن أن تظهر سلوكيات مساعدة تحسّن من إنتاجية العمل. ومنه فإن الإنتاجية تكون كنتيجة لمستوى الجهد المبذول من طرف الأجراء.

ثانيا- نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين M.Piore و P.B.Doeringe تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات

[1]-Denis Anne, Yannick L'horty, op-cit, p 142.

[2]- فلاح حسن ثويني،وحيدة جير،"**دراسة مشكلة البطالة،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**"،العدد11،الجامعة المستنصرية،ص38.

[3] -Gregory. N. M, op-cit, p 196.

أخرى .تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:[1]

سوق أولي: هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.[2]

سوق ثانوي: يتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تحتاج إلى عمالة قليلة المهارة، [3] وتتسم هذه السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل . وعليه فإن معدل تعاقب اليد العاملة مرتفع والعمال أكثر عرضة للبطالة.[4]

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد.[5]

هذا لا يعني أن البطالة لا تمس السوق الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون" إرادية".[6]

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.[7]

---

[1] -Alain Beitone, Buisson-Fenet **,** op-cit, p 227.

[2] – علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص56 .

[3] – مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص249 .

[4] -Gaelle le guirriec-milner**,** op-cit, p48.

[5] -Gaelle le guirriec-milner**,** Ibid, p48.

[6] -Fedrica Sartoris, "**La théorie des salaires d'efficience et l'évolution des salaires réels en suisse**", Séminaire d'histoire économique et de politique et sociale, Faculté des science économique et sociales, n°332, 1999, p16.

[7] – مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص244 .

ثالثا– نظرية الداخلين الخارجين:

بداية من سنة1984 ،قدّمA. Lindbeckو D. Snowerكبديل لنظرية الأجور الكفأة نموذج الداخلين و الخارجين نعني بالداخلين كل العمّال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة، بينما نعني بالخارجين كل البطالين بشكل عام .فيبيّن هذا التوجه أن الدّاخلين هم الذين يساهمون مباشرة في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة من خلال جلوسهم إلى طاولة المفاوضات، حيث المؤسسة و من منطلق التواجد تتفاوض مع العمال و ليس مع البطالين الذين يفتقدون إلى أي تأثير.

محاولة المؤسسة تخفيض أجور عمّالها تحت وعيد البطالة لا يكون فعالا على الإطلاق لسببين:

يتمثل الأول في أنه يستطيع العمّال المهدّدون الاستسلام للاقتطاع من الأجر مقابل التفاعل السلبي معه من خلال اللامبالاة ثم تخفيض المجهود المبذول في العملية الإنتاجية.[1]

أما الثاني فيتمثل في أن مغادرة العمّال الحاليين لمناصبهم، سيجل المؤسسة تلجأ لتوظيف عمّال كانوا في عداد البطالين بأجور أقلّ ، ليصبحوا بعد ذلك داخليين، و منه سيبدون لا محالة مقاومة لعملية تخفيض الأجور. لذا فعلى المؤسسة أن تحافظ على الدّاخلين الأوائل بأجور أعلى، و خبرة و كفاءة و إنتاجية أكبر من خارجيين يصبحون داخلين جدد بأجور دنيا و كفاءات أقل.[2]

[1] -Jaques Freyssinet, op,c.i.t, p 82.

[2]- Phillippe Deubel, **"Analyse économique et hisorique des sociétés contemporaines ",** Pearson éducation, France, 2008, p 3.

خلاصة الفصل:

يتبين لنا من خلال العرض النظري السابق، أن جل المفاهيم وطرق قياس البطالة تعددت واختلفت من مفكر لآخر ومن باحث لآخر باختلاف المعايير المعتمدة لدى كل منهم، كما أن للبطالة أنواع وأشكال عديدة كل نوع يتميز عن الأخر ينتج عنها أثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية جد وخيمة على المجتمع.

يختلف تفسير البطالة باختلاف النظريات الاقتصادية، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والبطالة إن وجدت إنما هي اختيارية. أما النظرية الماركسية فالبطالة ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. في حين أن التحليل الذي جاء به كينز أكثر تأييداً لتحليل سوق العمل عنها لوجهة نظر الكلاسيكية، كما أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال.

وبسبب عدم قدرة النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة بداية من السبعينيات، ظهرت بذلك نظريات حديثة (نظرية البطالة التكنولوجية) تقوم بتفسير هذه الظاهرة بإدخال فروض أكثر واقعية وحتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، على أمل إيجاد الحلول الأنجع للقضاء عليها.

نجد أن خفض معدل البطالة هم كل الاقتصاديين لا اختلاف فيه، غير أن بعض الاقتصاديين يتخوفون من أن تكلفة تخفيضها هي ظهور معدل معين من التضخم في الاقتصاد فما هو التضخم؟

الفصل الثاني

الإطار النظري

للتضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، ويعد من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، حيث لم تغفل الدراسات الاقتصادية عنه منذ القدم إلى يومنا هذا، وكل الفضل يعود إلى المدرسة الكلاسيكية في صورة النظرية الكمية للنقود التي اهتمت بإيجاد العلاقة بين الارتفاع في المستوى العام للأسعار وزيادة كمية النقود المطروحة للتداول. كما لم تختلف المدارس والنظريات المتعاقبة عن مجال البحث في طبيعة هذه الظاهرة والطرق الكفيلة للحد منها.

وبناء على ما سبق، سنحاول في هذا الفصل الإلمام بهذه الظاهرة من خلال إعطاء تعريف لها والتطرق إلى مسبباتها وأنواعها وطرق قياسها وأثارها واليات مكافحتها واهم النظريات التي تطرقت إلى التضخم.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من طرف المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، كما قد يختلف مفهوم التضخم باختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: تعريف التضخم

اختلف مفهوم التضخم لدى الاقتصاديين من فترة إلى أخرى، هناك من عرفه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. فيما يلي سنحاول ذكر هذه بعض هذه التعريفات.

أولا- تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له:

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم بأنه: كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.[1]

أما أنصار النظرية النقدية الحديثة بقيادة Friedman. M(1963) ، التضخم هو نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار.[2] كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الدخل النقدي ومن ثم الإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها.[3]

وعرفه أنصار نظرية العرض والطلب بأنه: عدم التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج.[4] أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج".[5]

---

[1] -Samuelson P, Nordhams W, **" Economie "**, edition Economica, Paris, France, 2000, p.16.

[2] -Vensson, Lars E.O, **"The first year of the Euro system: inflation targeting or not?"**, The American Economic Review, 90 , 2000, p.95.

[3]- مجدي عبد الفتاح سليمان،" **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة،2003 ، ص33.

[4]-François Kabuya Kabala, **"Déterminants de l'inflation en Afrique au cours des dernières années "**, Dounia , N2, 2009, P134.

[5]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص20.

ركزت هذه التعريفات على الأسباب المنشئة للتضخم والتي من أهمها: زيادة الكتلة النقدية يقابلها زيادة الطلب الحقيقي يفوق كمية الإنتاج، وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

ثانيا- تعريف التضخم على أساس خصائصه:

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار.

من أبرز أصحاب هذا المعيار **Robinson. J** و **Marshall .A** وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عنه، والتي تتمثل في الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فان التضخم هو نتيجة هذه الفجوة و ارتفاع الأسعار هو المؤشر لها، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخيل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها.[1]

وبدوره قال **G.Olive** :أن التضخم هو" : الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)."[2]

وعليه أصبح التضخم لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة شريطة أن يكون دائما ومستمر.[3]

بشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد.[4] وعليه تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

[1]- عادل أحمد حشيش،"**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992 ، ص201 .

[2] - Marc Labonte, **" Inflation : causes, causts, and curent status "**, Congressional research servive, CRS report for congress, 2011, P1.

[3] -Benissad M.E, **"Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie"**, édition O.P.U, Alger, 1980, p.98.

[4] -Alain Burlaud, **" Comptabilité et inflation"**, éditions Cujas, Paris, 1979, p 4.

– إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا، فالارتفاع في السعر لفترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخما.[1]

المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في ما يلي:

أولا– تضخم الطلب:

يعرف تضخم الطلب على أنه التضخم الذي يحدث بسبب زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء من طرف الحكومة أو المؤسسات أو الأسر، مما ينتج ضغط تضخمي لا يمكن إيفاؤه بالعرض الكلي المتوفر سواء من خلال استخدام المخزون المتواجد أو تحويل فائض الصادرات إلى السوق المحلي.[2]

1– الطلب الفعلي أكبر من العرض: يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تجرى المقارنة قبليا وليس بعديا(لأن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة).

فلدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشترين بأسعار الفترة الجارية، ولكن عندما يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين:[3]

---

[1]– محمد كريم قروف،" **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)**" ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14 ، الدنمارك، 2013 ،ص253.

[2] -Ariful Islam, **" Impact of inflation on import : an empirical study "**, International journal of economics, finance and management sciences, Vol 1, N1, 2013, p 300.
- Ebiringa, Oforegbunam Thaddeus and authers, **"Exchange rate, Inflation and interest rates relationship : an autoregressive distributed lag analysis ",** journal of economics and developpment studies, Vol 2, N° 2, 2014, p 267.

[3]– وسام ملاك، مرجع سابق، ص 473.

– إما أن ينفق المتعاملون من أرصدتهم التي اكتنزوها في وقت سابق.

– أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.

وفي هذه الحالة فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود. وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد الجهاز المصرفي إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات كذلك يمكننا أن نتصور أيضا بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها إلى نقد وطني.

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي، من المؤسسات المالية، من الأسر، ومن المشروعات أو من الإدارة العامة أو من الخارج، لكن وكما يتبين لنا فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز.[1]

2–فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار: عندما يفوق الطلب العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بأن المنظمين سيعمدون إلى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الإنتاج بغرض مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب. وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعني أنه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجارية، وهنا يطرح السؤال حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تحدد عدم مرونة العرض وهي :ارتفاع التكاليف، الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة.

[1]– وسام ملاك، مرجع سابق، ص474.

كما أن ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يستمر ما لم تضخ باستمرار كميات إضافية من النقود في الدورة الاقتصادية وكما أن الاكتناز لا يوفر إلا موارد محدودة، لذا يمكننا الجزم بأن توفير النقد الجديد يرتبط بالجهاز المصرفي، وينتهي التضخم عندما يمتنع هذا الجهاز بشكل أو بآخر عن منح قروض جديدة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يتم ضخ هذه الكميات من النقد؟ وجواب ذلك يكمن في سعي الحكومات للارتفاع بمستوى التشغيل.

فحتى وان كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإننا نسجل دائما وجود البطالة بسبب الصدامات في سوق العمل التي تجعل التقاء العمال والمستخدمين صعبا أحيانا.

فإذا قررت الحكومات استهداف مستوى بطالة جد منخفض – أقل من معدل البطالة الهيكلي – فإن كل العناصر تؤدي إلى تسارع في معدل نمو المعروض النقدي وبالتالي تضخم جد مرتفع.[1] ويمكن توضيح تضخم الطلب من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-1 :التضخم الناتج عن الطلب

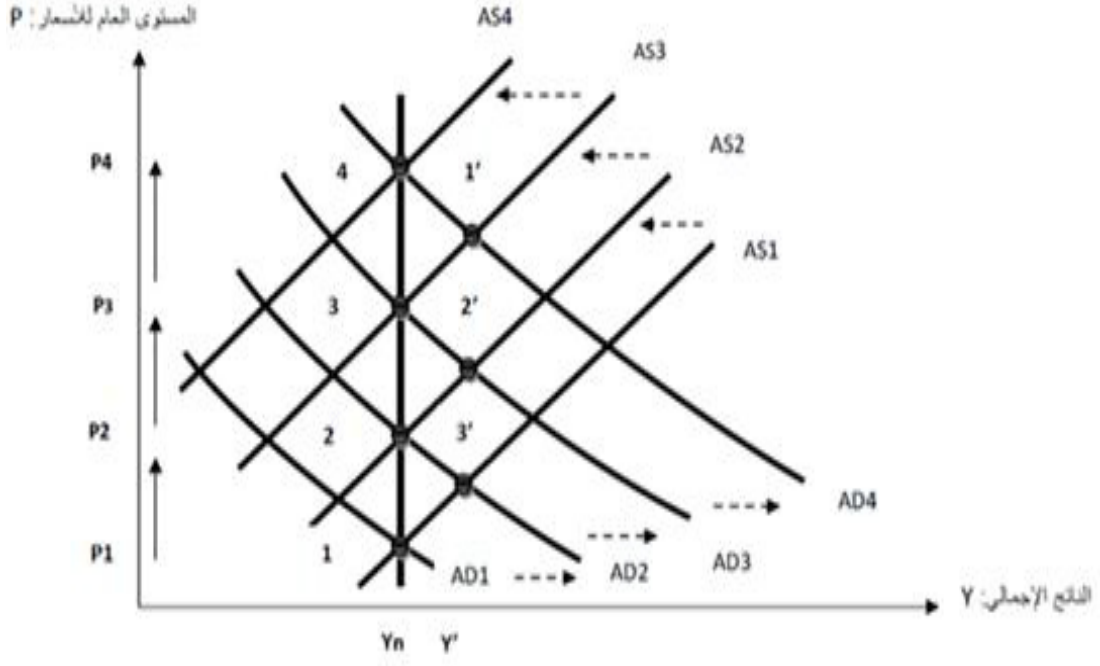

Source: Fréderic Mishkin, **" Monnaie, banques, et marchés Financiers "**,8éme édition, Université de Columbia,Etats Unis,2007,P830.

[1]-Fréderic Mishkin, **"Monnaie, banques, et marchés financiers "**, 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007, p 838.

لنفرض أن الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى الإنتاج المحتمل Y_n ، بافتراض زيادة في الطلب الكلي ناتجة عن زيادة عرض النقود، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى اليمين من AD_1 إلى AD_2 ، مما يؤدي لرفع الأسعار ويدفع الإنتاج في الاقتصاد إلى مستوى أعلى من مستواه الطبيعي Y' وبذلك ينخفض مستوى البطالة عن المعدل الطبيعي له.[1] بانخفاض البطالة عن مستواها الطبيعي ترتفع الأجور وبالتالي تكاليف الإنتاج مما يؤدي لانخفاض العرض الكلي وانتقال منحناه لليسار من AS_1 إلى AS_2 ، ليرتفع مستوى الأسعار من جديد لكن يعود مستوى الإنتاج لمستواه الأصلي.[2] إن النمو المتزايد في مستوى الأسعار الذي ينتج عن هذه الانتقالات المتتالية يدعى :التضخم بواسطة الطلب، وهو ناتج عن سياسات اقتصادية تطمح في نقل منحنى الطلب نحو اليمين.

ثانيا– تضخم التكاليف:

هو التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج كارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أو مستلزمات الإنتاج المستوردة، ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية، كما يمكن أن ينتج بسبب ارتفاع الأرباح في ظل سيطرة الاحتكارات،[3] فمثلا لو رفعت مؤسسة OPEC أسعار البترول من أجل رفع أرباحها، فإن العرض الكلي سينخفض بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ترتفع الأسعار وينخفض الإنتاج عن معدله الطبيعي وترتفع البطالة، بافتراض زيادة عرض النقود من أجل محاربة الركود الحاصل، يرتفع الطلب الكلي وينتقل منحناه لليمين، وعليه ترجع البطالة لمستواها الأصلي مع ارتفاع الأسعار. نظرا لأن المؤسسة تهدف لرفع الأرباح فإنها ستعمل على رفع أسعارها مما يؤدي لتكرارات متتالية للعملية وظهور ضغط تضخمي،[4] كما أن ارتفاع الأسعار في قطاعات معينة ينتقل إلى قطاعات أخرى التي تستخدم منتجاتهم كمدخلات لها ونتيجة لذلك ترتفع أسعارها، وبذلك ينتشر ارتفاع الأسعار من قطاعات معينة إلى الاقتصاد ككل.[5]

يمكن توضيح تضخم التكاليف في ظل اقتصاد مغلق كما يلي:

---

[1] -Teng Wah Leo, **" Inflation "**, Introduction to economics, Cour intitulé, Department of economics, Francis Xavier University, Canada, P2. Sur : http://people.stfx.ca/tleo/inflation.pdf . vu: 15/06/2017.

[2] -Avis J.Cohen, Harvey B. King, **"Macroeconomie"**, 3ème édition, Pearson éducation, Canada, 2003, p 13.

[3]– أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، وآخرون،" **الاقتصاد الكلي**"،ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن،2010 ، ص184.

[4] -Teng Wah Leo , op-cit, p 3.

[5] -Jalil Totonch, **"Macroeconomic theories of inflation "**, International conference on economics and finance research, Vol 4, IACSIT Press, Singapore, 2011, p 460.

بافتراض ارتفاع الأجور أكثر من الإنتاجية بواسطة النقابات العمالية التي تضغط على أصحاب العمل من أجل زيادة الأجور فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه يرفع أصحاب الأعمال بدورهم الأسعار من أجل الحفاظ على معدلات أرباحهم. من جهة أخرى الزيادة في الأسعار تحث النقابات العمالية للمطالبة بأجور أعلى مما يؤدي لحدوث دوامة أجر– سعر. وعليه مع الانتقال المتتالي لمنحنى العرض الكلي يحدث تضخم التكاليف.[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2–2 :التضخم الناتج عن التكاليف

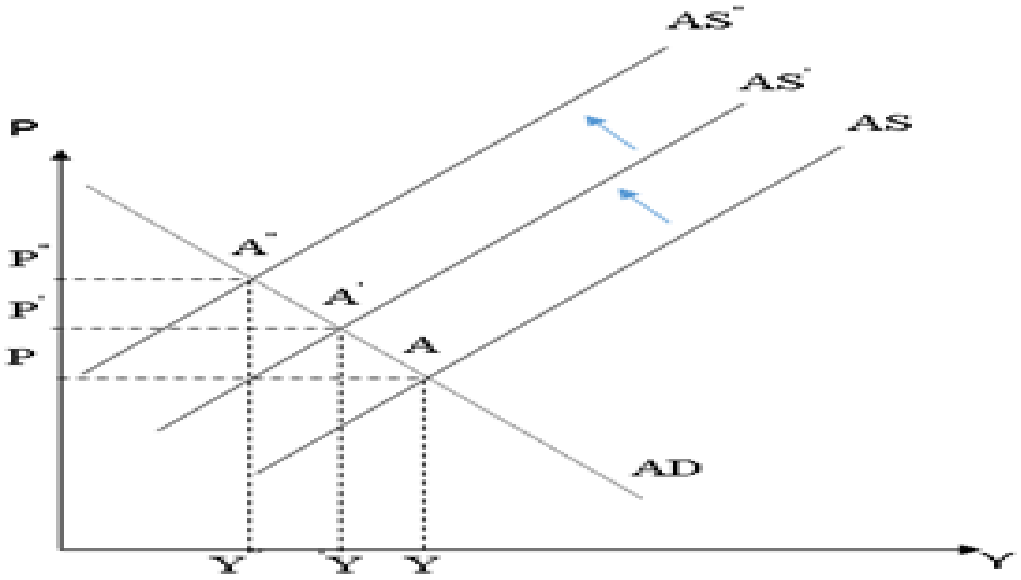

المصدر :ضياء مجيد الموسوي،" **الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص221 .

نلاحظ من خلال الشكل أن زيادة الأجور تؤدي لانتقال منحنى العرض الكلي لليسار مما يؤدي لانخفاض الإنتاج إلى Y' ويرتفع مستوى السعر إلى P' ، وبتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي لليسار ينخفض الناتج إلى Y'' ويرتفع مستوى السعر من جديد لـ P'' . في هذا الشكل تعبر الزيادة في الأسعار عن تضخم التكاليف.[2]

[1] - Jalil Totonch, op-cit, p 460.

[2] – ضياء مجيد الموسوي،"**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ،ص221–222.

وبافتراض تدخل الدولة لمحاربة الركود الحاصل من خلال آليات لزيادة الطلب الكلي فإن معدل البطالة يبقى عند مستواه الأصلي مع ارتفاع أكثر في معدل التضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3 :تضخم التكاليف مع محاولة الحفاظ على معدل إنتاج مرتفع

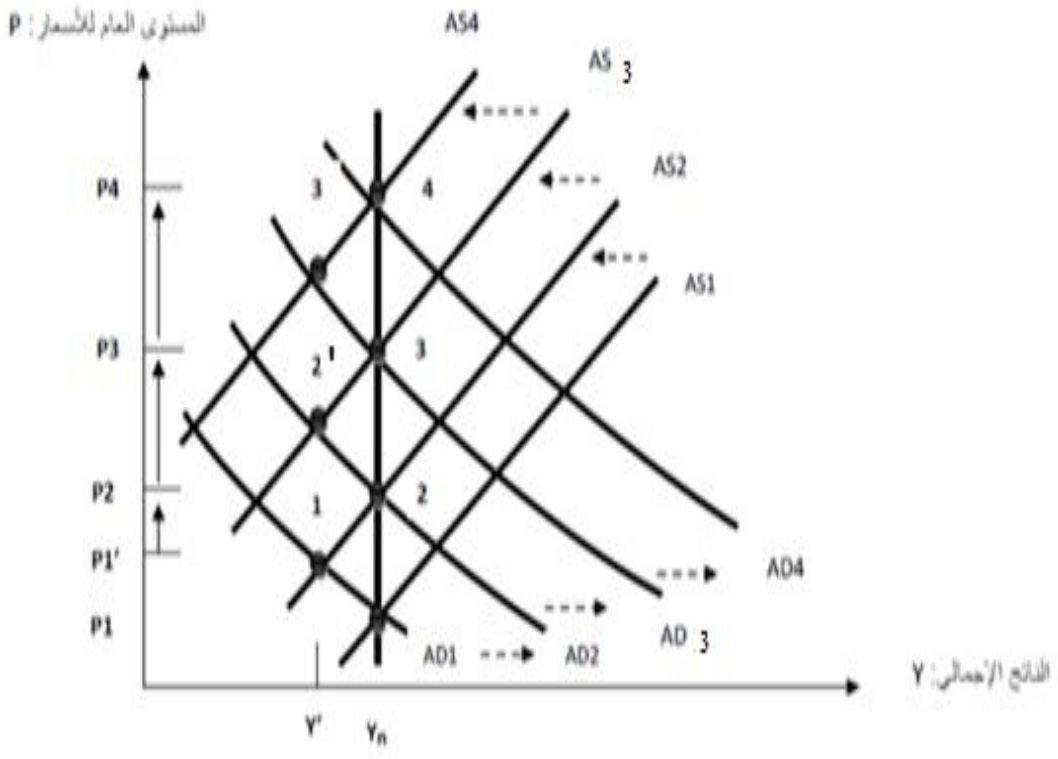

Source: Fréderic Mishkin, **" Monnaie, banques, et marchés Financiers "**,8éme édition, Université de Columbia ,Etats Unis,2007,P837.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الاقتصاد يتواجد مبدئيا عند مستوى الإنتاج الطبيعي أين يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 ومنحنى العرض الكلي AS_1 . نفترض بأن الأجراء ونقاباتهم يقررون المطالبة برفع الأجور، إما لأنهم يريدون رفع أجورهم الحقيقية(أي زيادة قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات)، أو لأنهم يتوقعون تسارعا في معدلات التضخم ويريدون فقط الحفاظ على قدرتهم الشرائية الحالية . يؤدي ذلك إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي ينخفض الناتج الإجمالي تحت مستواه الطبيعي Y_n، ويرتفع المستوى العام للأسعار إلى P_1 . لتحقيق تشغيل مرتفع مقابل انخفاض الناتج الإجمالي والارتفاع المتتالي في مستويات البطالة، سوف تتخذ الحكومة عدة إجراءات لرفع منحنى الطلب الكلي

ليصل إلى AD_2 ، وتسمح للناتج الإجمالي بالعودة إلى مستواه الطبيعي ولكن مع ارتفاع جديد في مستويات الأسعار إلى P_2 .[1] إذا فالأجراء والمؤسسات قد حصلوا على أجور وأسعار أعلى دون ظهور بطالة عالية. وعليه سيقوم الأجراء بطلب زيادات جديدة في أجورهم، كما أن أجراء ومؤسسات آخرين سيقومون برفع أجورهم وأسعارهم كي لا تنخفض نسبيا مقابل أجور وأسعار غيرهم، وبذلك يعرف منحنى العرض الكلي تحركا جديدا نحو اليسار إلى المنحنى AS_3 . هذا التحرك يؤدي إلى انتقال الاقتصاد إلى النقطة $2'$ وما يميزه هو الارتفاع الجديد في البطالة. سوف تلجأ الدولة من جديد إلى تطبيق سياسة تدخلية، من أجل نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين أي إلى المنحنى AD_3 وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، لكن مرة أخرى في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النقطةP_3 . إعادة هذا الإجراء تؤدي في كل مرة إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن تسميته :التضخم بالتكاليف.[2]

تشير نظرية التكاليف إلى أن تضخم التكاليف ينشأ بصفة مستقلة عن زيادة الطلب أي ترفض أي علاقة بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب، إلا أن معظم الاقتصاديين يشيرون إلى حدوث هذين النوعين من التضخم في آن واحد وأن كلا منهما يساعد على ظهور الآخر، فيمكن أن يؤدي تضخم الطلب إلى حدوث تضخم التكاليف والعكس.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم وتختلف باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أنها تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً.

يمكن التمييز بين أنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

أولا- من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

يتم التمييز بين عدة أنواع من التضخم حسب درجة تحكم ورقابة السلطات النقدية في الدولة على المستوى العام للأسعار، ففي بعض الحالات يلاحظ ظهور ملامح للضغوط التضخمية على الاقتصاد إلا أنها لا تنعكس على المستوى العام للأسعار كنتيجة للرقابة الشديدة التي تنتهجها الحكومة على أسعار السلع والخدمات ،[3] ويمكن التمييز بين نوعين من الاتجاهات التضخمية لهذا المفهوم:

[1] -Fréderic Mishkin, op-cit, p 8it36.

[2] -Fréderic Mishkin, op-c, p 836.

[3]- عقيل جاسم عبد الله،"**النقود والمصارف**"،دار مجدلاوي للنشر ،عمان –الأردن،الطبعة الثانية ،1999،ص188.

1- التضخم المفتوح: يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر والكبير في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد ترتفع خلاله الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، دون تدخل السلطات الحكومية للحد منها بانتهاج الأدوات والسياسات الكفيلة لكبح الضغوط التضخمية، فيؤدي ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة عبر مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد بارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينتج عنه تدهور في قيمة النقود وانخفاض القيمة الحقيقية لها.[1]

2- التضخم المكبوت: يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار، ذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.[2]

وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه أين تقوم بعملية الإنفاق بدون غطاء، وبالتالي فإن الأسعار لا تعبر عن مستواها الحقيقي. بالرغم من هذه الإجراءات المشددة على الأسعار إلا أن هذا النوع من التضخم يؤدي في نهاية المطاف إلى حالتين، أولهما أن يتوسع الطلب على السلع والخدمات إلى التوجه نحو الاستيراد لتغطية فائض الطلب الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف كبير من العملة الصعبة ويحدث خلل على مستوى ميزان المدفوعات ، أما الحالة الثانية أنه في حالة عدم التوجه نحو الاستيراد فان فائض الطلب لا يجد منفذا له إلا من خلال السوق الموازية الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع حتمي في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فان هذا النوع من التضخم لا يمكن استمراره عبر الزمن لأن الأسعار سترتفع إلى مستواها الحقيقي استجابة لفائض الطلب الذي لا يقابله مرونة في جهاز الإنتاج لتغطيته.[3]

ثانيا- من حيث حدة التضخم:

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى:

[1]- بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ،ص 147.

[2] -Gérard Bramoullé, Dominique Augey, "**Economie monétaire",** édition Dalloz, Paris, 1998, p 239.

[3]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق ،ص188.

1- التضخم الجامح: يعرف أنه التضخم الذي يتجاوز معدله50% شهريا وقد تصل إلى 800% سنويا،[1] ويطلق عليه بالتضخم المفرط، يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني،[2] يتميز التضخم الجامح بالارتفاع القوي في الأسعار يرافقه انهيار في قيمة العملة، وتقود هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض ربحية المؤسسات مما يدفعها إلى زيادة جديدة في الأسعار، فالزيادة في الأجور ،وهكذا، مما يحدث في الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.[3] ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

2- التضخم الزاحف: أو ما يطلق عليه بالتضخم الدائم هو عبارة عن الارتفاع الطفيف في مستوى العام للأسعار بشكل بطيء ومتواصل وهو أخف أنواع التضخم من حيث أثاره على الاقتصاد،[4] بحيث يمكن أن تتراوح هذه الزيادة الطفيفة في الأسعار من 1% إلى 3 %سنويا ، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم لديه تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ولا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني بحيث يكون هناك ارتفاع بسيط في أسعار السلع المنتجة قبل أن تحدث زيادة في أسعار المواد الوسيطية التي تدخل في عملية الإنتاج مما يزيد هامش الربح لدى المستثمرين والمنتجين ويكون محفزا لزيادة إنتاجهم من هذه السلع، في حين يرى البعض الأخر أن خطورة هذا النوع من التضخم تكمن في استمراره على المستوى الطويل وقبوله من طرف الأعوان الاقتصاديين مما يساهم في خروجه عن نطاق التحكم فيه ويخرجه كونه تضخما زاحفا.[5]

ثالثا- من حيث مصدر الضغط التضخمي:

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى:

1- التضخم الطلبي: هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)، فعند الوصول إلى

[1] -Alexis Direr, " **la monnaie et l'inflation** ", cours de macroéconomie, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/, vu le 18/01/2015 à 19:30.

[2]- أحمد زهير شامية،" **النقود والمصارف**"، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص369 .

[3] -Salama P, Valier J, **" L'économie gangrenée "**, La Découverte Paris, France, 1990, p.6.

[4]- وسام ملاك، مرجع سابق، ص446.

[5]- خالد المصلح،"**التضخم النقدي في الفقه الإسلامي**"،دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع،السعودية ،الطبعة الأولى،2009،ص84.

التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. [1] ومن بين الاقتصاديين الذين يعتبرون أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب، البلجيكي Geodhard.[2]

وتتفق جميع الآراء حول العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل، وبالتالي فإنه وبالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية. كما أن الزيادة في الدخل قد لا يترتب عليها زيادة في الأسعار في حال كون الزيادة الدخول ترتبط أساس بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد. وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقا لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار، وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج.[3]

2- تضخم التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار،[4] والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية.[5] ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع غالبا إلى ارتفاع معدلات الأجور.

---

[1]- السيد متولي عبد القادر ،"**اقتصاديات النقود و البنوك**"، دار الفكر والنشر عمان 2010 ،ص219.

[2] -Benissad M.E, op-cit, p. 33.

[3]- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي،" **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص 150-151.

[4]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص74 .

[5]- أسامة الغولي، شهاب مجدي،" **مبادئ النقود والبنوك**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص85 .

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها ارتفاع أسعار الواردات وهو ما يطلق عليه التضخم المستورد.

3- التضخم المستورد: التضخم المستورد ينشأ بسبب استيراد السلع والخدمات التي تشهد أسعارها ارتفاعا في الأسواق الدولية أو من خلال استيراد المواد الإنتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة والتي تدخل في إنتاج السلع المحلية فيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاجها فترتفع أسعارها ،كما قد يلعب سعر صرف العملة المحلية دورا في تفشي هذا النوع من التضخم بسبب تراجع سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية، والدول الأكثر عرضة لهذا النوع من التضخم هي الأكثر انفتاحا على الأسواق العالمية والأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالأزمات والأمراض الاقتصادية أصبحت تحصل معا وتزول معا في كافة أنحاء العالم ولاستطيع أي دولة التحكم في استيرادها أو تصديرها.[1]

4- التضخم المتوقع: يتحقق هذا النوع من التضخم عندما يكون التضخم زاحفا أو جامحا مما يدفع الناس إلى تأمين احتياجاتهم من السلع قبل ارتفاع أسعارها إلى مستويات أعلى، وهذا الاندفاع ينبع من توقعاتهم المسبقة بأن الأسعار ستبقى في ارتفاع مستمر مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير يفوق معدل عرضها،[2] كما أن العمال سيطالبون برفع رواتبهم وأجورهم لتعويض الزيادة في الأسعار، مما يؤدي لارتفاع كبير في الأسعار الحالية.[3]

5- التضخم الطبيعي الاستثنائي: هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية كالزلازل، البراكين، انتشار الأوبئة، أو الفيضانات، الأعاصير، فهذه الظروف قد تكون حافزا لظهور الضغوط التضخمية واستفحالها.[4]

---

[1]- علي كنعان،"**النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،2012،ص255.

[2]- محمد سلمان العاني،" **تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة 2003-2006**" ، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، المجلد 1 ، العدد 4 ، جامعة واسط، 2011 ،ص6.

[3]- Xavier Ragot, **"Les banques centrales dans la tempête "**, Editions rue d'ULM, Paris, 2012, p 5 4.

[4]- غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص63

المبحث الثاني: قياس التضخم، آثاره وآليات مكافحته

إن تعدد وجهات النظر حول مفهوم التضخم لدى الباحثين الاقتصاديين قابله اختلاف طرق قياسها، إلا أنها تشترك في الآثار الاقتصادية والاجتماعية له، وفي آليات مكافحته والحد منه.

المطلب الأول: قياس القوى التضخمية

يمكن قياس التضخم من خلال:

أولا – الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار، وهو عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن وبالتالي تقدير معدل التضخم.[1]

يعتمد هذا المؤشر على التمييز بين الحقائق القيمية في سنوات المقارنة (أو السنوات الجارية) وتلك التي يتم تثبيتها في سنة معينة باعتبارها سنة الأساس، ويفترض بهذه السنة أن تكون سنة عادية أو طبيعية من حيث تقلبات الأسواق والظروف الأخرى السائدة داخل الاقتصاد أو المحيطة به،مع اختبار مجموعة من السلع (سلة استهلاك) تعكس التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لحساب هذا المؤشر.[2]

ويستخدم الإحصائيين عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها:

– **رقم لاسبير:** في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة الأساس ولذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، وهو: الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، وهناك صيغتان لهذا الرقم:[3]

- **الصيغة الأولى** : هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار وتكون كما يلي:

[1] -Stéphanie Dupays, **" Déchiffrer les statistiques économiques et socoales "**, Dunod, Paris, 2008, p 12.

[2] – يسام الحجر ،عبد الله رزق،"**الاقتصاد الكلي**"،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010،ص44.

[3] – محمود القيه،" **الأرقام القياسية لأسعار المستهلك**"، دليل المستخدم، فلسطين، ديسمبر 2009 ، ص8.

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} = \text{صيغة لاسبير للأسعار}$$

على اعتبار أن: P_n : أسعار سنة المقارنة P_0: أسعار سنة الأساس Q_0: كميات سنة الأساس.

وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى ولو تغيرت أسعارها ارتفاعا أو انخفاضا.

- **الصيغة الثانية:**

فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي :

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0} = \text{صيغة لاسبير للكميات}$$

على اعتبار أن: Q_n : كميات سنة المقارنة P_0: أسعار سنة الأساس؛ Q_0: كميات سنة الأساس.

ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.

وتعتبر صيغة لاسبير أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها على الواقع، وهي مطبقة في معظم المكاتب الإحصائية في دول العالم.

– **رقم باش:** هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة , وله أيضا صيغتان كما في رقم لاسبير:[1]

- **الصيغة الأولى** : هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار وتكون كما يلي:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} = \text{صيغة باش للأسعار}$$

على اعتبار أن: P_n : أسعار سنة المقارنة P_0: أسعار سنة الأساس Q_n: كميات سنة المقارنة.

[1]-Consumer Price Index Manual: "**Theory and practice**", p 3
http://www.imf.org/external/pubs/ft/cpi/manual/2004/fra/cpiguide.pdf, vu : 18/02/2017.

وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في سنة المقارنة مرجحة بأسعار سنة المقارنة وأسعار سنة الأساس، وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار.[1]

- **الصيغة الثانية:**

فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي :

$$\text{صيغة باش للكميات} = \frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} \times 100$$

على اعتبار أن: Q_n : كميات سنة المقارنة ، P_n: أسعار سنة المقارنة ، Q_0: كميات سنة الأساس.

في هذه الصيغة يفترض أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة.

– **رقم فيشر(الرقم القياسي الأمثل):** لكل من الرقمين السابقين مزايا وعيوب، مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما على الآخر، ولسد هذه الفجوة بين رقم لاسبير القياسي ورقم باش القياسي اقترح فيشر أخذ الوسط الهندسي للمؤشرين كبديل. وعليه سمي المؤشر الناتج برقم فيشر القياسي ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:[2]

$$\text{الرقم القياسي الأمثل للأسعار} = \sqrt{\frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0}} \times 100$$

أما الرقم القياسي الأمثل للكميات فصيغته كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي الأمثل للكميات} = \sqrt{\frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0}} \times 100$$

أي أنه عبارة عن الوسط الهندسي لصيغة لاسبير للكميات مضروب بصيغة باش للكميات.

[1]– عبد الحسين زيني،" **الأرقام القياسية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص92 .

[2]–أ شرف سمارة،" **دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية**"، فلسطين، ماي 2011 ، ص 23.

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بتقسيم قيمتها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.[1]

ومن أهم الأرقام القياسية المستخدمة لقياس التضخم ما يلي:

1-الرقم القياسي لأسعار المستهلك: تشغل دراسة تغيرات الأسعار مكانة هامة في التحليل الاقتصادي الكلي، وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك هي أحد أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك، ويقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المجتمع بغرض الاستهلاك، وذلك خلال الزمن،[2] ويعتمد هذا المؤشر على التمييز بين الحقائق القيمية في السنوات المقارنة (أو السنوات الجارية) وتلك التي يتم تثبيتها في سنة معينة باعتبارها سنة الأساس، ويفترض بهذه السنة أن تكون سنة عادية أو طبيعية من حيث تقلبات الأسواق والظروف الأخرى السائدة داخل الاقتصاد أو المحيطة به، مع اختيار مجموعة من السلع (سلة استهلاك) تعكس التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لحساب هذا المؤشر،[3] يمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعدة طرق:

1-1الرقم القياسي البسيط:[4]

يتم بموجبه تثبيت سنة أساس وأخرى سنة مقارنة وتنسب التقلبات السعرية إليها، ثم تجري مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على افتراض أن سنة الأساس تساوي المائة(100)،حسب الصيغة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ثم يتم استخراج الوسط الحسابي لجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة، والذي يمثل الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار.

وما يعاب على هذا المقياس انه يعطي نفس الأهمية الاقتصادية للسلع المراد تقييس أسعارها.

1-2 الرقم القياسي المرجح:[1]

---

[1]- عبد الحسين زيني، مرجع سابق ،ص93.

[2]-Principaux indicateurs économiques," **analyse méthodologique comparative: indices des prix à la consommation et des prix à la production** ", www.ilo.org/public/french/bureau/stat/r3cpi.pdf, vu : 07/05/201 7

[3]- بسام الحجار،عبد الله رزق ،مرجع سابق،ص44.

[4]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق،ص179.

يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع في سنة الأساس وفق المعادلة:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع(الكمية المستهلكة في سنة الأساس} \times \text{أسعارسنة المقارنة)}}{\text{مجموع(الكمية المستهلكة في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس)}} \times 100$$

3-1 الرقم القياسي العام:[2]

يستخدم في حسابه الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية(الإنفاق الاستهلاكي الاسمي) على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس(الاستهلاك الحقيقي)، وفق المعادلة:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

وعليه يمكن قياس معدل التضخم كالتالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}} \times 100$$

2-الرقم القياسي لأسعار الإنتاج : يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وذلك خلال فترة معينة، وعليه فإنه يوجد رقم قياسي للإنتاج الصناعي وآخر للإنتاج الزراعي، والخدمات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية . وهناك أرقام قياسية تفصيلية لكل من المكونات الرئيسية داخل كل قطاع اقتصادي كإنتاج النفط، وتعد هذه الأرقام القياسية حسب الحاجة إليها فمنها ما هو شهري ومنها ما هو سنوي.[3] ويستخدم لحساب الرقم القياسي لأسعار الإنتاج صيغة لاسبير

---

[1]- مصطفى يوسف كافي،مرجع سابق، ص 190-191.

[2]- إيمان أحمد محمد وآخرون،" **التضخم في العراق واحتساب مساهمة المجاميع السلعية فيه للمدة 2004-2009**" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 17 ، جامعة بغداد، 2011 ، ص214 .

[3]- عيسى محمد الغزالي،" **الأرقام القياسية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 19 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2003 ،ص11.

للأسعار:[1]

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} = I$$

3-الرقم القياسي لأسعار الجملة: يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، المواد الغذائية والمشروبات والمواد الطاقوية وغيرها من السلع، ويتم إعداد الرقم القياسي بالاعتماد على الأسعار الرسمية والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضرية أو ريفية، بالاعتماد على أجهزة الإحصاء المختصة في جمع البيانات الخاصة بأسعار الجملة لتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها.[2]

ويمكننا حساب هذا الرقم بأي صيغة من صيغ الأرقام القياسية سابقة الذكر، ولعل أهم الطرق المستخدمة في حسابه هي طريقة الوسط الحسابي المرجح المناسب للأسعار، باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية وذلك كالتالي:[3]

$$\frac{\sum \left(P_n / P_0\right)(P_n Q_n)}{\sum P_n Q_n} = I$$

4-الرقم القياسي الضمني: يسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام، وهو عكس المؤشرات الأخرى، فهو يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما بالمقارنة مع سنة الأساس وحسابه يكون كالتالي:[4]

$$\frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية في سنة الأساس}} \times 100 = \text{PGDP}$$

[1] "**نبذة تعريفية عن الرقم القياسي لسعر الإنتاج**"، http://www.oecd.org/pdf/M00022000//M00022393.pdf، يوم2017/05/07.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،"**السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،213،ص163-164.

[3]- عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص11.

[4]-N. Gregory Mankiw, **"Principles of Economics"**, 2 éditions, Harcourt, USA, 2001, P503.

ويعتبر مؤشر السعر الضمني أكثر شمولا من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة داخل الوطن فقط .عكس مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يقيس كل السلع المشترية من طرف المواطنين بما فيها الواردات.[1]

ثانيا- معايير الفجوة التضخمية في قياس التضخم:

تعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها "كينز" في إطار تحليله للتضخم، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية هو محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار بحيث اعتبرها "كينز" بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول "كينز" في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. ويتطلب القضاء على الفجوة التضخمية تخفيض دالة الطلب الكلي من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة مثل رفع معدلات الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.[2] وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

1-معيار فائض الطلب:[3] يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، فإذا لم يكن هناك زيادة في حجم الإنتاج بمقدار الزيادة في حجم الطلب الفعال فإن فائض الطلب سينعكس في صورة ارتفاع في المستوى العام أين سيواجه الاقتصاد حالة تضخم بحت، وبالتالي فإن الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس مطروحة من مقدار الطلب الفعال والمتوقع والمقاس بالأسعار الجارية ، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$D = \left(C_p + C_g + I\right) - y_t$$

حيث أن:

---

[1]- رمزي زكي،" **مشكلة التضخم في مصر :أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص130

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص165-166.

[3]- سعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني،"**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن-عمان،2010، ص192-194.

D:إجمالي فائض الطلب. / I: الاستثمار بالأسعار الجارية.

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية. / y_t :إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

C_g:الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.

وبالتالي فإن التضخم وفقا لهذا المعيار هو زيادة الطلب الفعال بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الحقيقي والذي يطلق عليه فائض الطلب.

2-معيار الإفراط النقدي:[1] ويعبر هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عند المستوى الملائم، وهو يستند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار، وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النقدي المتولد من التضخم، ويعبر ذلك بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\aleph = \frac{M}{Y} \dots\dots (1)$$

$\aleph$:متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود.

M: كمية النقود.

Y: الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M' = \aleph Y_t - M_t \dots\dots (2)$$

M':حجم الإفراط النقدي.

وبالتالي فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء استمرار الارتفاع في الأسعار.

[1]- محمد عزت غزلان،" **اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002 ، ص316-317.

3- معيار الاستقرار النقدي:[1] يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي، أي زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

ΔM: تمثل التغير في كمية النقود. / M : تمثل كمية النقود.

ΔY : التغير في الناتج القومي الحقيقي. / Y : الناتج القومي الحقيقي.

B: مؤشر الاستقرار.

وفقا لهذه المعادلة يتحقق التوازن في الاقتصاد، عندما تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر أي أن نسبة التغير في كمية النقود تكون مساوية لنسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي .أما إذا كانت قيمة المعامل B أكبر من الصفر، أي أن نسبة التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الناتج القومي الحقيقي، فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعاملB.[2]

4- معيار فائض المعروض النقدي:[3] تتحدد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار، بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع، عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

---

[1]- العمار رضوان، شوتر منهل،" **النقود والبنوك**"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، د.ت، ص173.

[2]- محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص315.

[3]-نبيل الروبي،" **التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"،مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية، 1973، ص243 .

G: تمثل الفجوة التضخمية. / ΔM : الزيادة في عرض النقود.

M: العرض النقدي. / GNP: الناتج القومي الإجمالي.

ΔGNP : الزيادة في الناتج القومي الإجمالي.

ويتضح مغزى هذا المقياس في أن هناك نسبة معينة من العرض النقدي إلى الناتج القومي الإجمالي، يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بها، وعندما يزداد الناتج القومي الإجمالي بقدر معين فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية نقود تتلاءم مع هذه الزيادة، وإذا كانت الزيادة في العرض النقدي تفوق ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من نقود بالنسبة للزيادة في الناتج القومي الإجمالي، فإن هذا يعتبر نوعا من الضغط التضخمي.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التضخم

ينجم عن التضخم صعوبات أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعمق التفاوت في توزيع الدخول ويخلق موجة من التوتر الاجتماعي، ويمكن أن تقسم الآثار الناتجة عن التضخم إلى مجموعتين إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية.

أولا- الآثار الاقتصادية للتضخم:

من أبرز الآثار الاقتصادية للتضخم نجد:

1-آثار التضخم على جهاز الأسعار: يؤدي التضخم إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، ونتيجة ذلك هي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى، كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات، تحظى

بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة وعوائد متناقصة.[1]

2-أثر التضخم على توزيع الدخل العمومي: يحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم، في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم و من ناحية أخرى يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار، ويتضرر المقرضون(الدائنون) كثيرا من ذلك.[2]

3-تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها: من المتعارف عليه أن النقود تقوم أساسا بأربعة وظائف وهي: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد النقدي، إذ أن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية. ومما يلاحظ أن هذه الوظائف وبالأخص الثلاثة الأولى منها بينها قدر كبير من التلازم والارتباط، بمعنى أن قيام النقد بوظيفة ما منها يحتم قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم يكون من الصعب قبول القول بأن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف. ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود تفقد كفاءتها في أداء تلك الوظائف، وكلما اشتد التضخم فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تصبح غير مقبولة بين الناس كوسيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحساب ومخزن للقيم، ومن باب أولى كوسيلة للمدفوعات الآجلة، حيث عندما يشتد التضخم تفقد النقود قيمتها النقدية، وعند ذلك ينتهي الأمر بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك عدة مرات في العالم.[3]

4-أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب عن التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، كنتيجة زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم التصدير، فإذا كان الاستيراد طليقا سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من العملة الصعبة، أما إذا كان

---

[1]- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت،2003،ص262.

[2]- خالد واصف الوزاني،"**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الثامنة،2006،ص261.

[3]- منذر قحف،" **قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات**"، وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، جدة، من 10إلى 1993 / 4 / 14 ، ص 36-37.

الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكنه تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج ويرتد إلى السوق المحلية مما يترتب عن ذلك زيادة في الطلب على السلع المنتجة محليا مسببا في ارتفاع أسعارها، ومن زاوية أخرى يضعف التضخم قدرة البلد على التصدير كنتيجة لارتفاع أسعارها مقارنة مع السلع المنتجة في السوق العالمية مما يسبب في تراجع تنافسية السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية.[1]

5-أثر التضخم على الاستهلاك والادخار والاستثمار: يؤدي التضخم إلى زيادة ما يخصص من الدخل الفردي ومن الدخل الإجمالي لأغراض الاستهلاك، لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد يتطلب إنفاقا أكبر على الاستهلاك. وينخفض نتيجة لذلك ما تم تخصيصه من الدخل الفردي لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وفي المقابل نجد أنه يؤدي إلى زيادة الادخار، والاستثمار العيني نظرا لأن ما تم استخدامه في الإنتاج العيني لأغراض الاستهلاك ينخفض بارتفاع الأسعار الذي يقلل القدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبذلك يتاح قدر أكبر من الناتج العيني بشكل مدخرات أي سلع و خدمات لم تستخدم لأغراض الاستهلاك ويتم استخدامها لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع نسبة و مقدار الادخار والاستثمار العيني، وهو ما يطلق عليه الادخار الإجباري، والذي يمكن أن يعتبر أثرا ايجابيا للتضخم من زاوية أنه يتيح الإمكانية بدرجة أكبر لزيادة النمو بزيادة الادخار والاستثمار هذا.[2]

6-أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساس عملية التنمية، وضرورية جدا لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تجميد الصناعات الأساسية والثقيلة، لأنها سوف تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل قطاعاتها لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يعاني منها عمال هذه الصناعات، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة

[1] – عقيل جاسم عبد الله،مرجع سابق،ص202-203.

[2] – فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص31.

نسبية حتى تعطي نتائجها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.[1]

ثانيا- الآثار الاجتماعية للتضخم:

ينتج عن التضخم آثار اجتماعية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية، ولعل أهم الآثار الاجتماعية للتضخم تتمثل في ما يلي:

1- تفشي الرشوة والفساد الإداري: إن الانخفاض في القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى ، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي واهتمام الموظفين بالبحث عن فرص لتعظيم دخلهم سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية الأمر الذي من شانه أن يخفض إنتاجية العمل والحافز لديهم كنوع من عدم الرضا لعدم عدالة الأجور وتوزيع الدخول.[2]

2- ظهور الاستهلاك الترفي:[3] إن ظهور التضخم سيدفع باتجاه ظهور الغنى الفاحش لجزء من الأغنياء، وهذه الشريحة أو المجموعة التي ازداد غناها على حساب الفقراء لن تكون أولويتها تطوير الاقتصاد الوطني بقدر زيادة ثرائها الفاحش، فيظهر لديها ما يسمى بالاستهلاك الترفي وتتخلى بالمقابل عن فكرة العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي.

إن هذا التوجه سيزيد من خسارة المجتمع الحقيقية فيقسم المجتمع إلى قسم يستهلك حسب قدراته والقسم الأخر يستهلك بإمكانيات وقدرات ضخمة استهلاكا ترفيا مما يؤثر على عادات الاستهلاك في المجتمع، وبالرغم من أن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية لدى المجتمع يكون حافزا ومشجعا للإنتاج الوطني ككل، لكن سرعان ما يتخلى المجتمع عن هذه العادات ليصبح استهلاك السلع الفاخرة وخاصة المستوردة هو الأساس ويقل الطلب على السلع المنتجة محليا، حتى أصحاب الدخول الضعيفة والأجور

[1]- مروان عطوان، مرجع سابق ،ص194.

[2]- أكرم حداد ،مشهور هذلول،"**النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**"،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن-عمان،الطبعة الأولى،2005،ص208.

[3]-علي كنعان،مرجع سابق،ص268-269.

الثابتة يسعون إلى تقليد الأغنياء في هذه الأنماط الاستهلاكية فيؤثر ذلك على نمو الصناعات الوطنية وتطورها.

3-التأثيرات على إعادة توزيع الثروة: خلال عملية التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل يكون عشوائيا والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخول الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت دخولهم خلال عملية التضخم (نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار) قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع ، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل. ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية الذين انخفضت دخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار ومما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار. وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية.[1]

ومن هنا يمكن القول بان التضخم يعمق التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التذمر الاجتماعي بدرجة يهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لنتيجة دفع عجلة الاقتصاد المحلي.[2]

المطلب الثالث: آليات مكافحة التضخم

تلجأ الحكومات إلى استخدام عددا من السياسات النقدية والمالية الهادفة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

أولا-السياسة النقدية:

تتمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات مبطئة ومثبتة تحاول أن تتجاوب مع معدل مقبول من التضخم يسود الاقتصاد يمكن التحكم فيه، ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تتبع بعض الإجراءات التي تساهم في المحافظة على قيمة النقود والقدرة الشرائية، وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على عرض النقود لخلق التوسع أو الانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي

[1]- مروان عطوان،مرجع سابق،ص194.

[2]- انس البكري،وليد صافي،"**النقود والبنوك- بين النظرية والتطبيق**"،دار المستقبل،الأردن،2012،ص207.

إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج، كما يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات منها المباشرة وغير مباشرة.[1]

الأدوات المباشرة: تتمثل فيما يلي:

1-هامش الضمان: يقصد بهامش الضمان بأن الأفراد المضاربين في سوق الأوراق المالية يشترط عليهم أن يسددوا قسما من مشترياتهم من الأوراق المالية من مصادرهم الخاصة، والقسم الأخر عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يرفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده من الأوراق المالية المشترات، وهذا ما يقلل من حجم الائتمان الممنوح لأغراض المصاريف.[2]

2- تأطير القروض: أين تقوم السلطات النقدية من خلال هذه السياسة بتحديد حجم معين للقروض التي تمنحها البنوك التجارية للمتعاملين الاقتصاديين، أي أن البنك المركزي من خلال هذه الأداة يتحكم بصفة مباشرة في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني، وفي حالة مخالفة البنوك التجارية لهذه التعليمات من خلال تجاوز سقف القروض المحددة لها فإنها تتعرض إلى جملة من العقوبات من طرف السلطات النقدية الأمر الذي يحدد من مقدرتها في خلق الائتمان وتقليص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.[3]

3- **الودائع المشروطة من اجل الاستيراد:** الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات وفي صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان غير قادرين على تجميد أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.[4]

الأدوات الغير مباشرة: تتمثل فيما يلي:

1-معدل الاحتياط القانوني: يتمثل الاحتياطي القانوني في نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكالا عديدة منها احتياطي على الودائع

---

[1]- السيد متولي عبد القادر،مرجع سابق،ص227.

[2]- غازي حسين عناية،" **التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1985 ،ص146-147.

[3]- خبابة عبد الله، "**تطورات نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية الطبعة الأولى،2014 ، ص 88.

[4]- خبابة عبد الله،مرجع سابق ،ص90.

بالعملة المحلية واحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجاله.[1]

2- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ببيع وشراء الأوراق المالية الخاصة و الحكومية، وذلك بهدف التأثير في احتياطيات الجهاز المصرفي لغرض التأثير على قدرتها في منح الائتمان، وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بالشكل الذي يلاءم نمو النشاط الاقتصادي.[2]

3- معدل إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم انه سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، كما يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية بهدف حصولها على السيولة اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم إلى الاقتصاد.[3]

ثانيا- السياسة المالية:

يقصد بالسياسات المالية استخدام عناصر الميزانية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة والمرغوبة، كما أنها تمثل سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام)، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[4]

نذكر منها:

1- الرقابة الضريبية: تعتبر الضرائب بمختلف أنواعها أداة مهمة في ضبط حالات التضخم أو الانكماش في الاقتصاد، ففي حالات التضخم تلجا الحكومة إلى رفع حجم الضرائب تصاعديا سواء الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل التي تؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى الأفراد، أو من خلال الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع ويتحملها المستهلك النهائي

---

[1]- حميدات محمود،" **النظريات والسياسات النقدية**"، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996 ، ص44.

[2]-Alan j. Auer bach and Laurence j. kdifaff**," Macroeconomies and Inteagrated Appoac"**, second édition, the mit press Cambridge, Massachuseits, London, 1998, P39.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص202.

[4]- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات،" **مفاهيم ونظم اقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**"، الطبعة الأولى، . دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ، ص174 .

فترتفع أسعار هذه السلع ويقل الطلب عليها وفي كلتا الحالتين يتقلص حجم الطلب الكلي ويتحقق التوازن بينه وبين العرض الكلي وتنخفض معدلات التضخم.[1]

2- الرقابة على الدين العام: تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، فغالبا تلجا السلطات الحكومية في مواجهة التضخم إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائل الرقابة المالية الأخرى كاستنفاذ الضريبة لطاقتها.[2]

3- الرقابة على الإنفاق الحكومي: الإنفاق الحكومي أو الإنفاق العام يمثل أداة من أدوات السياسة المالية التي تلجا إليها الحكومة لإحداث فرق على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق خططها وبرامجها التنموية ذات المنفعة العامة من خلال إنفاق مبالغ مالية من خزينة الدولة.[3]

المبحث الثالث: تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية

تعددت النظريات والمدارس الاقتصادية عبر الزمن في تفسير ظاهرة التضخم وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت تلك الفترة، و فيما يلي أهم هذه النظريات:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم

تعتبر نظرية كمية النقود من أهم النظريات في الفكر الكلاسيكي في المجال النقدي، وجاءت كنتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ، ويقوم مضمون هذه النظرية على إن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أي أن الأثر الوحيد للتغير في كمية النقود وفقا للكلاسيك هو التغيير في المستوى العام للأسعار وهذا باستخدام معادلة التبادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية النسبية والطردية بين التغيير في كمية النقود والتغيير في المستوى العام للأسعار وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[4]

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

---

[1]- وديع طروس،"**المدخل إلى الاقتصاد النقدي**"،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،الطبعة الأولى،2011،ص187.

[2]- غازي حسين عناية،مرجع سابق،ص169.

[3]- هشام مصطفى الجمل،مرجع سابق،183.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص141-142.

أولا- معادلة التبادل لفيشر:

وضعت هذه المعادلة لأول مرة على يد الاقتصادي الإنجليزي: DAVID HUME، ثم طورت بعد ذلك في القرن العشرين، على يد الأمريكي: IRVING FISHER ، الذي أعاد صياغتها .وحسب هذه المعادلة فإن النقود تطلب أساسا لأنها وسيلة دفع، والكمية المتداولة منها تحدد مستوى الأسعار.[1]

1- صيغة معادلة التبادل: من الممكن استعراض نظرية كمية النقود وذلك بالتفكير بالسؤال التالي :كم عدد المرات في سنة تستخدم قطعة النقود من أجل دفع ثمن السلع والخدمات؟ الإجابة على هذا السؤال معطاة بواسطة متغير يطلق عليه: سرعة تداول النقود، والتي تشير إلى السرعة التي تنتقل بها النقود من يد إلى أخرى وبالتالي تتداول في الاقتصاد من أجل حساب سرعة تداول النقود، نقوم بتقسيم القيمة الاسمية للناتج PIB على كمية النقود، فإذا كان P هو المستوى العام للأسعار، Y الكمية المنتجة PIB (الحقيقي)، و M كمية النقود، فإن سرعة تداول النقود تكون كالآتي:[2] $\boldsymbol{V=(P.Y)\ /M}$

$$M.V = P.Y \ldots (1)$$

تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للناتج الاسمي، والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار. حيث تشير V إلى معدل الدوران أو التداول المتوسط للوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة، واللازم لإتمام الصفقات المتعلقة بالدخل.[3]

في هذه المرحلة، جميع الوسائل اللازمة لتفسير أن زيادة كمية النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار هي كالتالي:

سرعة تداول النقود مستقرة نسبيا عبر الزمن،[4] وهي تتحدد خارج تغيرات كمية النقود، خاصة فيما يتعلق بعادات الدفع، وبما أن هذه العوامل تتغير ببطء، فإن سرعة تداول النقود V تعتبر ثابتة في الأجل القصير، وقيمتها يمكن توقعها في الأجل الطويل.[5]

إنتاج السلع والخدمات Y في الاقتصاد محدد بشكل أساسي بواسطة عرض عوامل الإنتاج (العمل،رأس المال البشري، الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة، وبشكل خاص بما

[1] -Azza Souad, **" Macroéconomie ",** université virtuelle de Tunis, 2006, p 49.
[2] -Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, **"Principes de l'économie ",** op-cit, p842.
[3] -Bernard landais**, " leçons de politique monétaire ",** De Boeck, Bruxelles, 2008, p 20.
[4] -Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, **"Principes de l'économie ",** op-cit, p842
[5] -Bernard landais**,** Ibid, p 20

أن النقود حيادية فهي لا تؤثر على الإنتاج، كما أن الاقتصاد يوجد في مستوى التشغيل الكامل، أي أن ارتفاع كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

بما أن حجم المبادلات (Y) محدد بعرض عوامل الإنتاج والتكنولوجيا المتوفرة، فإنه عندما يعدل البنك المركزي عرض النقود المتداول، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار.[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:[2] $\Delta P = \Delta M.\frac{V}{Y}$.....(2) بقسمة المعادلة 2 على 1 نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M}$$

أي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير نسبي في المستوى العام للأسعار.

2- آثار التوسع النقدي:

لننظر الآن إلى التغيرات في السياسة النقدية، لنفرض أن الاقتصاد يقع في نقطة التوازن، وأن البنك المركزي قام بمضاعفة الكمية المعروضة من النقود عن طريق زيادة الإصدار النقدي، ما الذي سيحدث للاقتصاد بعد هذا الإجراء النقدي؟ كيف سيقارن التوازن القديم مع التوازن الجديد؟ الشكل الموالي سيوضح ذلك:

الشكل رقم 2-4 :آثار التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار

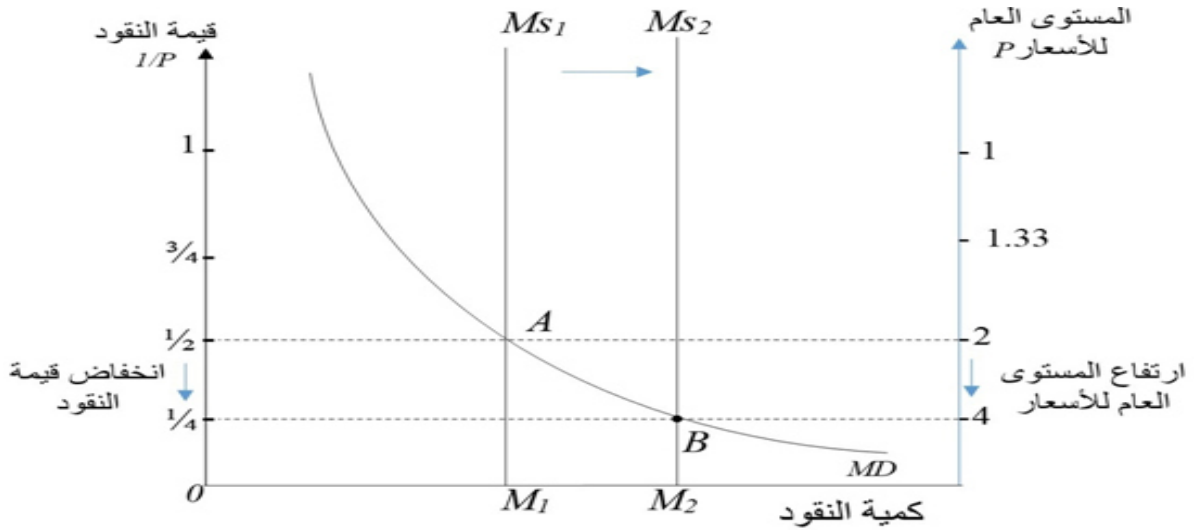

[1]-Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, op -cit, p 843.
[2]-Cyriac Guillaumin, " **Macroeconomie** ", Dunod, Paris, 2014, p 234-235.

Source: Gregor Mankiw, Mark P .Taylor, **"Principes de l'économie ",2ème** édition, De Boeck, Paris, 2011, P838.

المحور على اليمين(مستوى الأسعار)معاكس للمحور على اليسار(قيمة النقود)، لأن المستوى العام للأسعار يكون منخفضا في أعلى المحور ومرتفعا في أسفل المحور، مما يوضح أنه عندما تكون قيمة النقود مرتفعة يكون مستوى الأسعار منخفضا. من خلال هذا الشكل نلاحظ أن التوسع النقدي ينقل منحنى عرض النقود إلى اليمين من : MS_1 إلى MS_2 وسينقل التوازن من النقطة A إلى النقطةB ، بناء على ذلك تنخفض قيمة النقود من 2/1 إلى 4/1 في حين مستوى السعر يرتفع من 2 إلى 4 ، بعبارة أخرى، زيادة عرض النقود التي تجعل النقد أكثر وفرة، تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يخفض قيمة النقود.[1]

هذا التفسير لتحديد المستوى العام للأسعار وتغيراته عبر الزمن هو ما يطلق عليه :النظرية الكمية للنقود، وهو يوافق ما أشرنا إليه سابقا من تحليل لهذه النظرية، والتي وفقا لها فإن كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد هي المحدد الرئيسي لقيمة النقود، وبالتالي فإن كمية النقود هي السبب الرئيسي للتضخم.[2]

ثانيا– معادلة كامبردج:

يرتكز تحليل مدرسة كمبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة، ويذكر اقتصاديو مدرسة كمبردج من أمثال مارشال وبيجو بعض هذه العوامل مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع، حيث أنه من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكون ثابتة في الأجل القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد.[3]

حيث أخذت معادلة التبادل لفيشر صيغة جديدة من خلال استخدام الناتج الوطني أو ادخل الوطني الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T) لنحصل على معادلة كمبردج بالصيغة التالية:[4]

$$M.V=P.Y.....(1)$$

[1] -Gregor Mankiw, Mark P .Taylor, **"Principes de l'économie ",2ème** édition, De Boeck, Paris, 2011, P838

[2] -Gregor Mankiw, Mark P .Taylor, Ibid,, P838.

[3] –ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص63.

[4]-Gérard Bramoullé, Dominique Augey, " Econome monétaire ", éditions DALLOZ, 1998, Paris, p49.

فهذه العلاقة تشير إلى أن قيمة النقود التي تم تداولها بين الأيدي ،M.V، تساوي القيمة الاسمية لما تم شراءه ،P.Y. [1]

إلا أن مدرسة كمبردج لم تعتمد على هذه الكتابة ، بل تم الانتقال إلى معادلة كمبرج والتي يتم فيها إحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دوران النقود (V) بحيث يمثل (K)الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات (التفضيل النقدي) بحيث أن :[2]

$$k=\frac{1}{V}.....(2)$$

وتصبح معادلة التبادل لكمبردج بعدما تم الانتقال من V Fisherien إلى K Marchallien كالتالي:[3]

$$M.\frac{1}{K}=P.y.....(3)$$

$$\Rightarrow M=P.(K.y).....(4)$$

M:كمية النقود.

P:المستوى العام للأسعار.

y:الدخل الوطني الحقيقي.

K:التفضيل النقدي.

وبافتراض أن التفضيل النقدي (K) والدخل الوطني(y) هما ثابتين نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وهذا هو جوهر النظرية الكمية للنقود.

وهذا ما يظهر من خلال مرونة المستوى العام للأسعار(P) بالنسبة لكمية النقود(M) :

$$e_{PM}=\frac{dP}{dM}.\frac{M}{P}.....(5)$$

ومن المعادلة(3)لدينا:

$$\frac{dP}{dM}=\frac{1}{Ky}.....(6)$$

فنحصل على ما يلي :

$$e_{PM}=\frac{1}{Ky}.\frac{M}{P}=\frac{M}{KyP}=\frac{M}{M}=1.....(7)$$

[1] -Michael Rockinger, **" Macroéconomie "**, Ellipses Edition Marketing, paris, 2000, p 45.
[2] -Gérard Bramoullé, Dominique Augey , op- cit, p 49.
[3] -Gérard Bramoullé, Dominique Augey , op- cit, p 50.

أي أن التغيير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بوحدة واحدة وفي نفس الاتجاه.[1]

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها بزيادة كمية النقود كالتقلبات الموسمية التي تتأثر بها أسعار المنتجات الزراعية، [2]كما أن أزمة الكساد العالمي 1929-1933 قد أثبتت عدم صحة هذا التحليل الكلاسيكي إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود التي أصدرتها الحكومات إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ،بسبب زيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضا أكثر للأسعار، وهذا ما يبين أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة تبادل.[3]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في تفسير التضخم

انتقد كينز ما جاء في النظرية الكمية للنقود في صورة معادلة التبادل لفيشر وكمبردج، حيث اعتبر أن سرعة التبادل (V) غير ثابتة وقابلة للتكييف، وأكد انه عند زيادة كمية النقود يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض في سرعة دورانها وبالمقابل لن تكون هناك تأثير على الجهة المقابلة للمعادلة (فيشر) أي على المستوى العام للأسعار ، وبالتالي بين أن كمية النقود ليس لها الأثر الكبير على التغيير في المستوى العام للأسعار، أي أن ظاهرة التضخم لا ترجع بالأساس إلى زيادة في كمية النقود، واعتمد في تحليله لظاهرة التضخم على العوامل التي تحكم مستوى الدخل الوطني النقدي، حيث أشار إلى أن التغيير في مستوى الدخل سوف يؤدي إلى التغيير أولا على مستوى الإنتاج وبعد فترة طويلة على المستوى العام للأسعار.[4]

وعلى ضوء ذلك فان التحليل الكينزي يستند على افتراضات تتعارض مع ما استند عليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي، وان الادخار يسبق الاستثمار، فالفكر الكينزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد كما كان ينكر فكرة ادماج الادخار مع الاستثمار

[1]- Helmut Frisch, **" theories of inflation "**, Cambridge surveys of economic literature, 2008, p 220-221.

[2]- سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العلجوني، مرجع سابق عمان،2010.ص200.

[3]- بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ،ص142.

[4]- Milton Freidman, CHARLES.A.E GOODHART, **"Money, inflation and the constitutional position of the central bank"**, IEA the institute of economic affairs, 08 October 2002, P71-72.

ويرى ان الافضلية هي للاستثمار وليس للادخار، كما عرف كينز التضخم على اساس انه تضخم طلب الناجم عن زيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب الزيادة في الانفاق الكلي والاستثمار سواء الخاص او العام والتجارة الخارجية الصافية، قد يؤدي ذلك كله الى حالة تضخمية. [1]

أولا- الفجوة التضخمية:

لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، لما كان لهذه الفجوة من أهمية كبيرة في قياس التضخم، ويقصد بها ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي(الإنفاق الاستهلاكي C ، الاستثماريI ، والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره.[2]

ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-5:الفجوة التضخمية

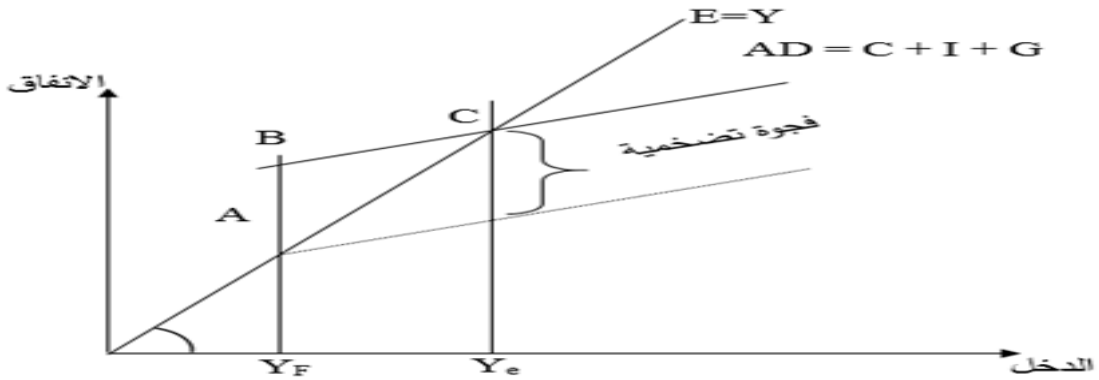

Source : Fatukasi Bayo, **" Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis "**, International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N12, 2011, P265.

يمثل المنحنى (AD) دالة الإنفاق الكلي(الطلب الكلي) وهي اقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية 45° (E) تحقيقا بالفرض الكينزي بإمكانية تسرب جزء من الدخل إلى مجرى الادخار، حيث تؤدي زيادة الدخل لزيادة المستوى المرغوب بادخاره منه في الوقت ذاته.[3] من خلال الشكل نلاحظ أن الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن(النقطةA)عند مستوى التوظيف الكامل أين مستوى الدخل الذي يوافقه(الدخل المحتمل)

[1]- سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العلجوني،مرجع سابق، ص203-204.

[2]- Fatukasi Bayo, **" Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis "**, International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N° 12, p 264.

[3]- أسامة بشير الدباغ،مرجع سابق ،ص105 .

هو Y_F ، لو حدث و ازداد الطلب الكلي بسبب زيادة عرض النقود، زيادة الطلب الكلي ستؤدي لنقل منحنى الطلب لأعلى ليتحقق التوازن عند نقطة جديدة نقطة(C) ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e ، وهي زيادة غير مرغوب فيها لكون الإنفاق الموافق للدخل التوازني (Y_{ec}) أكبر من الإنفاق اللازم لتحقيق التوظيف الكامل (Y_{FA}) وعليه فإن هذه الزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية، لأنها تعبر عن زيادة في الدخل لا يقابلها أي إنتاج فعلي مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بالمقدار (AB) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. استمرار هذه الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية.[1]

وعليه حجم الفجوة التضخمية تقاس بمقدار الزيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، أي أنها تقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل ومستوى الطلب عند مستوى التوظيف الكامل، لذا تسمى بفجوة الطلب الكلي، ويطلق على الفرق بين الدخل القومي المحتمل ودخل التوازن الفعلي بفجوة الدخل، وهي تمثل النقص المستهدف في الدخل حتى يتم التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. بمعنى أن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.[2]

ثانيا– مراحل تغير الأسعار عند كينز:

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كينز قد فرق بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل، وحالة ما بعد الوصول إلى هذه المرحلة.[3]

1–حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل: يرى كينز أنه في هذه الحالة غالبا ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل و أن هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) نتيجة زيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود، سوف يؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي. كما أن عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا بل تدريجيا، نتيجة زيادة الطلب عليها بشكل متتالي مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار، وقد أطلق عليه كينز اسم" التضخم الجزئي". والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز

[1]- Fatukasi Bayo, op-cit, p 265.

[2]– السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 240–241.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص149.

حافزا على زيادة الإنتاج، نظرا لما يأتي في ركابه من أرباح قدرية، ولذا تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التوظيف.[1]

ويمكن توضيح حالة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم2-6: العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز

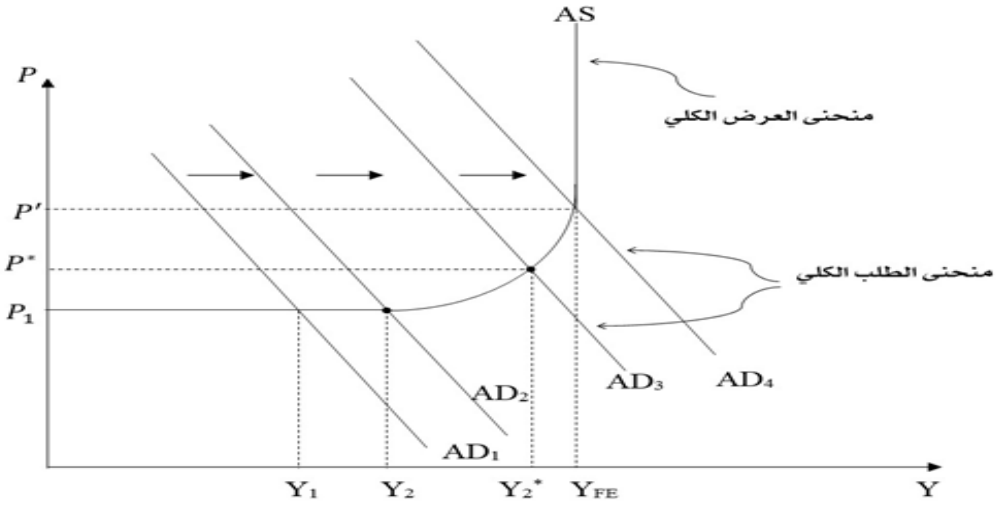

المصدر :محمد صالح القريشي،" **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص301 .

بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود، والطلب الكلي منخفض، وأن الطلب (AD_1) يرافقه مستوى سعر (P_1)، إذا تم تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي لانتقاله إلى (AD_2) فإن الإنتاج يزداد إلى (Y_2) ، والشركات تزيد إنتاجها لمقابلة الزيادة في الطلب، لكن مستوى السعر يبقى عن(P_1) ، لنفترض أن الحكومة عمدت على زيادة الطلب الكلي من (AD_3) إلى (AD_4) ، فإن الإنتاج يتوسع إلى (Y_2^*)و (Y_{FE})لكن يرتفع السعر إلى (P^*) و (P') لاقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي.[2]

[1]- بلعزوز بن علي، ، مرجع سابق، ص143 .

[2]- محمد صالح القريشي،" **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص301 .

2-حالة وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل: تمثل هذه المرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج، بحيث أن الجهاز الإنتاجي لا يكون مرنا لفائض الطلب على السلع والخدمات لعدم توفر الاقتصاد الوطني على طاقات وموارد إنتاجية إضافية لمجابهة الزيادة في الطلب مما ينعكس ذلك كله على مستوى العام للأسعار[1]، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند الكينزيين:

الشكل رقم 2-7:تضخم الطلب لكينز في حالة التوظيف الكامل

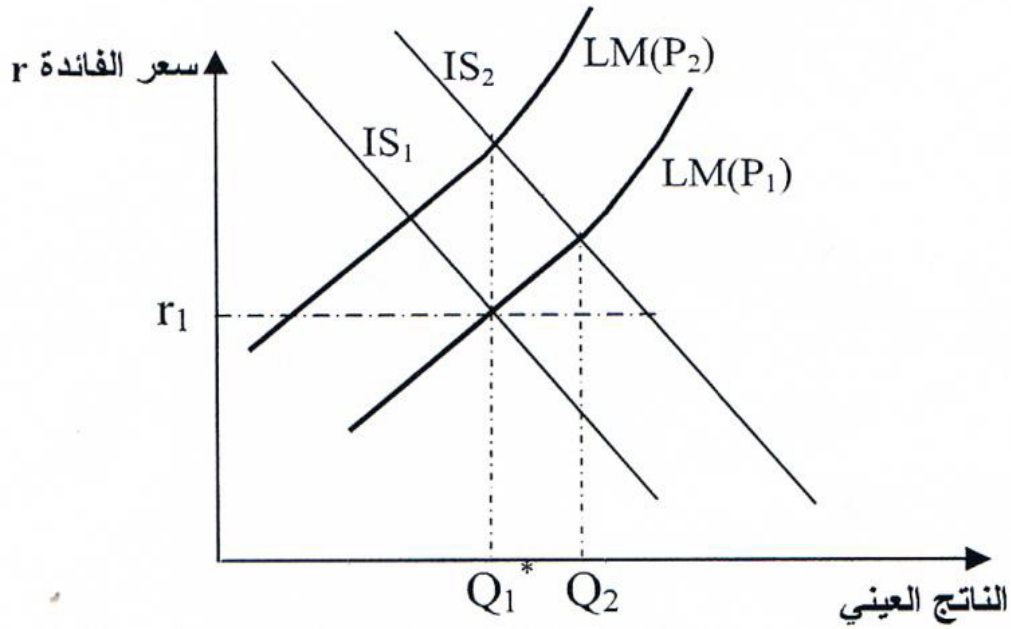

المصدر :ضياء مجيد الموسوي،" **الاقتصاد النقدي :المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص219 .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التوازن العام يتحقق بتوازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع $LM(P_1)$مع IS_1 ، أين يكون الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل Q_1* ، وسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 . زيادة الطلب الكلي متمثلة في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ، أي حصول فائض في الطلب بالقدر (Q_2*-Q_1*) ، تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة في مستوى الدخل بفعل تأثير

[1]- السيد محمد السريتي،مرجع سابق ، ص230.

المضاعف، لا بد أن تنطوي هذه الزيادة في الدخل على زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، وإشباع هذه الطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بالسحب من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض عرض النقود الحقيقي، وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق. سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية، والتي بدورها تؤدي لزيادة الطلب الكلي من جديد، وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات IS و LM .[1]

كما يرى كينز انه في حالة التشغيل الكامل ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود المعروضة توجه الأفراد إلى تفضيل السيولة النقدية والاكتناز بما لا يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، أي أن التضخم في النظرية الكنزية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب.[2]

المطلب الثالث: النظرية النقدية في تفسير التضخم

إن النظرية النقدية لكينز لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد، في حين انه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، وتمثلت بالخصوص في الكساد التضخمي، لذلك تعددت الدراسات لإعطاء تفسير مناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف منها، فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية الكينزية، اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود"أو ما يسمى"مدرسة شيكاغو "بزعامة "فريدمان" الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.[3]

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سباق ، ص219–220.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص149.

[3]– بلعزوز بن علي ، مرجع السابق، ص61–62.

أولا- المعالم الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود:

للتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لابد من الإشارة إلى نظرة فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر لا تخرج عن كونها تعريف لسرعة دوران النقود، لكنها لا تشير إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن القول أن هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن تمارس أي أثر على الناتج المحلي الحقيقي أو الأسعار، وتمثل هذه النتيجة إحدى آراء الكينزيين تحت ما يعرف بمصيدة السيولة في أوقات الكساد والتي تعني أن زيادة عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة. من جهة أخرى مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في ارتفاع الأسعار دون أن تحدث تأثير في سرعة دوران النقود أو الناتج الوطني وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية وبنفس المنطق يمكن تصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة، والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج الوطني. ويشير فريدمان إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 1865 إلى 1879 أين زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة10% لكن ارتفاع الدخل الحقيقي زاد إلى الضعف فانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة. ويتصور فريدمان أن الزيادة في كمية النقود يدعمه زيادة في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس ذلك في حدوث تغير في الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة وهذا ما شهدته الولايات المتحدة في العصور الماضية.[1]

وعليه يرى فريدمان أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار:[2]

- تغير النسبة بين كمية النقود والإنتاج القومي الحقيقي أي نصيب الوحدة المنتجة في الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود وليس مجرد تطور كمية النقود.

- التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من مداخيلهم، أي ما يطرأ على الطلب النقدي من تغيرات.

ثانيا- دالة الطلب على النقود عند فريدمان:

[1]- محمد عزت غزلان،مرجع سابق، ص303 302 .

[2]- سمير حسون،" **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**"،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط2 ،2004،ص93.

اعتبر فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية، سببه التوسع في الإصدار النقدي بشكل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي فتحصل اختناقات وضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

حيث حاول فريدمان من خلال هذه النظرية تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة أشمل من سابقيه واهتدى إلى أن الطلب على النقود يتوقف على المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد وكذا تكلفة الاحتفاظ بهذه الثروة. وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفتها أصل من الأصول المالية كما يلي:[2]

$$M/P = F(Y, r1-r0, r2-r0 , n-r0)$$

M/P : يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وهو بذلك يشبه الطلب الكينزي على النقود والذي هو عبارة كمية النقود الاسمية (M) مقسومة على المستوى العام للأسعار.

Y : الدخل الدائم وهو معدل أو متوسط الدخل المتوقع في الأمد البعيد، وبشكل أدق هو عبارة عن القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل، وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للتعبير عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.[3]

حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط، وهي النقود والسندات والأسهم، حيث:

r_0: يمثل العائد المتوقع على النقود، **r_1** :يمثل العائد المتوقع على السندات، **r_2** :يمثل العائد المتوقع على الأسهم.ويعتمد الطلب على الأرصدة الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود، أو بعبارة أخرى على الفرق بين العائدين، كما يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين. فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود ازدادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

أما العائد على النقود **r_0** فيمكن أن يتمثل بمصدرين هما:[4]

[1] -H.Temmar**, " les explications théoriques de l'inflation "** ;place centrale de Ben Aknoun Alger 1984;p 20-23.

[2] – منشورات جامعة دمشق،" **الاقتصاد النقدي**"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق،2009–2010، ص89 .

[3] -R. SGhorrn**,"Theorie monétaire**", Traduit par Fauboeuf, Dunod, Paris, 1975, P 163.

[4] – منشورات جامعة دمشق، مرجع سابق ، ص92.

–الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لأصحاب الودائع النقدية كتسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء مثلا وأي خدمات مجانية أخرى.

– الفوائد التي تمنح على الودائع النقدية إن وجدت كالتي تمنح من قبل المصارف في بعض الأقطار على الحسابات الجارية أو على حسابات التوفير الاعتيادية أو حسابات التوفير الشيكية.

يمثل المتغير الأخير $n-r_0$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود، حيث n يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر كسبا رأسماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق كسب مالي عند ارتفاع سعرها.

لقد أضاف فريدمان متغيرا آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية أو غير البشرية، ويرى أن العلاقة بين هذا المتغير والطلب على النقود هي طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، والحجة في ذلك أن الثروة النقدية قابلة للتحويل إلى شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي، أو بتعبير أدق يصعب استخدامها في إدرار الدخل وخاصة عندما ينخفض الطلب على عنصر العمل في فترات البطالة. وعليه كلما زادت نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي يكون فيها سوق العمل راكدة.[1]

يرى فريدمان أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وان المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير الاتجاهي في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.[2] ويوضح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2–8:الطلب على النقود حسب فريدمان

[1]– محمد عزت غزلان، مرجع سابق ، ص306 .

[2]– صبحي تادرس قريصة،" **النقود والبنوك** "، دار النهضة العربية، لبنان،. 1984 ، ص247 .249.

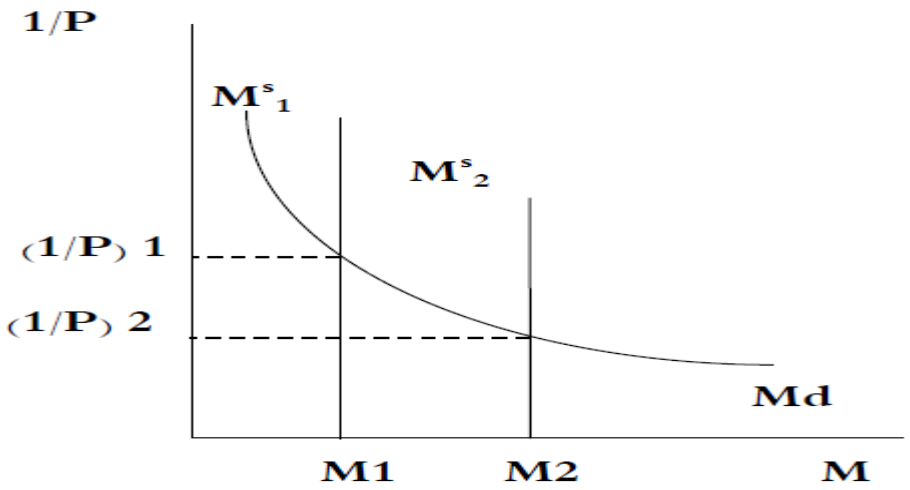

المصدر : سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العجلوني" **النقود والبنوك والمصارف المركزية** "،اليازوري للنشر والتوزيع، 2010، ص 202.

يتضح من الرسم المبين أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار 1/Pهو كمية النقود، أي أن زيادة عرض النقود منM^s_1 إلى M^s_2 سوف يزيد من المستوى العام للأسعار من $(1/p)_1$ إلى$(1/p)_2$ فيسارع الأفراد كنتيجة لذلك لاستبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقود، وأن معكوس المستوى العام للأسعار 1/P يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة، ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزنا للتوقعات المستقبلية، كما يعتقدون بأن الزيادة في العرض النقدي هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف.[1]

[1] سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العجلوني،" **النقود والبنوك والمصارف المركزية** " ،اليازوري للنشر والتوزيع، 2010، ص202 .

خلاصة الفصل:

يمكن أن نستخلص من الفصل الثاني أنه يوجد فرق بين التضخم وارتفاع الأسعار، و أن ارتفاع الأسعار مرتبط بالكيفية التي تتحدد بها الأسعار أي بطبيعة الأسواق وأدائها، وأنه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم، تضخم الطلب الذي ينجم عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات وتضخم التكاليف الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، إلا أنها تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً.

يؤدي التضخم في كثير من الأحوال إلى اختلال ميزان المدفوعات و زيادة على ذلك تأثيره السلبي على كل من جهاز الأسعار، هيكل الإنتاج، وكفاءة العملة في قيامها بوظائفها. بالإضافة إلى تأثير التضخم على إعادة توزيع الثروة تفشي الرشوة والفساد الإداري. ويواجه التضخم بسياسات حكومية مالية ونقدية متشددة للحد منه.

اختلفت المدارس والنظريات الاقتصادية في تشخيص ظاهرة التضخم، فنجد أن الرؤية النقدية والكينزية اتفقتا على أن التضخم ظاهرة نقدية تصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي.

يرى بعض الاقتصاديين أن هناك نسبة معينة من البطالة تتحملها الدولة من اجل تخفيض معدل التضخم فكيف يمكن تفسير هذه العلاقة بين البطالة والتضخم؟

الفصل الثالث

العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية

تمهيد:

تنال مشكلتي البطالة والتضخم اهتماماً واسعاً في اقتصاديات الدول، إذ تعتبر البطالة والتضخم من أهم المرتكزات الأساسية التي تواجه السياسات الحكومية، من أجل تصميم سياسات اقتصادية فعالة، تسعى مختلف الدول لانتهاج مجموعة من الأساليب والسياسات لمواجهتهما وتخفيف الآثار الناجمة عنهما.

حضت العلاقة بين البطالة والتضخم بالاهتمام والدراسة من طرف العديد من الاقتصاديين، وقد تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم، وقد خلصت الدراسة التي قام بها فيليبس إلى وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، لكن مع مطلع السبعينات في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة بدأت العلاقة السابقة (منحنى فيليبس) تأخذ اتجاه آخر، حيث ارتفعت معدلات البطالة والتضخم معا، هذا ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي، لتقوى تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيلبس.

وبناء على ما سبق، سنحاول في هذا الفصل الإلمام بهذه الظاهرة من خلال دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، من نشأتها حتى اختفائها، وأهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة.

المبحث الأول: المقاربات الأولية لمنحنى فيلبس

إن تخفيض معدل البطالة يعد هدف رئيسي في أي اقتصاد، فارتفاع مستوى العمالة يزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. في الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة. وقد لاقت العلاقة بين هذين المتغيرين اهتماما كبيرا.

المطلب الأول: المقاربات الأولية لإشكالية البطالة والتضخم

لم تلق العلاقة بين المتغيرين اهتماما من قبل كل من الكلاسيك والكينزيين، وهو ما سيتم توضيحه كما يلي:

أولا- التحليل الكلاسيكي للبطالة والتضخم:

لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود).[1]

يفترض الكلاسيك أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وان وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن.

أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.[2]

يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

[1]-Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, op-cit, pp 839-840.

[2]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ،ص303-304.

الشكل رقم 3-1: العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

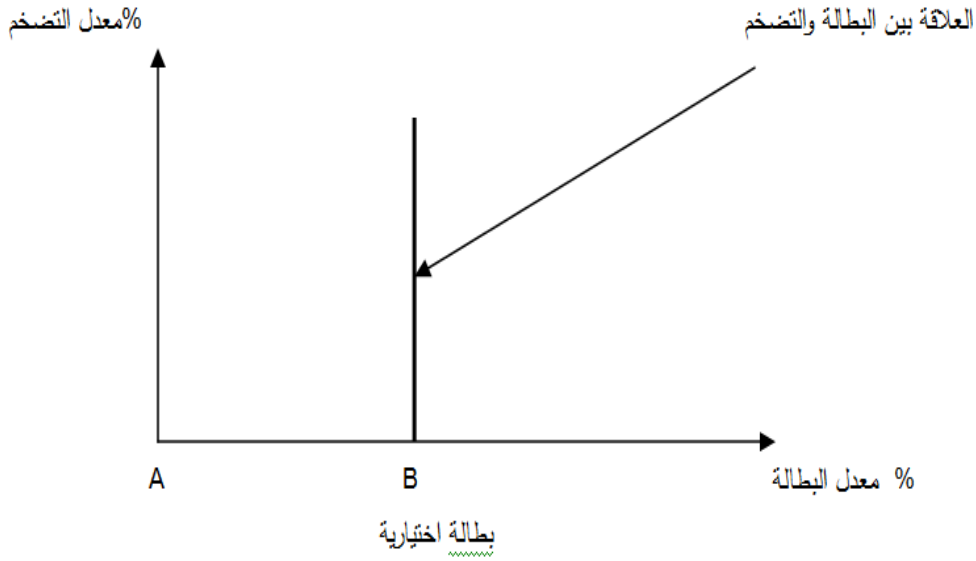

المصدر :أحمد رمضان نعمة الله وآخرون،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004 ،ص279.

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي(B)، وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة" AB " ، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

ثانيا- التحليل الكينزي للبطالة والتضخم:

بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد، مما دفع عددا من أتباع النظرية الكينزية إلى افتراض أن المستوى العام للأسعار هو قيمة معينة من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية في المجتمع، وأن العوامل المحددة للأجر النقدي ($w= w_0$) خارجة عن النموذج العام الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل والإنفاق.[1]

توقع كينز ألا يقل معدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة مابين الحربين العالميين عن 5 % ، في حين توقع آخرون ألا ينخفض عن 10% خلال نفس الفترة، إلا أن الواقع جاء مخالفا للتوقعات حيث لم

[1]- رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة،" **تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، الكويت، عالم المعرفة،1998،ص296-298.

يتجاوز معدل البطالة في بريطانيا في أسوأ الظروف 2% في الوقت الذي بقيت فيه معدلات التضخم منخفضة وغير ملحوظة . وعليه لم تكن قضية التضخم مسألة تثير القلق لدى معظم الاقتصاديين.[1]

ومنه فإن تحليل كينز يتفق مع تحليل الكلاسيك في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3-2: العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

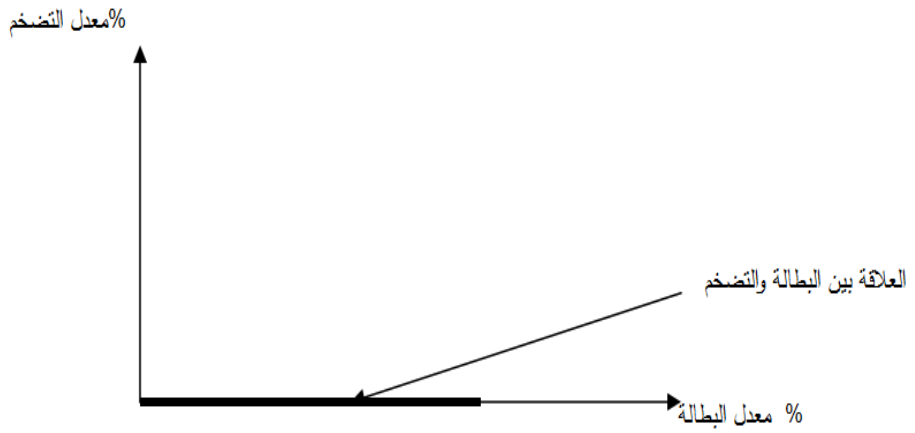

المصدر :عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" **النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب،الإسكندرية، 1998، ص326 .

هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

ظل موضوع تفسير التضخم والأسعار مهملا إلى غاية الإضافة التي جاء بها" ويليام فيلبس".

المطلب الثاني: منحنى فيلبس الأصلي (الخلفية التاريخية)

نشر الاقتصادي النيوزلندي الشهير ألبان وليام فليبسA. W. Phillips سنة 1958 نتائج دراسة إحصائية عن العلاقة بين معدّلات البطالة ومعدّلات التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة ما بين الفترة 1861-1957. وأصبحت تعرف هذه العلاقة في الأدب الاقتصادي بـ" منحنى فليبس".[2] ليملأ

[1]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 192-195.

[2] -A. W. Phillips, **" The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change Of Money Wage in The U.K 1861 – 1957 "** , Economica (Vol. 5, Nov., 1958) PP. 283 – 299.

بها الفراغ النظري الذي عان منه النموذج الكينزي وخاصة ما أضافه بشأن العلاقة التي تربط بين مستوى التوظف و مستوى التضخم.[1]

أولا- الأساس الإحصائي لمنحنى فيلبس:

أولا ركب فيلبس دالة غير خطية تربط سلبا تضخم الأجور بمعدل البطالة خلال الفترة 1861-1913، بعد ذلك بين كيف يمكن لهذه الدالة تفسير العلاقة للفترة اللاحقة بين 1948 - 1913 و1948-1957.[2]

والصيغة الجبرية التي استخدمها لهذه الدالة المركبة هي:[3]

$$y + a = b\,x^{c}$$
$$log\,(y+a) = log\,(b) + c\,log\,(x)$$

أين y هو معدل تغير معدل الأجور، x نسبة البطالة، الثوابت c و b قدرت بواسطة المربعات الصغرى باستعمال قيمة x و y في الفواصل الأربعة بين 0 و 5% من البطالة، والثابت a تم اختياره بواسطة التجربة والخطأ لجعل المنحنى يمر بأقرب ما يمكن من الصليبين المتبقيين بين 5 و 11% من البطالة، والعلاقة المقدرة التي تم الحصول عليها هي:

$$log\,(y+0.9) = 0.984 - 1.394\,log\,(x)$$

يمكن توضيح العلاقة بين معدل البطالة والتغير في معدلات الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة الممتدة بين سنة 1861 و سنة 1957 التي تم التوصل إليها من خلال الشكل التالي:

---

[1]- محمد محمود عطوة يوسف،"**اختبار مدى توافق منحنى فليبس لفكر الكينزيين الجدد في مصر كمدخل مقترح،لتطوير السياسات الاقتصادية بها: خلال الفترة من 1991 إلى 2006** "،المجلد رقم 31،المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة،جامعة المنصورة،10-05-2008،ص174.

[2]-Jonathan Nitzan, **" Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment "**, Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990, p 3.

[3] -A. W. Phillips, Ibid,., P 290.

الشكل رقم 3-3:منحنى فيلبس للمملكة المتحدة (1861-1957)

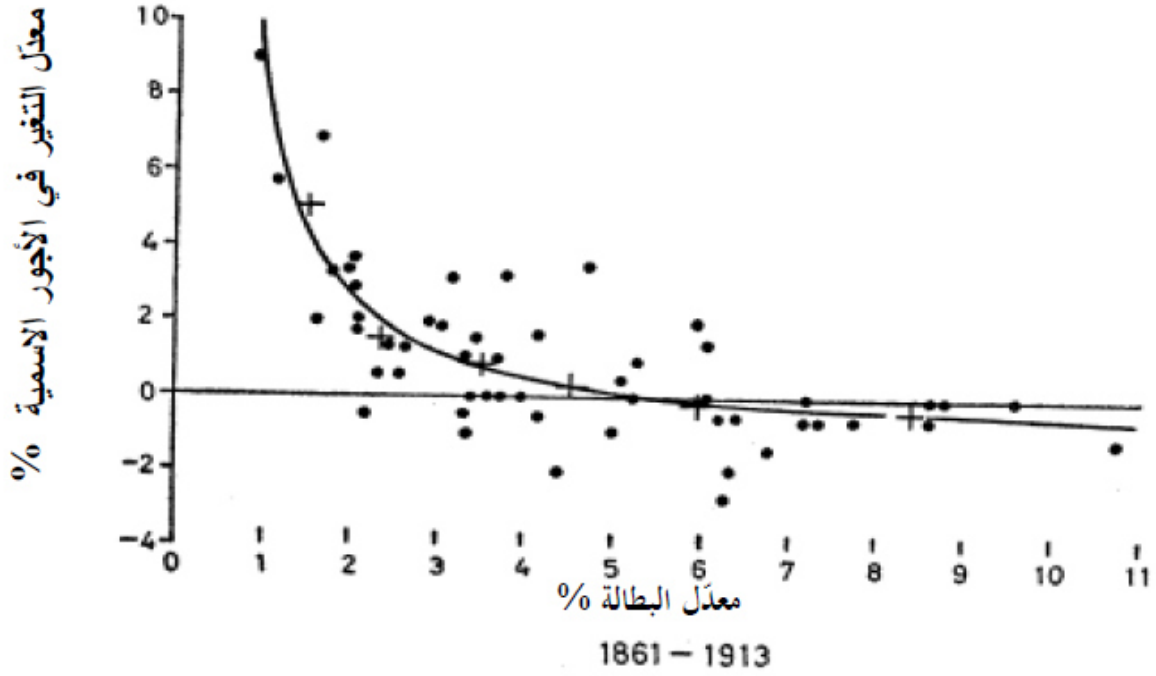

Source : A.W.Phillips, **" The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957 "**, Ecoomica, New series, (Vol. 5, Nov., 1958) ,P285.

يوضح الشكل أن هناك علاقة سلبية بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجر الاسمي، حيث أن معدل تضخم الأجور يتزايد مع تناقص البطالة والعكس. كما أن العمال يضطرون إلى قبول مستويات منخفضة لأجورهم النقدية عند مستويات البطالة المرتفعة، أما عند المستويات المنخفضة للبطالة تكون المؤسسات مستعدة لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال، وهي علاقة غير خطية وذلك راجع للجمود التنازلي للأجور.[1]

تضمنت دراسة فليبس التحليلية العلاقة بين معدّل التغيّر في الأجور الاسمية والتغيّر في النسبة المئوية لمعدّل البطالة، وقد استعان في بداية الأمر بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة1861-1913، وتمثّلت استنتاجاته بشكل عام فيما يلي:[2]

- انخفاض معدّلات تغيّر الأجور الاسمية بارتفاع معدّل البطالة في الأجل الطويل، وهو ما يجسد الارتباط السالب بين المتغيرين. ويكون منحنى فليبس محدبا نحو نقطة الأصل.

[1] -A.W.Phillips, op-cit, p285

[2] – رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص361 -362.

– أما في الأجل القصير، فإنه ولنفس معدل البطالة، قد سجل زيادة في معدّل تغيّر الأجور الاسمية بسرعة في فترات التوسع الاقتصادي، فاقت تلك الزيادة المسجلة في فترات الركود، أين يسجل فائض في العرض في سوق العمل والسلع.

قد فسر فيليبس ذلك بأنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدّل البطالة منخفض ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة الأجور بمعدّلات متزايدة، أما في فترات الانكماش يكون الطلب على العمالة منخفض ومعدّل البطالة مرتفع ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة.[1]

ثانيا– الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس:

بعد العمل الإحصائي الذي قام به فيليبس يمكن كتابة الصيغة العامة للمنحنى كما يلي:

$$w_t = \alpha_0 + \alpha_1 U_t^{-1}$$

w_t: معدل تغير معدل الأجور. U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الفترة t .

α_0: ثابت يحدد موقع منحنى فيلبس. α_1: انحدار (ميل) منحنى فيلبس.

الشكل رقم 3–4: منحنى فيلبس الأصلي

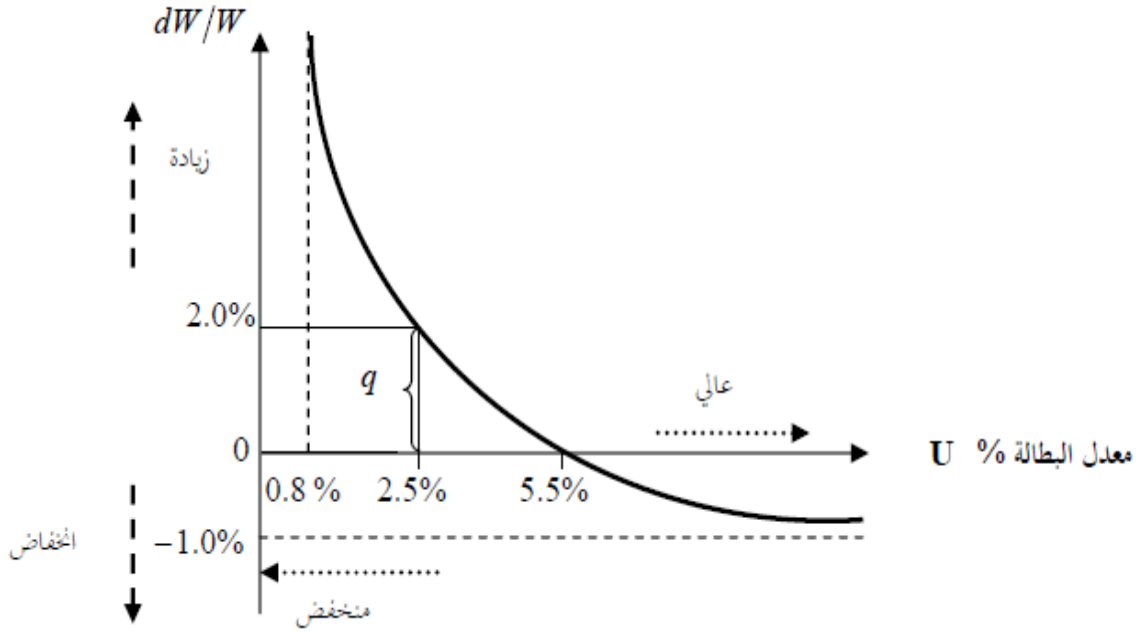

المصدر :أسامة بشير الدباغ،" **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"،الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن، 2007، ص197 .

[1]– محمد ناجي حسن خليفة، "**البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية**"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا. http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc

يوضّح هذا الشكل العلاقة العكسية، وغير الخطية التي تربط بين التغيّر في معدّلات البطالة و التغيّر في معدّلات الأجور الاسمية، وتقع تلك العلاقة الغير خطية على خطي مقاربة (نهاية). إن معدّل التغيّر في الأجور الاسمية يبلغ قيمة لا نهاية على المنحنى وذلك عندما تنخفض البطالة إلى مستوى 0.8%. كما يلاحظ أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ الحد الأدنى عند النقطة 1.0- % وذلك لما يصبح معدل البطالة يضم كل المعروض من قوة العمل.[1]

يمكن استنتاج منحنى فليبس المعدّل الذي يربط البطالة بالتضخم بالشكل التالي:

الشكل رقم 3-5 : منحنى فليبس المعدّل

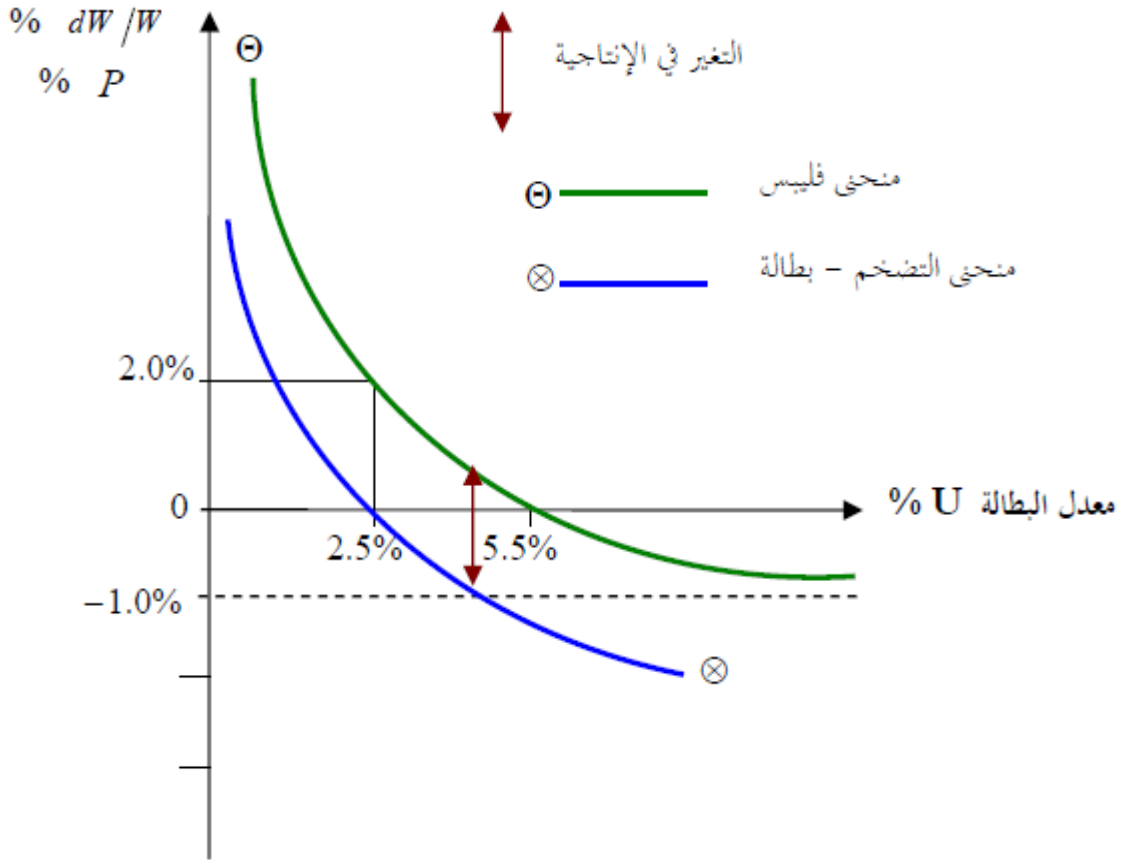

المصدر :أسامة بشير الدباغ،" **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص197 .

[1]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص197 -198.

و قد استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2 % سنويا فإن وجود بطالة بمعدّل 2.5 % يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور يتوجب قبول بطالة بمعدل 5% .

المطلب الثالث: الدراسات الداعمة لمنحنى فيلبس

لعلّ أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فليبس، كان ما قام به ريتشارد ليبسي، بول ساموبلسون وروبرت سولو.

أولا- تحليل ساموبلسون وسولو:

لم يول المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فليبس، إلا بعد أن عرض بول ساموبلسون و روبرت سولو نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر1959، والتي نشرت بعد ذلك في المجلة الاقتصادية الأمريكية في ماي 1960.

فقد قام كل من سولو وساموبلسون بتطبيق علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1900-1960، وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح بين 4 %و5 % لا تكون ممكنة إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة 3 %من قوة العمل الأمريكية.[1]

وضع ساموبلسون وسولو مبدأين أساسيين:[2]

-الأجور الاسمية التي لا تزيد عن 2-3%، لا يكون لها تأثير تضخمي لأنها توافق الزيادة في إنتاجية العمل.

-إذا زادت معدلات الأجور عن مستوى 2-3% يزيد معدل التضخم بشكل عام ومنتظم.

يعني هذا أن العلاقة عكسية ليس فقط بين معدّل التغيّر في الأجور النقدية و بين معدّل البطالة، بل هي أيضا بين معدّل البطالة و التغيّر في المستوى العام للأسعار.

ويمكن توضيح منحنى فيلبس المعدل لساموبلسون وسولو من خلال الشكل التالي:

[1] -P. Samuelson and R. Solow, **"Analytical Aspects of Anti-inflationary Policy"**, American Economics Reviews. Papers and Proceedings of the. Seventy-second Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1960). P 192.

[2] -P. Samuelson and R. Solow, Ibid., P 192.

الشكل رقم 3-6: الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحنى منحنى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم

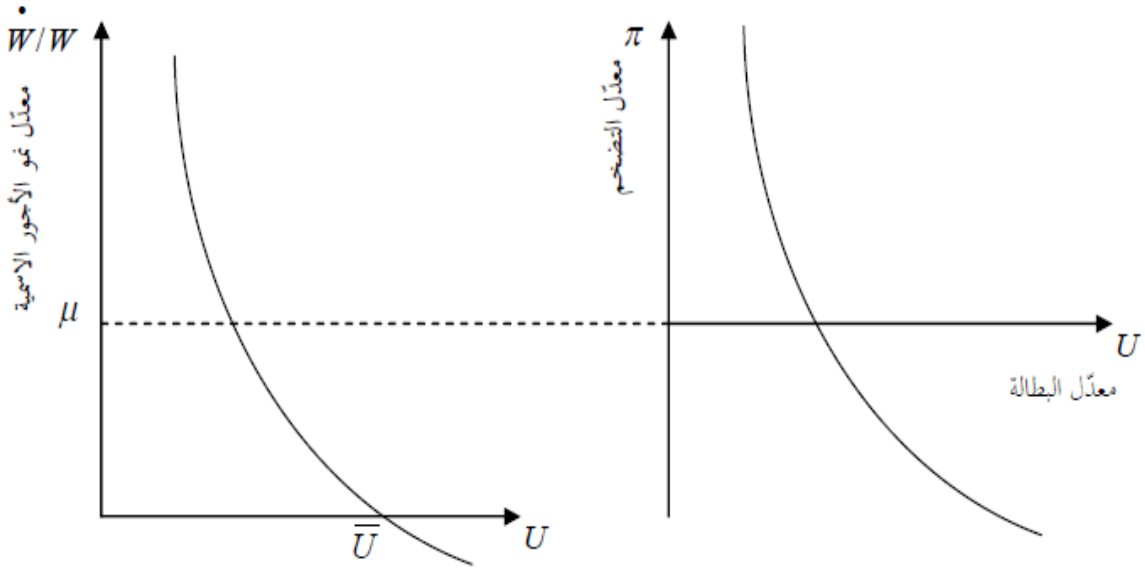

source : Gilles KOLEDA, **" introduction a l'analyse économique"**, Ecole Central Paris, 2ème année d'études, 2007/2008, P 96.

نلاحظ أن معدل التضخم هو دالة عكسية لمعدل البطالة، عندما تتساوى الزيادة في الأجور مع الزيادة في الإنتاجية عند معدل البطالة الطبيعي يكون معدل التضخم مساويا للصفر، أما عندما ينخفض معدل البطالة أقل من معدله الطبيعي يرتفع معدل التضخم، والعكس.

في ضوء ما سبق أصبح منحنى فيلبس المعدل لساموبلسون وسولو شائعا باسم منحنى فيلبس و أعطى ردا على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينيات (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة)، وحينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن .ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيليبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم . كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، في كيفية الوصول إلى« التوليفة المثلى » بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.[1]

[1]- رمزي زكي، ، مرجع سابق ، ص 362-363.

ثانيا– تحليل ليبسي:

لعلّ أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فليبس، كان ما قام به الاقتصادي "ريتشارد ليبسي" سنة1960 . وقد بنى ليبسي أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين معدّل التغيّر في الأجور النقدية والبطالة على أساس فرضيتين:[1]

الأولى: وجود علاقة خطية، وموجبة(طردية)، بين المعدّل الذي تنمو به الأجور النقدية$(\widehat{W})$، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة $(N^d - N^s)$، في أسواق العمل.

الثانية: وجود علاقة سالبة (عكسية)، وغير خطية، بين فائض الطلب على الأيدي العاملة، وبين مستوى البطالة.

توضيح الفرضية الأولى:

$$\widehat{W} = f(N^d - N^s) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

الشكل رقم 3–7: العلاقة بين الأجور النقدية النقدية، وفائض الطلب على الأيدي العاملة

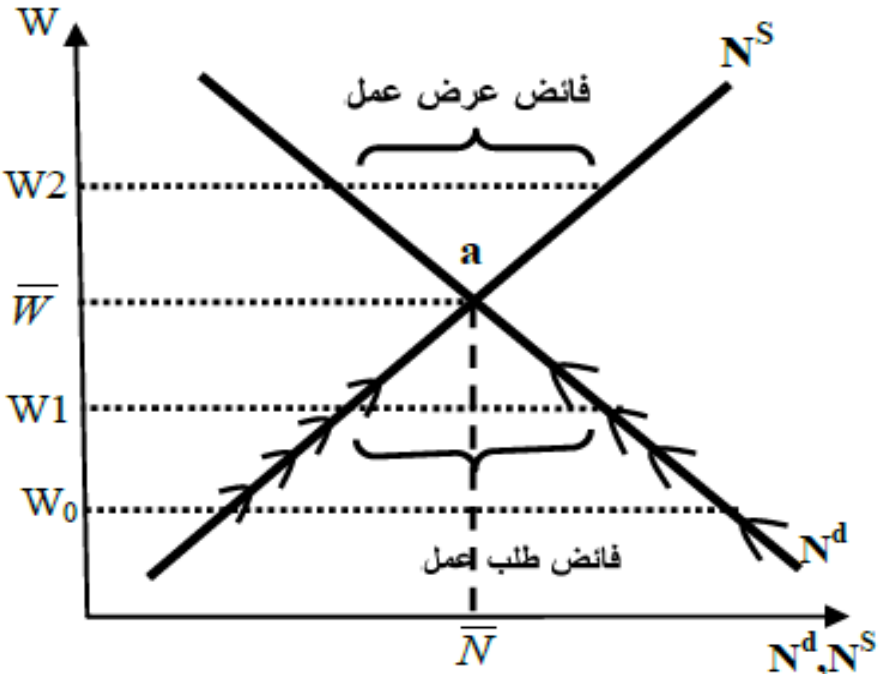

المصدر: محمد أحمد الأفندي،" **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**"، الأمين للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الثانية، 2014، ص 471.

[1]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص198-199.

إن وجود فائض الطلب على العمل عند مستوى الأجور (W_0)؛$(\quad_1)$ يسبب زيادة الأجور حتى تصل إلى مستوى $(\overline{W})$ التي يكون عندها $(N^d - N^s) = 0$.[1]

الشكل رقم 3-8: العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجور

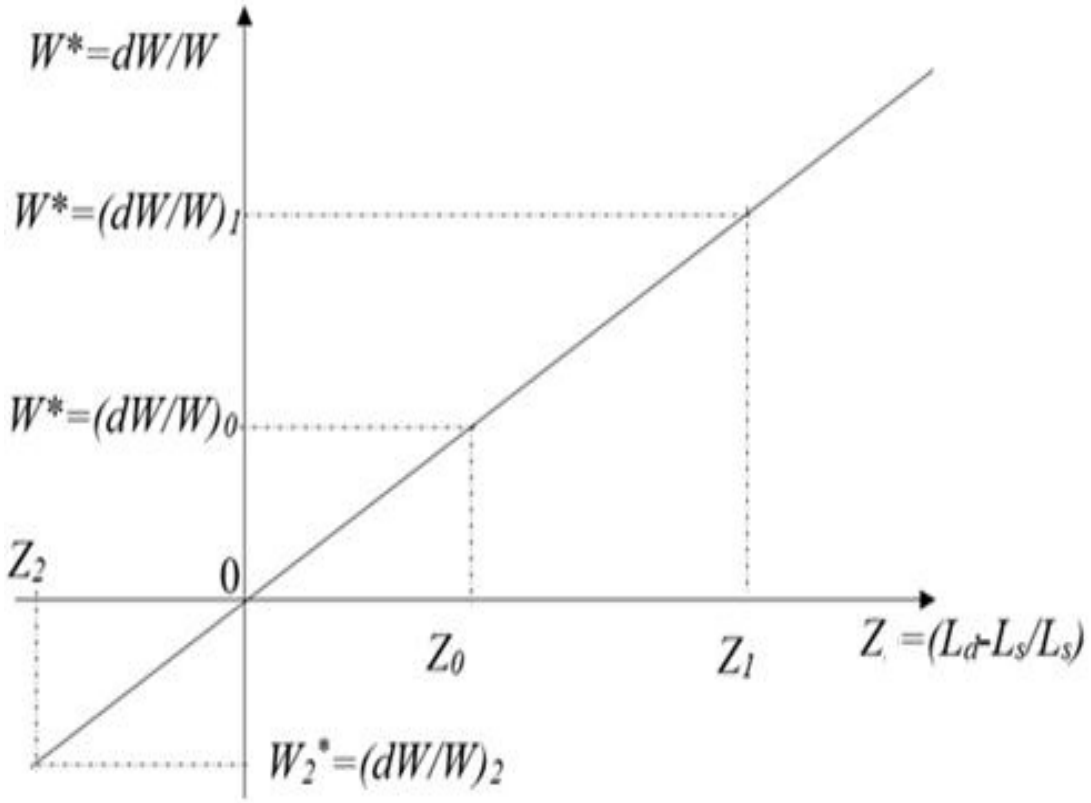

المصدر: أسامة بشير الدباغ،" **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص200.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل تغير الأجور يرتبط ارتباطا موجبا وخطيا مع فائض الطلب على اليد العاملة.

توضيح الفرضية الثانية.

يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

[1]– محمد أحمد الأفندي،" **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**" ، الأمين للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة الثانية، 2014، ص 471.

الشكل رقم 3-9 : العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل

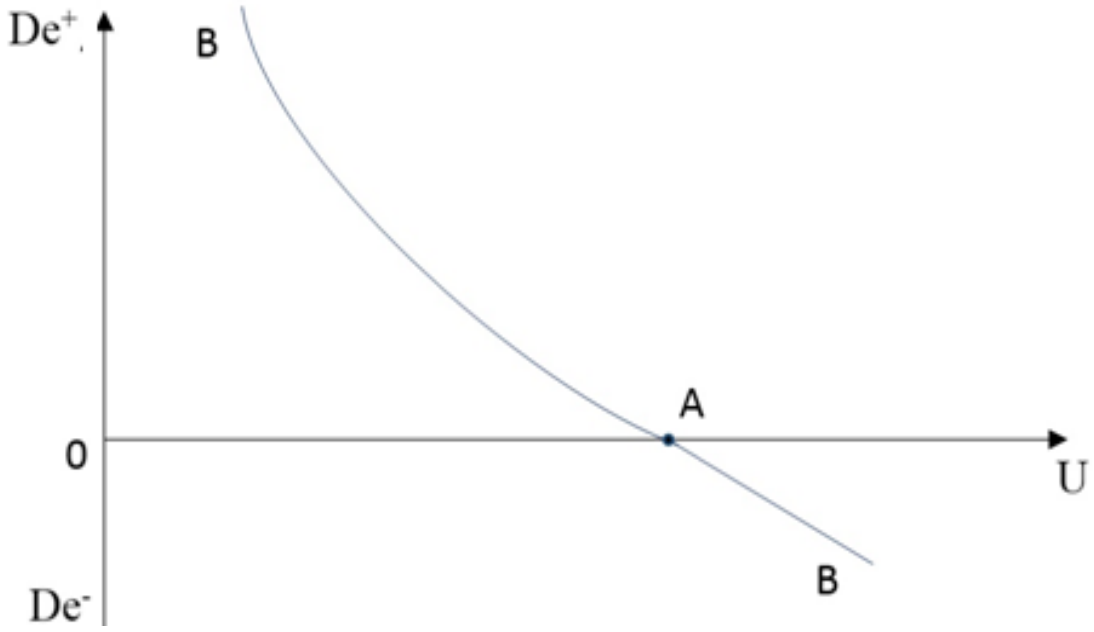

Source : Jean-Michel Cousineau, **"Economice du travail "**, Quebec, Canada,1981, P95.

من خلال الشكل نلاحظ عندما يكون فائض الطلب على العمل يساوي الصفر تكون هناك بطالة اختيارية وذلك ممثل عند النقطة **A** من الشكل. حيث مع تطور فائض العرض(فائض الطلب سالب) ترتفع البطالة خطيا.[1] وكلما ارتفع فائض الطلب على العمل كلما ارتفع الأجر النقدي وانخفض بالتالي معدل البطالة.[2]

إعادة صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:[3]

$$\hat{W} = f(N^d - N^S) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\hat{W} = -f(N^s - N^d) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$(N^d - N^S) = -(N^s - N^d)$$

حيث يمكن كتابة المعادلة (2) على الشكل التالي:

[1] -Jonathan Nitzan, **" Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment "**, Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990, p6.

[2]- محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 472.

[3]- محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 472.

$$\hat{W} = f(\mu) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

$$\frac{d(\hat{W})}{d\mu} = \mu' < 0$$

أي أن العلاقة عكسية بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة.

$$\uparrow (N^d - N^s) \longleftarrow \text{علاقة عكسية} \quad \downarrow \mu \longleftarrow \text{علاقة عكسية} \quad \uparrow \hat{w}$$

أو:

$$\uparrow (N^s - N^d) \longleftarrow \text{علاقة طردية} \quad \uparrow \mu \longleftarrow \text{علاقة عكسية} \quad \downarrow \hat{w}$$

تمثل المعادلة(3) معادلة منحنى فيليبس كما توصل إليها ليسبي وهي تبين علاقة عكسية وغير خطية بين معدل الأجور ومعدل البطالة.

المبحث الثاني: منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية

كان منحنى فليبس ينظر إليه في يوم من الأيام بمثابة النظرية القوية التي تؤكد العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار ومستوى البطالة، وتؤكد حتمية حركة أي من المتغيرين بصورة معاكسة لحركة المتغير الآخر. ولكن ظهور أمثلة واقعية، ولاسيما في عقد السبعينات من القرن العشرين بارتفاع كل من مستوى الأسعار ومستوى البطالة في آن واحد قد جعل الاقتصاديين يقلّلون كثيرا من أهمية منحنى فليبس.[1]

المطلب الأول: ظاهرة الركود التضخمي و منحنى فيليبس

لقد ساد معظم الدول الصناعية، في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي.

أولا- ظاهرة الركود التضخمي:

[1]- أحمد الأشقر،مرجع سابق ، ص326.

إن ظاهرة الركود التضخمي، كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، في نفس الوقت.[1] ويعني أيضا الاتجاه العالمي الذي يمر بغالبية اقتصاديات العالم حيث يشير إلى وجود الكساد وتدهور معدلات الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة ومع هذا فان معدلات التضخم أخذت بازدياد مستمر.[2]

وفي مثل هذه الحالة، فإن الخيار هنا هو بين هدف القضاء على البطالة وصولا إلى التوظف الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصولا إلى الاستقرار النقدي، ولا يمكن تصور أية توليفة من السياسات الاقتصادية تحقق الهدفين معا في آن واحد. إذ لابد أن يوجد التضارب بينهما.[3]

وإزاء التعارض في منحنى فليبس وظاهرة الركود التضخمي حاول بعض الاقتصاديين تطوير هذا الأخير ليتماشى مع الوضع الجديد في العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة. هو ما يسمى بمنحنى فيليبس المعكوس كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-10: التضخم والبطالة في منحنى فيليبس المعكوس

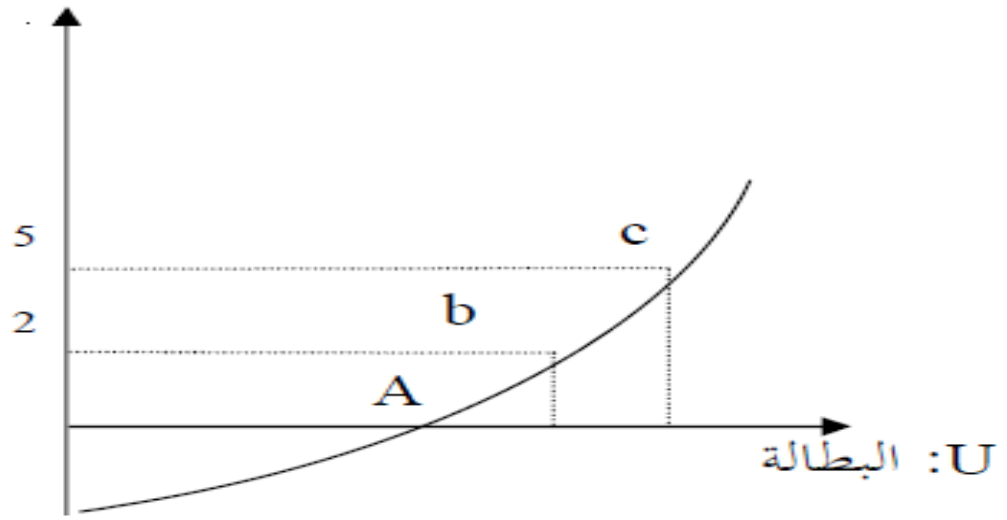

المصدر: حسين عمر، "**التطور الاقتصادي**"، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة 1988 ، ص167 .

تزامن الزيادة في كل من التضخم والبطالة، حيث لما ترتفع البطالة إلى 5 % يقابلها تغير في معدل التضخم بنسبة 2 % وعلى الرغم من هذه الحقائق الملاحظة بالشكل أعلاه إلا أن هناك نقص كبير في الأساس النظري لمنحنى فيليبس المعكوس.

---

[1]- أحمد رمضان نعمة الله وآخران، مرجع سابق ، ص290

[2]- رجاء الربيعي ،"**دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**"،دار أمنة،الأردن ،2013،ص32.

[3]- حسين عمر، "**التطور الاقتصادي**"، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة 1988 ، ص167 .

لقياس ظاهرة الركود التضخمي، يعتمد الاقتصاديون على مؤشر يسميه البعض معدل الركود التضخمي أو معدل التضخم الركودي والذي هو حاصل جمع معدلي البطالة والتضخم لنفس الفترة المقاسة.

معدل الركود التضخمي = معدل البطالة + معدل التضخم.

ثانيا-أسباب اختفاء منحنى فيليبس:

يمكن تصور أسباب اختفاء منحنى فيلبس فيما يلي:

- الزيادة في أسعار البترول في أوروبا والولايات المتحدة في السبعينات، هذه الزيادة في تكلفة الإنتاج غير الأجرية دفعت المؤسسات إلى رفع أسعارها عند أجور محددة. (إحداث زيادة في هامش الربح مما يؤدي لارتفاع الأسعار).[1]

- تغيير الشركاء الاجتماعيون الطريقة التي يكونون بها توقعاتهم نتيجة تغير ظاهرة التضخم ذاتها، فانطلاقا من سنة 1960 بالولايات المتحدة و 1968 بفرنسا تغير معدل التضخم بشكل واضح حيث أصبح موجبا بشكل دائم. في حين كان متوسط التضخم مساويا للصفر خلال النصفية الأولى من القرن العشرين، أصبح أكثر حدة، وعليه تضخم قوي لسنة معينة يكون أكثر عرضة بأن يستتبع بتضخم مماثل في السنة الموالية.[2]

- استقرار أسعار الصرف بموجب معاهدة (بروتن وودز) التي وضعت أسس النظام النقدي العالمي، والتي من بينها اعتبار الذهب و الدولار الأمريكي القاعدة الرئيسية لنظام النقد الدولي.[3]

- زيادة معدلات الفائدة بهدف تشجيع دخول رأس المال الأجنبي للاستثمار والمضاربة يرفع التكاليف ويزيد معدلات التضخم.

المطلب الثاني: نظرية التوقعات التكيفية

[1]- محمد السريتي ،علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق،ص311.

[2] -Oliver Blanchard, Daniel Cohen, **" Macroéconomie "**, 4ème édition, Pearson education France, Paris, 2006, pp 199, 202.

[3]- رجاء الربيعي ،مرجع سابق،ص35.

إن عجز منحنى فيلبس على تفسير حالة الركود التضخمي قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم "ميلتون فريدمان"و "أدموند فيلبس" إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار"عامل التوقعات"عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيلبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحاً أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، التي يقوم عليها منحنى فيلبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل.[1]

أولا–أسس نظرية التوقعات التكيفية:

يرى"ميلتون فريدمان"و "أدموند " أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة، أي عدم وجود أي صلة بين متوسط معدلات التضخم ومتوسط معدلات البطالة، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، ليس له صلة بظاهرة جمود الأجور ونقابات العمال، فالسبب الرئيسي للتضخم هو زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج، إذ أن المتغير الرئيسي الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج وليس إجمالي كمية النقود.[2]

فالعلاقة طبقا لفريدمان تكون مستقرة في الأجل القصير، لكنها ليست كذلك في الأجل الطويل.أي أن المقايضة بين التضخم والبطالة ليست إلا ظاهرة مؤقتة تحدث في الأجل القصير فقط ولكن لا وجود لها في الأجل الطويل، وقد عكست هذه المقولة جوهر تشكيك النقديين بمنحنى فليبس الأصلي، حيث استعان النقديون بفكرة التوقعات السعرية القائمة على فرضية التوقعات التكيفية لتفسير انتقال منحنى فليبس إلى أعلى عبر الزمن ليأخذ شكله الرأسي في الأجل الطويل.[3]

استعان النقديون في شرح رؤيتهم للعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة بفرضيتين رئيسيتين هما:[4]

---

[1]– أسامة بشير الدباغ،مرجع سابق،ص266.

[2]– باري سيجل،" **النقود والبنوك والاقتصاد**"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987 ، ص 609.

[3]– محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 476.

[4]– محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 477.

* حدوث ارتفاع في السعر ،يفشل العمال في إدراك التغير وان أدركوا يطلب العمال زيادة في أجورهم النقدية و لا يمانع أرباب العمل في ذلك ،بيد أن زيادة الأجور النقدية هي اقل من زيادة السعر.وهذا بسبب انخفاض الأجر الحقيقي الذي يدركه أرباب العمل تماما و لا يدركه العمال تماما. يتوهم العمال أن أجرهم الحقيقي ارتفع ،في حين انه انخفض في حقيقة الأمر.

– فرضية البصيرة القاصرة للعمال* أو توهم العمال (خداع النقود) المبنية على فرضية توقعات الأسعار التكيفية.

– نظرية المعدل الطبيعي للبطالة وعلاقتها الوثيقة بفرضية تسارع التضخم وطبقا لفريدمان فان فرضية توهم العمال تقع في الأجل القصير،حيث يكون العمال اقل إدراكا لمستوى السعر الفعلي عن مستواه المتوقع.

إن المقايضة بين التضخم والبطالة تغدو امراً واقعا في الأجل القصير طالما ظل توقع العمال للتضخم اقل من مستواه الفعلي، أو بعبارة أخرى طالما ظل التضخم الفعلي اكبر مما يتوقعه العمال بسبب البصيرة القصيرة.

ومع مرور الزمن (الأجل الطويل) يغدو العمال أكثر إدراكا لتغير السعر أو التضخم وعندئذ تغدو توقعاتهم تامة وصحيحة، حيث السعر المتوقع أو التضخم المتوقع يكون عند مستوياتهم الفعلية. وعندها يغدو منحنى فيلبس رأسيا مبينا غياب أو انهيار علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة.

وعليه اقترح فريدمان أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحًا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار، وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، وكان هذا أهم انتقاد وجه لفيليبس.

لهذا فإذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيلبس هي:[1] $w=f(U)$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي: $w=f(U)+P^e$

W : معدل الأجور، U: معدل البطالة، P^e: معدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

ثانيا– رؤية فريدمان لمنحنى فيليبس:

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يعني أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيلبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى يعبر عن أجل قصير معين، فمنذ أواخر عقد

[1]– رمزي زكي،مرجع سابق،ص369.

*من بين هذه الصدمات على سبيل المثال :صدمة زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمريكي، والصدمة النفطية الأولي سنة 1973-1974، والثانية سنة 1979-1980، وحرب الخليج الأولى سنة1980 -1989، والثانية سنة1990-1991.

الستينات وخلال عقد السبعينات حدثت عدة صدمات* مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير كبير في حركة الأسعار والأجور ومن ثم التوقعات التضخمية. مما أدى في الأخير بعدد كبير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-11: رؤية فريدمان لمنحنى فيليبس

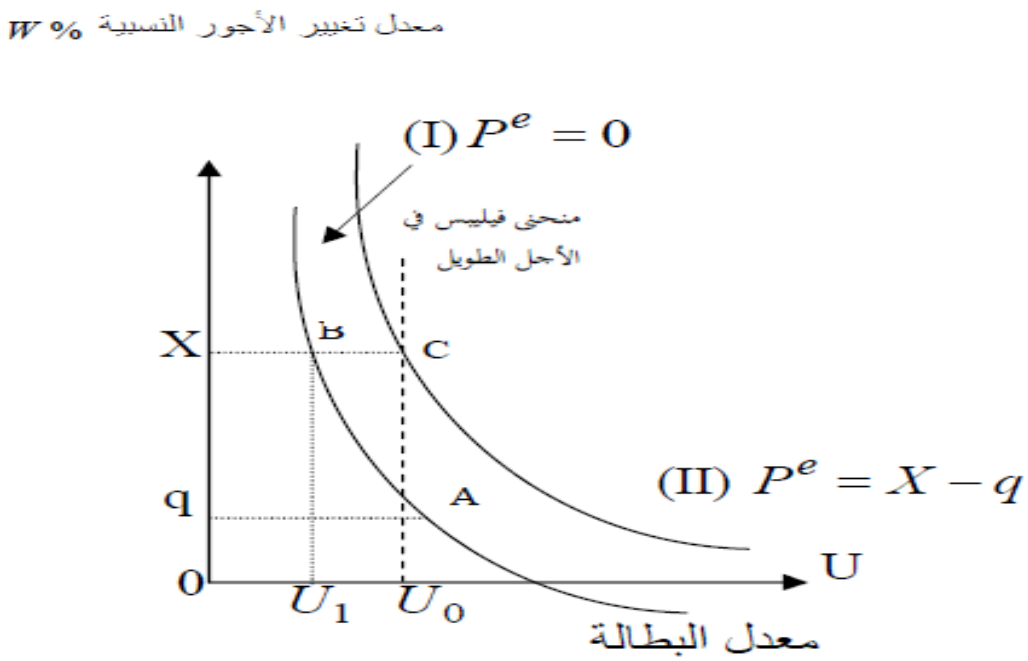

المصدر: محمد عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب ، الإسكندرية ، ص1998.

يرى فريدمان أن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميّز بين الأجور الحقيقية و الأجور النقدية، و لكن الواقع، أن عرض و طلب العمل دالة في الأجر الحقيقي و ليس النقدي.[1]

حيث يشير المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية أما المحور الأفقي إلى معدلات البطالة، نفرض أن المنحنى، I هو المنحنى الأصلي لفيليبس $(P^e = 0)$ وأن النقطة A تمثل نقطة التوازن حيث يكون عندها المعدل الفعلي والمتوقع للأسعار مساويين للصفر.[1]

[1] -Awad, Ibrahim L. **"The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy : Analytical study",** May 2002, MPRA Paper No. 5465, posted 07. November 2007.

فإذا حاولت السلطات النقدية تخفيض معدّل البطالة من U_0 إلى U_1 فعليها أن تتخذ سياسة توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، كنتيجة لذلك تنخفض معدّلات الفائدة مما يحفز الإنفاق و الدخل، ويزيد الطلب وتزيد الأسعار، مما يدفع المنتجين إلى رفع الإنتاج وفي المقابل زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية .إلا أن العمال يتوقعون أن الأجور النقدية التي سيحصلون عليها مقيّمة انطلاقا من معدّلات التضخم السابقة، مما يجعلهم يتوقّعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها في السابق، مما يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض معدّل البطالة فعليا إلى U_1 ويرافقه معدّل تضخم قدره X وينتقل وضعية الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B. أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك، لذلك يزيد الطلب على اليد العاملة الرخيصة.

لكن حينما يعرف العمّال أن معدّلات التضخم قد وصلت إلى النقطة X وأن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة أسرع من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج.،مما قد يدفع العمّال إلى البحث عن مناصب عمل أخرى تدر أجور حقيقية أعلى. كما يدرك أصحاب المؤسسات طالبي العمل أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير، لذا سيلجؤون لتخفيض كمية الإنتاج ومن ثمة تخفيض الطلب على اليد العاملة. ليرتفع بعدها معدّل البطالة إلى أن يصل إلى مستواه السابق U_0.[2]

و إذا حاولت السلطات العمومية دفع اقتصاد البلد مرة أخرى، سوف تكون فيه علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة ولكن تكون علاقة مؤقتة. وعندها سيأخذ منحنى فليبس الشكل المستقيم الموازي للمحور الرأسي للشكل.

لا يوجد منحنى فليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير. أما على المدى الطويل فهناك معدّل بطالة واحد وهو معدّل البطالة الطبيعي أو ما يعرف بـNAIRU (rate of unemployment Non-accelerating): هو المعدّل الذي تتوازن عنده القوى التي تدفع تضخم السعر والأجر في اتجاه الأعلى و الأسفل، حيث يميل التضخم عند هذا المستوى من البطالة إلى الاستقرار عند مستوى معين. و

[1] – رمزي زكي،مرجع سابق،ص370.

[2] -Awad, Ibrahim L. op. cit.

بمعنى آخر فإن أي معدّل للبطالة أعلى من الـ"NAIRU"سيؤدي إلى انخفاض معدّل التضخم، بينما أي معدّل للبطالة أقل من الـ"NAIRU" سيؤدي إلى ارتفاع معدّل التضخم.[1]

و تقوم نظرية معدّل البطالة الطبيعي على فرضين :[2]

– أن الاقتصاد يمتلك قوى التصحيح الذاتي.

– حياد النقود في الأجل الطويل، و هذا يعني أن العوامل النقدية تستطيع أن تؤثر فقط على الأسعار، و معدّل التضخم في الأجل الطويل، و ليس على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

المطلب الثالث: نظرية التوقعات الرشيدة

كما بنى" فريدمان "نموذجه النقدي على غرار انتقاده لما جاء به" كينز"، نجده نفسه يتلقّى انتقادات أخرى، مما نتج عن ذلك ظهور تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد الذين رفضوا فكرة التوقعات التكيفية. وأول من تحدث عن التوقعات الرشيدة هو" جان تنبرجن" في إطار نموذجه للسياسة الاقتصادية سنة 1930 ، إلا أن" جون ميوث" هو الذي صاغ فرضية التوقعات الرشيدة وأعطاها التسمية الحالية سنة 1961.

أولا–أسس نظرية التوقعات الرشيدة:

مع بداية السبعينات ظهرت النظرية بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال" سارجنت"و" والاس" وغيرهم، حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تنسجم في إطارها النظري مع الفكر الكلاسيكي، الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده على دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب.[3]

وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:[4]

[1]– رمزي زكي،مرجع سابق،ص372.

[2]– محمد محمود عطوة يوسف، مرجع سابق ، ص180 .

[3] -John F.Muth**, "Rational Expectations and the Theory of Price Movements"**, Econometrica, Vol.29, No.3, New York University , july 1961, PP315-335.

[4]– عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1997 ، ص 444–445.

– تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن توقعات الأفراد والمؤسسات توقعات رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد بالأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة. فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم، فإن الأفراد سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

– الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

ويمكن صياغة نموذج التوقعات الرشيدة رياضيا كالآتي:[1]

$$P_t^e = E\,(P_t/I_{t-1})$$

$E، P_t، P_t^e$ تمثل توقعات الأسعار، مستويات الأسعار، معامل التوقع على الترتيب.

I_{t-1} تمثل كل المعلومات المتوفرة للفترة $(t-1)$

وبذلك فإن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع الأجور، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع ويحددون سلوكهم بناء على هذه التوقعات، ففي حال سياسة توسعية يطالب الأفراد بشكل فوري برفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، مما يمنع الأجور الحقيقية من الانخفاض، وبذلك يبقى معدل البطالة عند معدله الطبيعي.[2] ويكون منحنى فيلبس عموديا عند معدل البطالة الطبيعي سواء في الأجل القصير أو الطويل.[3]

ثانيا– منحنى فيلبس عند الكلاسيكيين الجدد:

الشكل رقم 3–12: منحنى فيلبس عند الكلاسيكيين الجدد

[1] -Gilbert Abraham-Frois, **" Dynamique économique "**, Dalloz, Paris, 1989, p 462.
[2] -Liêm Hoang-Ngoe, **" Le fabuleux destin de la courbe de Phillips "**, Press universitaires du Septentrion, France, 2007, pp81-82.
[3] -Gilbert Abraham-Frois, op-cit, p 459.

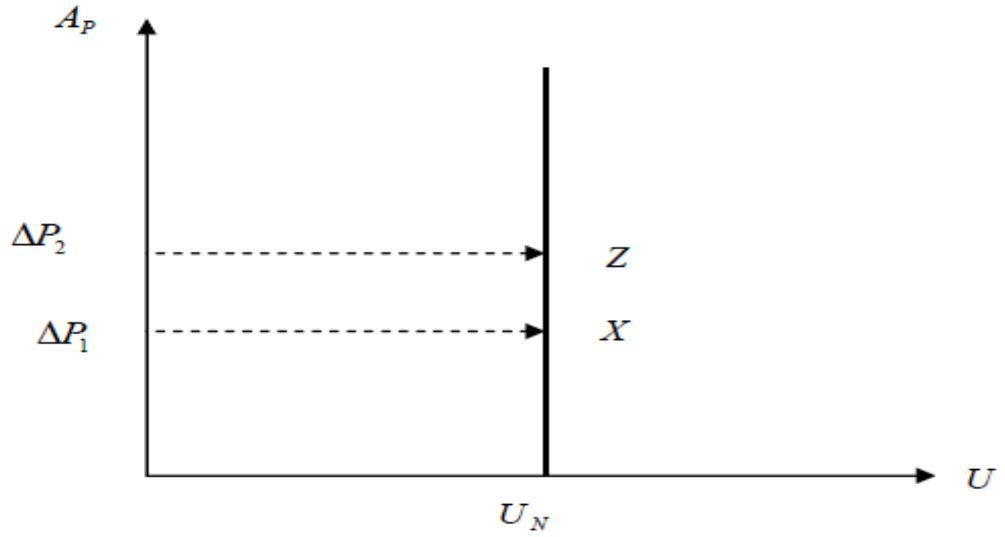

source : Jean François Goux , **"Economie monétaire, Financière",**3editions, France1998,p211.

نلاحظ من المنحنى عدم وجود تحكيم بين معدل التضخم ومعدل البطالة عند النيوكلاسيك، فمعدل البطالة يبقى عند مستواه الطبيعي (U_n) مهما تغير معدل التضخم من X إلى Z. ولا يهتم الكلاسيك الجدد بالتضخم الفائض من ΔP_1 إلى ΔP_2.

وبالنسبة للسياسة الحكومية الاقتصادية من وجهة نظر هذه النظرية، فانه إذا كانت توقعات الجمهور عقلانية بالنسبة للسياسة الاقتصادية، مع افتراض مرونة الأسعار والأجور، في هذه الحالة تكون هذه السياسة غير فعالة.

فمثلا إذا حدث ركود اقتصادي وأرادت الحكومة معالجة هذه الحالة باستخدام السياسة النقدية أو المالية، فالجمهور سيتوقع ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص عمل أكثر وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسة التوسعية للحكومة. ولذلك فان العمال يطالبون بأجور أعلى تتناسب مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار والأجور ينقص من الطلب على اليد العاملة. وبالتالي تبوء سياسة الحكومة التوسعية بالفشل، دون أن تحقق هدفها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج،[1] وبالتالي فعالية السياسة النقدية تكزن مرتبطة بمصداقية الدولة.

المبحث الثالث: التفسير النيوكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم ،الدراسات السابقة.

[1]– عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسى،" **النقود والمصارف و الأسواق المالية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 146.

يبقى أصحاب التيار النيوكينزي أوفياء لأفكار وفرضيات كينز كون الاقتصاد في حالة استخدام غير كامل بشكل دائم، كما يؤيدون تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإرجاع الاقتصاد لحالته الاستقرارية.[1]

وبالرغم من اعتراف الكينزيون الجدد بأهمية السياسة النقدية فإنهم يثقون إلى حد كبير في قدرة الأدوات المالية في وضع الاقتصاد في المسار الصحيح.[2]

المطلب الأول: نموذج ws–ps

قام الاقتصاديون الكينزيون الجدد بالبحث عن أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الحقيقي في إطار المنافسة غير الكاملة، من أجل توضيح تطور معدل البطالة الهيكلي وتقاربه مع البطالة الفعلية(الدورية). هذه الأعمال أظهرت منحنى فيلبس للحقبة الثالثة الذي يختلف عن منحنى فيلبس للحقبة الثانية لفريدمان بإدخال عدم الكمال مع التشكيك في الخاصية الإرادية الكاملة لمعدل البطالة الطبيعي، وفي وحدته واستقراريته.[3]

أولا– نموذج ws–ps :

ذهبت نظريات البطالة المعاصرة أبعد من فريدمان في البحث عن أسباب البطالة الطبيعية، وقد سمحت بتفسير استمرار ارتفاع البطالة عند مستويات مرتفعة في العديد من الدول المتقدمة، باستخدام نموذجws–ps الذي يمثل النموذج الاقتصادي للكينزيين الجدد Layard, Nickell و Jackman1991،الذي من خلاله يتم تحديد محددات البطالة التوازنية المرتبطة بالجمود الحقيقي، والتشوهات الضريبية.[4]

المنحنى ws هو منحنى تشكيل الأجور وهو منحنى شبه عرض العمل أين يتم الأخذ بعين الاعتبار عدم كمال السوق، حيث بإمكان العمال الحصول على أجر حقيقي أعلى من الأجر التنافسي،

[1]– محمد شريف إلمان،مرجع سابق ، ص 40.

[2]– جيمس جوارتيني، ريجارد استورب،" **الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص**"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض ،1988،ص400.

[3]- Liêm Hoang-Ngoc, " **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** ", Press universitaires du septentrion, France, 2007, pp 93-95.

[4] -Liêm Hoang-Ngoc, op-cit, p 97.

ومستواه يعتمد على الأجر المستهدف من قبل العمال، والاقتطاعات المثقلة من الأجراء وعوامل أخرى كإعانات البطالة.[1]

ومعادلة الأجر تكتب من الشكل:

$$W = w_c - \alpha U + t_w + z_w$$

w_c :الأجر الحقيقي المستهدف من الأجراء. t_w: الضرائب والمساهمات الاجتماعية على الأسر.

z_w: العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الأجور (إعانات البطالة، قوة النقابات العمالية)

أما المنحنى ps فهو منحنى تشكيل الأسعار وهو يمثل منحنى شبه طلب على العمل في إطار المنافسة الاحتكارية في سوق السلع، المؤسسات هي صانعة للسعر (price maker) وتجدد أسعارها بدلالة هامش ربح مطبق على تكاليف الإنتاج والضرائب، المساهمات الاجتماعية، والتكاليف الأخرى التي من الممكن أن تتحملها. هذا المنحنى متزايد حيث القدرة على الاحتكار ترتفع مع ضيق سوق السلع وارتفاع معدل البطالة مما يسمح للمؤسسات برفع هوامشها وأسعارها.[2] كما أنه كلما كانت الأجور حقيقية تكون التكاليف مرتفعة، كلما انخفض الطلب على العمل وارتفعت البطالة.[3] معادلة السعر تكتب كما يلي:[4]

$$P = w - ¶ + t_e + m + bU + z_p$$

¶ :مكاسب الإنتاجية: t_e : الضرائب والمساهمات الاجتماعية على المؤسسات، m : الهامش المستهدف.

z_p : العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على معدل الهامش أو الأسعار (سعر الفائدة....)

وعليه فإن النيرو الجديد الذي أعيد تسميته بالبطالة التوازنية يتحدد بتقاطع المنحنيين wsو ps:[5]

$$NAIRU = w_c - ¶ + m + t_e + t_w + z_w + z_p/\alpha - b$$

[1] -Ibid, pp 97-98.
[2] -Liêm Hoang-Ngoc , op-cit, p 98.
[3] -Denis Anne, Yannick L'horty, op-cit, p 146.
[4] -Liêm Hoang-Ngoc, Ibid, p 98.
[5] -Liêm Hoang-Ngoc, Ibid, p 99.

مما سبق نجد أن النيرو غير إرادي، عند الأخذ بعين الاعتبار أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الحقيقي (نظرية أجور الكفأة، المدخلات المخرجات...)

ثانيا- محددات النيرو وفقا لنموذجps-ws

الشكل رقم 3-13: محددات النيرو وفقا لنموذجps-ws

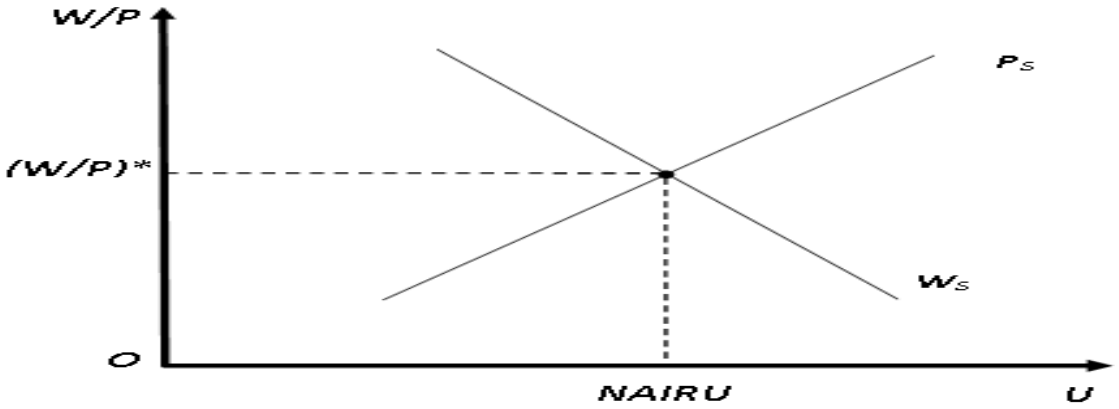

Source : Liêm Hoang-Ngoc, **" Rigidité salariales et chômage les frontières classiques du programme néo-keynésien étaient-elles tracées ? "**, Cahiers d'économie Politique, L'harmattan, Vol 1, n° 48, 2005, p180.

إن ارتفاع القدرة التفاوضية للأجراء، الضرائب على الأجراء، إعانات البطالة، مستوى الأجر المستهدف، ينقل المنحنى ws لأعلى مما يرفع من معدل البطالة التوازني. كما أن ارتفاع المساهمات الاجتماعية على المؤسسات، أو انخفاض الإنتاجية ينقل منحنى ps لليمين ويرفع معدل البطالة التوازني. وأيضا أي انخفاض في القدرة الاحتكارية للمؤسسات تترجم بانخفاض هامش ربحها تؤدي لتخفيض معدل البطالة التوازني، حيث ارتفاع خاصية التنافس في سوق السلع يؤدي لانخفاض المنحنى ws وانتقال المنحنى ps لليسار مما يعمل على تخفيض البطالة التوازنية.[1]

وعليه معدل البطالة التوازني المعبر عنه في نموذج ws-ps يتميز عن معدل البطالة الطبيعي لمنحنى فيلبس للحقبة الثانية، في حين أن لهذا الأخير قيمة واحدة ومستقرة في المدى الطويل،.معدل البطالة التوازني للكينزيين الجدد يتحرك في المدى القصير، كما أنه يختلف عن معدل البطالة الطبيعي

[1] -Patrick Artus, **" Macroéconomie : problème contemporains "**, Economica, Paris, 2003, p 126.

لفريدمان في خاصيته اللاإرادية المفسرة بأسس الاقتصاد الجزئي لمنحنى تشكيل الأجور الناجمة عن تحديد أجور الكفاءة للعمال.[1]

المطلب الثاني: منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (Akerlof)

تم تبني افتراض الجمود للمدى الطويل من قبل Akerlof سنة 1996 ، الذي يرى بأن المؤسسات في إطار المنافسة غير الكاملة تحدد أسعارها بتطبيق هامش ربح على تكاليفها التي تتأثر بالأجور المتفاوض عليها مع العمال المالكين لقدرة تفاوضية معينة.

أولا- منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (1996):

في غياب الجمود يتقارب الاقتصاد باتجاه النيرو، لكن مع وجود الجمود لانخفاض الأجور الاسمية، فإن أي محاولة من البنك المركزي لاستهداف معدل تضخم منخفض بسياسة نقدية تقييدية يولد صدمة على التكاليف، بسبب الأجور الحقيقية المرتفعة. رغم انخفاض معدل التضخم لا تستطيع المؤسسات تخفيض الأجور الاسمية من أجل الحفاظ على الأجر الحقيقي عند مستواه السابق، مما يؤدي لارتفاع البطالة التوازني.[2]

الشكل رقم 3-14: منحنى فيلبس طويل الأجل وفقا لـ Akerlof (1996)

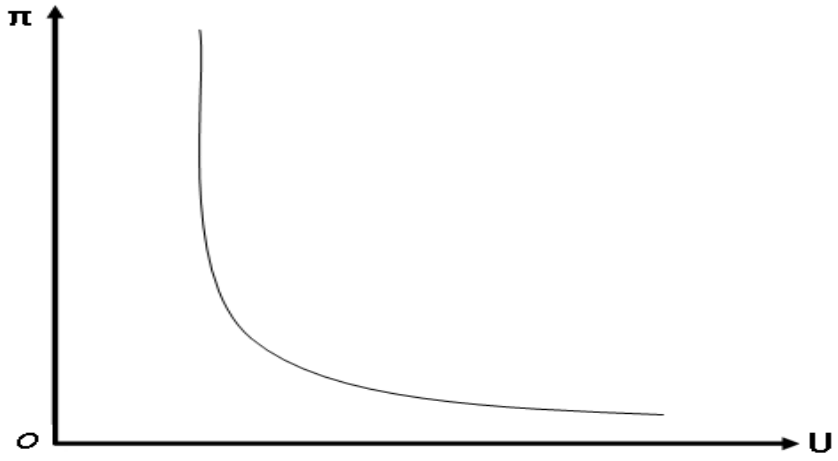

Source : Liêm Hoang-Ngoc, " **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**", Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p104.

[1]- Liêm Hoang-Ngoc, , op-cit, p 181.
[2] -Liêm Hoang-Ngoc, , op-cit, pp 103-104.

وعليه فإن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف معدل تضخم منخفض تؤدي لارتفاع البطالة التوازنية. في الأخير يمكن القول أن باحثي المدرسة الكينزية الجديدة، يعمدون الأخذ بالعرض الكلي من خلال تفسيراتهم عن كيفية جمود الأجور، كما يمكن التأكيد ببساطة أن التحليل الكينزي الجديد يعطي أهمية أكبر للتنبؤات التشاؤمية بالمقارنة مع التحليل الكلاسيكي الجديد فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن تقليص الطلب الكلي، لكنها تعطي أهمية أكبر للتنبؤات التفاؤلية فيما يتعلق بالنتائج التضخمية لإنعاش الطلب الكلي.[1]

ثانيا- منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (2000):

سنة 2000 قدم Akerlof نموذجا يوضح فيه أثر تعديل التضخم المتوقع من قبل المؤسسات والأجراء .النموذج يحدد فئتان من المؤسسات، الفئة الأولى عقلانية وتتوقع آثار سياسة توسعية توقعا رشيدا، أما الفئة الثانية قريبة من العقلانية ولا تتوقع بشكل صحيح إلا عندما يبلغ التضخم مستويات مرتفعة، وكل المؤسسات تحدد أجر الكفاءة عند مستوى البطالة الطبيعية. النموذج يحدد معدل بطالة طبيعي مترافق مع تضخم صفري، ويدمج الجمود الاسمي بافتراض أنه عند مستويات تضخم ضعيفة الجزء من المؤسسات القريبة من العقلانية أكبر من الجزء من المؤسسات العقلانية، وعليه معظم المؤسسات لا يدمجون الآثار التضخمية للسياسة التوسعية في أجورهم الاسمية، مما ينتج أجر حقيقي أقل من الأجر السائد إذا كانت كل المؤسسات عقلانية، وعليه تنخفض البطالة بواسطة نسبة معينة من التضخم، مما يمنح منحنى فيلبس للأجل الطويل شكل انحدار سلبي عند معدلات التضخم المنخفضة.

هذا الانحدار يصبح موجب عندما يكون التضخم أعلى من نسبة معينة مقدرة بحوالي2.6 %، نسبة أكثر فأكثر من المؤسسات تصبح عقلانية مع ارتفاع التضخم .عند مستويات تضخم مرتفعة ابتداء من6% منحنى فيلبس للأجل الطويل يصبح عموديا.[2]

الشكل رقم 3-15: منحنى فيلبس للأجل الطويل وفقا لـ Akerlof (2000)

[1] -Liêm Hoang-Ngoc, op-cit, p 104.
[2] -Liêm Hoang-Ngoc, op-cit,p105.

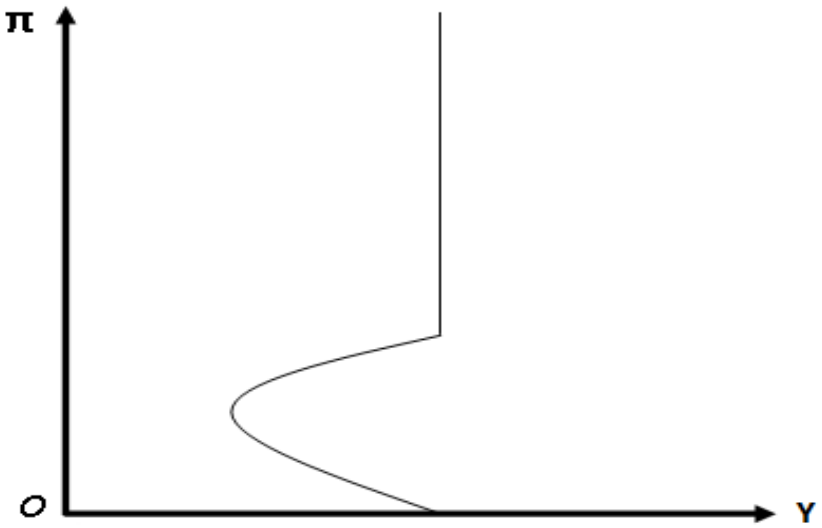

Source : Liêm Hoang-Ngoc, "**Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**", Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p106.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت العلاقة بين البطالة والتضخم في العالم، حيث نتناول أولا الدراسات التي وجدت علاقة بين البطالة والتضخم ثم ثانيا الدراسات التي لم تجد علاقة بينهما.

أولا- الدراسات القياسية حول خطية العلاقة بين البطالة والتضخم:

1- دراسة Hognal, Vincent : هدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقة بين البطالة والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2000)، وقد تم استخدام بيانات ربعية للاقتصاد الأمريكي. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي ثابت خلال هذه الفترة.

توصلت الدراسة إلى أن كلا من التضخم للفترة السابقة ومعدل البطالة للفترة الحالية ذات دلالة إحصائية للتأثير على معدل التضخم للفترة الحالية. كما وجدت أن هناك عوامل تؤثر على العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من أهمها التغيرات التي تحدث في أسعار الواردات وأسعار العملة، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية.

2- دراسة Gregory Mankiw: هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من الناحية النظرية، حيث تشير إلى أهمية هذه العلاقة التي جعلت الاقتصاديين يقدمون

تفسيرات مختلفة لها، ومن هنا تم استعراض وجهات نظر المدارس الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي في جوهرها علاقة ناتجة عن أثر السياسة النقدية، حيث أن التغيرات التي في هذه السياسة تدفع هذين المتغيرين باتجاهين متضادين، فيؤدي التوسع النقدي إلى زيادة الناتج والتوظيف وارتفاع الأسعار.

3- دراسة Fumitaka Furuoka: هدفت هذه الدراسة إلى فحص فرضية تطبيق منحنى فيلبس في البلدان النامية، تم اختيار حالة ماليزيا لإجراء تحليل تطبيقي للعلاقة بين معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة(1975-2004)، استخدمت الباحثة نموذج تصحيح الخطأ لاختبار وجود منحنى فيلبس في ماليزيا، وتم الاعتماد على ثلاث طرق :اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار السببية لجرانجر.

أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن هناك علاقة سلبية (عكسية) طويلة المدى بين البطالة والتضخم كما أن هذه العلاقة تكاملية وسببية. وعليه فقد قدمت هذه الدراسة دليلا تطبيقيا يدعم وجود منحنى فيلبس في ماليزيا.

4- دراسة Gauthier Vermandel: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة والتضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE للفترة الزمنية 1955 - 2010، و قد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل :

1955-1967: هذه الفترة تميزت بارتفاع التضخم مع مستويات منخفضة من البطالة، ولقد قام منحنى فيلبس بتفسير هذه الظاهرة بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

1973-1979: تميزت هذه الفترة بظاهرة التضخم الركودي أي ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة في نفس الوقت، وهذا ما أدى إلى انهيار تحليل فيلبس.

2008-2010: تميزت هذه الفترة بظهور الأزمة المالية التي صحبت معها معدلات عالية من البطالة إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحنى فيلبس هي قصيرة الأجل وغير مستقرة لأن هناك عوامل تؤدي إلى انتقال منحنى فليبس من وضع لآخر.

5- دراسة سعيد هتهات: هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق أفكار فيلبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط البطالة بتفسير الظاهرة التضخمية عن طريق دراسة قياسية للفترة1988 -2003.

إن النتيجة المتوصل إليها هي وجود علاقة عكسية في الأجل القصير ما بين البطالة والتضخم في الجزائر، ومنه يمكن القول بأن معادلة منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات المستقبلية هي ذات تمثيل شامل ومتعدد للمسار التضخمي في الجزائر.

6- دراسة علي عبد الوهاب إبراهيم النجا: هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى وجود منحنى فيلبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1985-2012)

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل كما أن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

7- دراسة بوالكور نورالدين: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال فترة (1970-2015) باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) علاقة عكسية ،مما يسمح بتطبيق منحنى فليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

ثانيا- الدراسات القياسية حول لا خطية العلاقة بين البطالة والتضخم:

1- دراسة سمية بلقاسمي: تهدف الدراسة إلى التحقق من طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيلبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة (1990-2014)، ومعرفة الأثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين.

عدم وجود أي علاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير والطويل، وعدم وجود سببية بينهما، وبالتالي عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري وعدم إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية.

2- دراسة Zdravko Sergo, all :هدفت هذه الدراسة إلى شرح استقرار توقعات العلاقة لمنحنى فيلبس بين البطالة والأجور في كرواتيا خلال الفترة (1994-2010).

أظهرت الدراسة إلى أن أسباب البطالة في كرواتيا وقعت لأسباب هيكلية وليس بسبب انخفاض في معدل التضخم،، وبالتالي فان منحنى فليبس لم يعد صالحا للتطبيق في كرواتيا.

3- دراسة Patrick Nub, Hyunjoo Kim Karlsson: هدفت هذه الدراسة إلى التحليل التجريبي لمنحنى فيلبس لاستكشاف سلسلة زمنية في ألمانيا خلال الفترة (1970-2012) باستعمال التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

قد توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليس هناك علاقة سلبية في المدى القصير بين التضخم والبطالة، وعلاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية في المدى الطويل بين التضخم والبطالة، والتي يمكن تفسيرها بجمود الأجور الاسمية غير المتماثلة.

خلاصة الفصل:

- يمكن أن نستخلص من الفصل الثاني أن في سنة 1958 توصل فيلبس إلى وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة.

– تم تطوير هذه الدراسة من قبل كل من" بول ساموبلسون "و"روبرت سولو "من خلال تعويض معدل الأجر الاسمي بمعدل التضخم، وأصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع باسم منحنى فيلبس.

– بداية السبعينات ظهور الركود التضخمي الذي أدى إلى اختفاء منحنى فيلبس وقوى الشكوك التي أثيرت حول عدم صحته.

– في حالة إدخال التوقعات التضخمية على منحنى فيلبس يرتبط التضخم بعلاقة عكسية مع معدل البطالة، وطردية مع التضخم المتوقع الذي يؤدي لانتقال منحنى فيلبس لليمين أو اليسار.

– يعتبر انحراف البطالة عن معدله الطبيعي دائم عند الكينزيين ومؤقت لدى النقديين، وأن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة عكسية في الأجل القصير فقط.

– عدم وجود مقايضة بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل عند النيوكلاسيك.

– حسب فريدمان أن التضخم ذو المصدر النقدي يؤدي لإختلالات وتوقعات خاطئة تؤدي لزيادة البطالة مع زيادة التضخم.

– استخدام النيوكينزيون التوقعات الرشيدة في نماذجهم لتفسير آثار السياسات الاقتصادية على الإنتاج والبطالة على الأقل في الأجل القصير.

نلاحظ أن الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين البطالة والتضخم اختلفت نتائجها من بلد لأخر ومن فترة لأخرى، وعليه هل يوجد علاقة بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي؟

الفصل الرابع

دراسة تحليلية قياسية

لعلاقة البطالة بالتضخم

في دول

المغرب العربي

تمهيد:

بعد تناولنا الجانب النظري للبطالة والتضخم والعلاقة بينهما، سنحاول خلال هذا الفصل القيام بالتحليل الاقتصادي للمتغيرين في دول المغرب العربي، ثم محاولة إسقاط الجانب النظري للعلاقة مابين البطالة والتضخم على واقع اقتصاديات دول المغرب العربي المتمثلة في خمس دول هي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا خلال الفترة 1980-2018، باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data) .

ففي بادئ الأمر نقوم بالتحليل الاقتصادي للبطالة والتضخم في دول المغرب العربي، ثم التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل مع شرح الخطوات الأساسية للتقدير ليليها في الأخير محاولة تقدير النموذج وعرض نتائج الدراسة.

المبحث الأول: واقع التضخم والبطالة في دول المغرب العربي

عانت دول المغرب العربي كباقي دول العالم من مشكلتي البطالة والتضخم، نتيجة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية، إذ تبنت بداية من عقد الثمانينات سياسة اقتصادية استهدفت معالجة الاختلالات الهيكلية والقصور في الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: تجربة دول المغرب العربي في الإصلاح الاقتصادي

الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بدأت بصفة مبكرة نسبيا في المغرب وتونس وموريتانيا وبطريقة واسعة النقاط لضبط الأوضاع الاقتصادية، قطعت شوطا طويلا مقارنة بالجزائر.[1]

1- المغرب: يعتبر المغرب أول بلد مغاربي ومن بين البلدان العربية التي باشرت مبكرا عمليات إصلاح هياكل اقتصادها، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1980-1993، واعتمد برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1983 وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الجادة التي عرفها المغرب، هدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- تحسين التوازنات الداخلية من خلال سياسة نقدية ومالية متشددة.
- تعبئة الادخار العمومي وتحسين تخصيص المواد مع ترقية الاستثمار لإعادة بعث التوازنات الخارجية بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- خلق الظروف الملائمة لتحقيق نمو دائم.

2- تونس: عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، فقد اعتمدت تونس هي الأخرى برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1986 بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة آنذاك، حيث صنفت الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين:[3]

---

[1]- حاكمي بوحفص،"**الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب وتونس**"،اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع،ص09.

[2]- روابح عبد الباقي،"**المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية مقارنة**"،رسالة دكتوراه علوم اقتصادية،جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة،2005-2006،ص173.

[3]- روابح عبد الباقي ، مرجع سابق،ص189-191.

أ- الأهداف في المدى القصير:

- إيقاف التدهور الاقتصادي في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة.
- إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة، والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى.
- تعبئة المصادر الخارجية بشروط ميسرة تمثلت في 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 دولار من البنك العالمي و85 دولار من إيطاليا.

ب- الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى:

- بعث الصادرات باستثناء الطاقة والفوسفات وذلك بإتباع مجموعة من التدابير بغرض بعث النمو وتحسين المحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة.
- تخفيض الطلب بما يتناسب مع مستواه الحقيقي، أي المستوى المكافئ وذلك بالضغط على الاستثمار والاستهلاك من خلال تطبيق سياسة أجور مرنة ورفع الدعم على السلع واسعة الاستهلاك والتحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية.

3- موريتانيا:[1] إن الاختلالات الهيكلية والمزمنة التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة 1980-1984 قادت البلاد إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها وانتهى ذلك بالتوقيع على برنامج للتقويم الاقتصادي المالي يغطي الفترة (1985-1988)، تبعه برنامج الدعم والدفع (1989-1991) كتعزيز للجهود المبذولة في البرنامج الأول، كما تبنت موريتانيا هي الأخرى كبقية الدول المغاربية برنامجا للتصحيح الهيكلي (1992-1997) جاء على مرحلتين:

المرحلة الأولى (1992-1994): ركزت هذه المرحلة على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره3.5% في المتوسط.
- تخفيض معدل التضخم السنوي إلى 3.6% بحلول سنة 1994.
- تخفيض العجز في الحساب الجاري (بدون التحويلات الرسمية) إلى 10.4%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

[1]-شطاب عباس نادية،"**التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية(حالة موريتانيا)**"، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية،جامعة باجي مختار عنابة،2012-2013،ص182-188.

المرحلة الثانية(1995-1997): تكاد الأهداف المسطرة في هذه المرحلة أن تكون صورة مطابقة لتلك الأهداف والسياسات التي سعت إليها ونفذتها البرامج السابقة، تمثلت في ثلاثة(03)أهداف رئيسية:

- تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4.6% في المتوسط، مما سيمكن من تحسين دخل الأفراد واستهلاكهم.
- الحفاظ على معدلات التضخم لا تتجاوز (3%) سنويا.
- تخفيض عجز الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) من 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994الى 5.9%بحلول سنة 1997 والعمل على زيادة احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

4- الجزائر: تبنت الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي وكمعظم الدول العربية والنامية برامج للإصلاح الاقتصادي، هذا بعد تعثرها في تسديد ديونها وأعبائها مما جعلها تلجأ إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها. اشترط الدائنون ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض. وقد تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، تتمثل هذه البرامج في برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989-1990)، برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1992) و برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(1994-1995) كما كانت هذه البرامج مدعومة ببرنامج للتصحيح الهيكلي مدته ثلاثة سنوات (1995-1998) وذلك بعد اشتداد أزمة المديونية الخارجية.[1]

هدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية يمكن استعراضها كما يلي:[2]

أ- استعادة النمو الاقتصادي: تبنت الجزائر برنامجا للتصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي بغرض التخفيض من ضغوط المديونية الخارجية وإعادة بعث النمو الاقتصادي المفقود على أسس سليمة ودائمة وبمعدلات نمو مرتفعة نسبيا على التوالي 3% سنة 1991 و6% سنتي 1995و 1996 وذلك لكبح معدلات البطالة المرتفعة.

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق،ص130.

[2]- روابح عبد الباقي ، مرجع سابق،ص215-217.

ب- تخفيض معدل التضخم إلى مستويات التضخم السائد في البلدان الرأسمالية المتطورة، من خلال مجموعة من التدابير المالية والنقدية للتحكم في عجز في الميزانية العامة للدولة وتخفيض مستوى الائتمان على مستوى الاقتصاد الوطني.

ج- استعادة التوازن لميزان المدفوعات وتحقيق مستويات منابة من الاحتياط النقدي الأجنبي من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية حتى ينعكس ذلك على زيادة تنافسية الصادرات من السلع المحلية وتخفيض الواردات للتأثير ايجابيا على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

د- تخفيض تكاليف البرامج الانتقالية بسبب الآثار السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي وإعطاء أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي، من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات وإن كانت إجراءات مؤقتة، كإنشاء صندوق التامين على البطالة للتخفيف من الآثار الضارة للبرنامج على الفئات الهشة تمهيدا لعودة عجلة النمو الاقتصادي الذي من شانه خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي.

المطلب الثاني: التضخم في المغرب العربي

لم تسلم دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم من مشكلة التضخم، إذ عرفت معدلات تضخم غير مستقرة، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و الظروف السياسية.

1- التضخم في الجزائر:

الشكل رقم 4-1: معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)

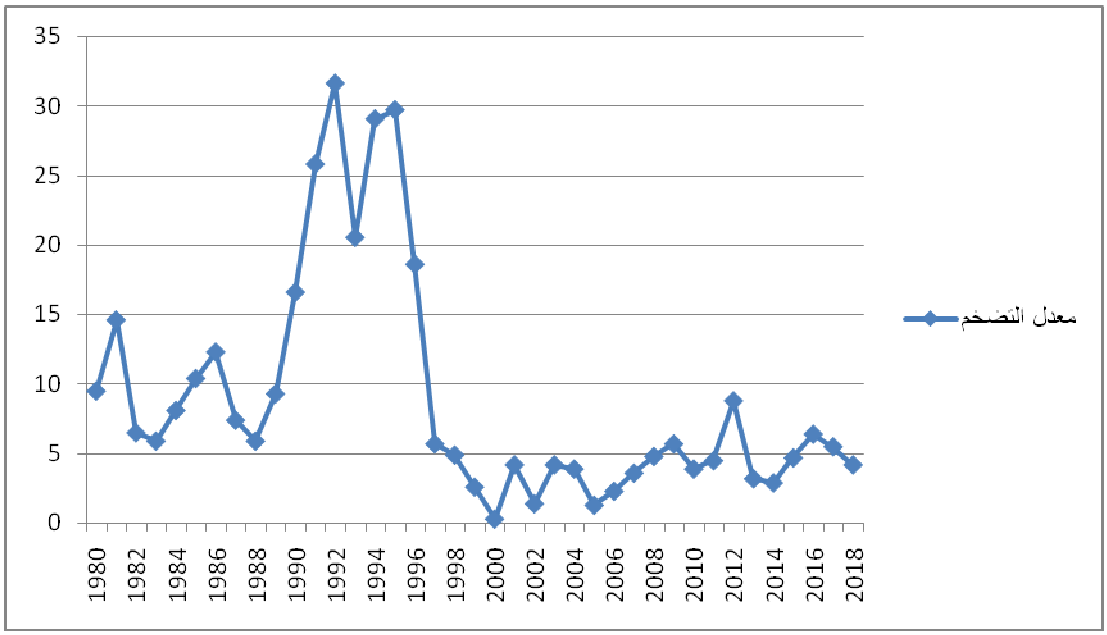

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

تميزت معدلات التضخم في بداية الثمانينات مابين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ معدل التضخم 9.5%سنة 1980، و5.9%سنة 1988، أما خلال الفترة 1989-1995 عرف ارتفاعا متواصلا نتيجة تحرير الأسعار مسجلا أعلى نسبة له 29.8% سنة 1995 ويمكن إرجاع ذلك لرفع الدعم عن السلع المحددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث. أما الفترة 1996-2000 فقد تميزت انخفاض مستمر في معدل التضخم نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان هدفه تحقيق استقرار الأسعار.[1]

عاد معدل التضخم للارتفاع سنة 2001 نتيجة نمو المجمع النقدي جراء نمو احتياطات الصرف، ليعاود الانخفاض سنة 2002 نتيجة انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية، أما سنتي 2003 و2004 عرف معدل التضخم ارتفاع بسبب نمو فائض السيولة المصرفية.

شهدت الفترة 2006-2013 ارتفاع في معدل التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار والرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية. في سنتي2013 و2014 انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ نتيجة التراجع في أسعار المواد الغذائية، ثم عاود الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية نتيجة انخفاض أسعار البترول وتحقيق جباية بترولية اكبر.

وفي سنة 2017 انخفض معدل التضخم ليواصل ذلك سنة 2018 نتيجة تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة.

2- التضخم في المغرب:

من خلال المنحنى نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1980-1996، حيث بدا المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي في سنة 1983 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد أن وصلت أزمة المديونية وعجز الموازنة إلى أقصى حد وتراجعت المؤشرات الكلية وارتفعت معدلات التضخم.

وقد انخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال نهاية التسعينيات من6.1% في سنة 1996 إلى 0.4 % سنة 2014، حيث يعتبر معدل التضخم في المغرب الأكثر انخفاضا بمنطقة شمال إفريقيا

[1]-سنوسي علي ،بن البارا محمد،"**العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2013**"،مجلة العلوم الإحصائية،العراق،العدد السابع،ص63.

وذلك بمتوسط 1 % خلال الفترة 2000-2007، في ظل سياق يتسم بانخفاض سريع وجوهري للنشاط على المستوى العالمي واكبه تراجع في أسعار المواد الأولية. ويرجع انخفاض معدلات التضخم إلى إتباع الدولة سياسة تقشفية صارمة لهدف وقف تدور عجز الموازنة إضافة إلى تخفيض النفقات الحكومية وإعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية.[1]

الشكل رقم 4-2: معدل التضخم في المغرب خلال الفترة(1980-2018)

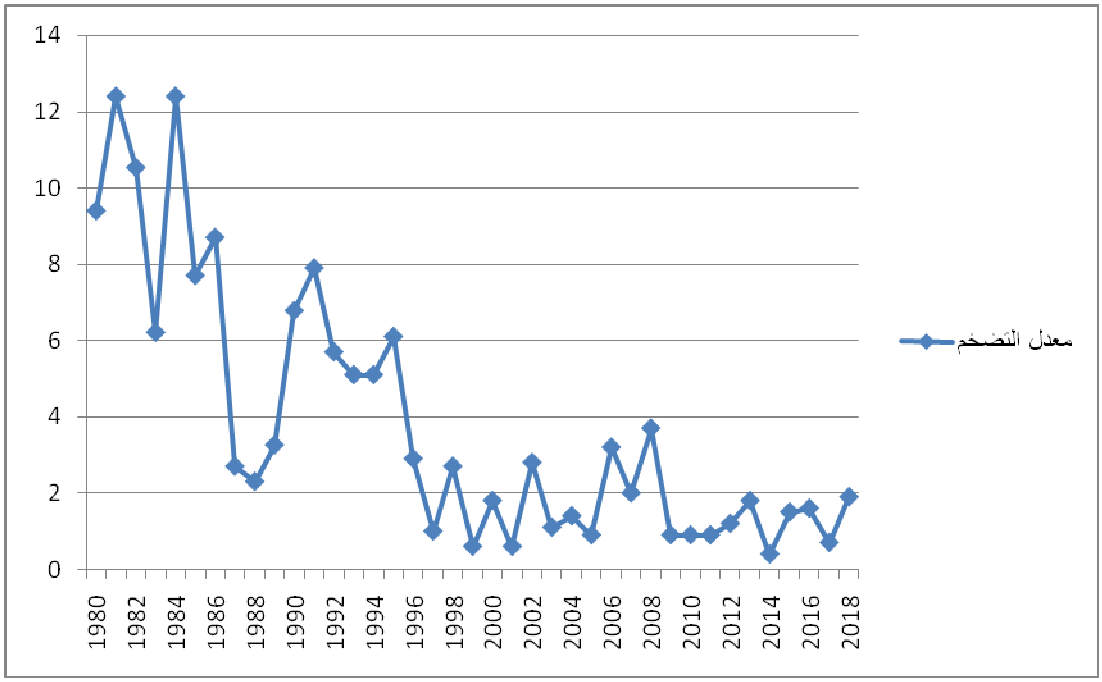

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

3- التضخم في تونس:[2]

خلال السنوات الأولى بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية سنة 1986 كانت نسبة التضخم مرتفعة جدا حيث بلغت أقصاها بما يفوق8% سنة 1987 و 1991 ويفسر هذا بعوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال تلك الفترة. ثم لتتحسن تلك النسبة وتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2001 بـ2%. ومع أواخر سنة 2011 بلغ التضخم 3.4%.

[1]- بن عيسى أمينة،بن يشو فتحي،"**محددات التضخم في الجزائر والمغرب دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**"،مجلة المالية والأسواق، مستغانم، العدد3/سبتمبر2015،ص52.

[2]-فؤاد الصباغ ،"**دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**"،تونس،مارس2017،ص34.

بعد الثورة الاجتماعية ارتفعت نسبة التضخم بحيث يعتبر ذلك نذير خطر على السيولة المالية والقدرة الشرائية للمواطن التي تأثر سلبا على البطالة والنمو الاقتصادي، إذ بلغت أعلى نسبة سنة 2018 بـ 7.3%.

الشكل رقم 4-3: معدل التضخم في تونس خلال الفترة(1980-2018)

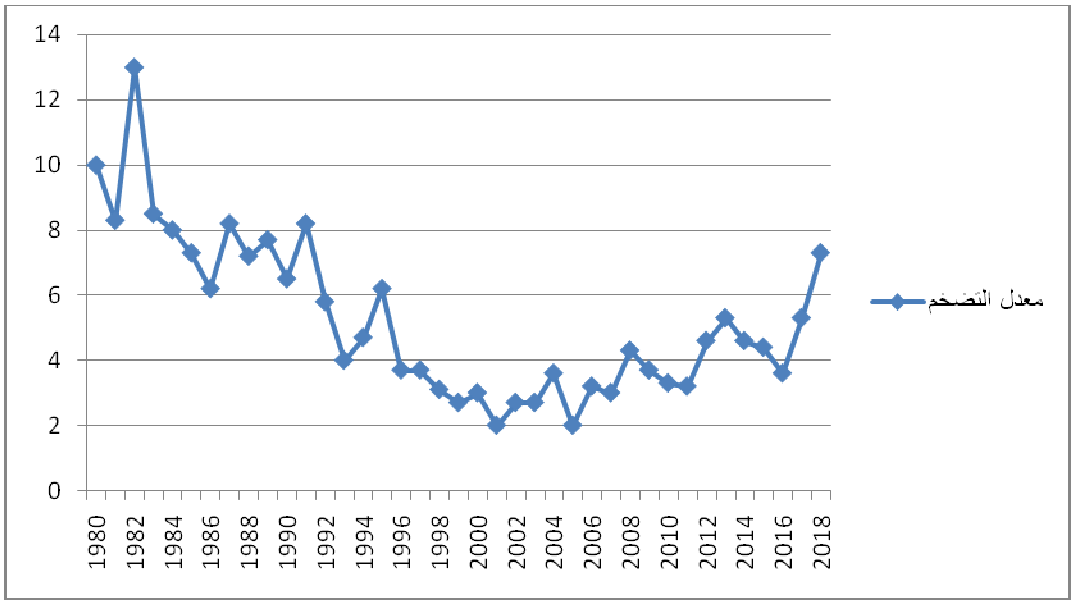

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

4- التضخم في ليبيا:

الشكل رقم 4-4: معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة(1980-2018)

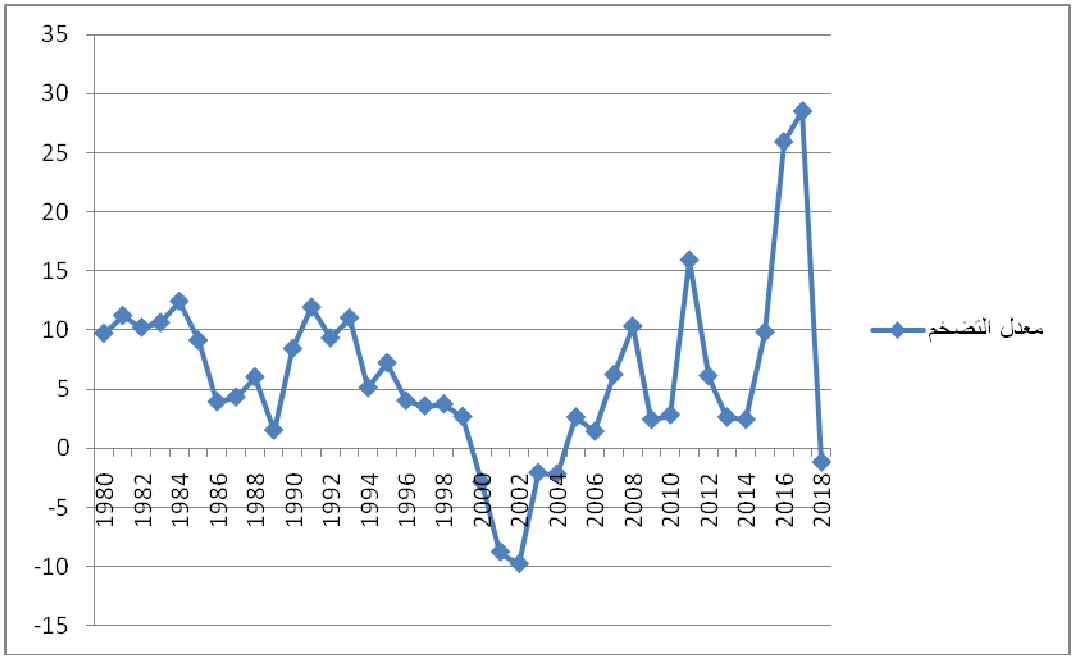

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

نلاحظ من الشكل أن معدلات التضخم في ليبيا كانت متقلبة بين الانخفاض والارتفاع وهذا ما يدل على اعتماد السوق المحلي على الاستيراد بشكل كبير، اتسمت الفترة 2000-2003 بالانخفاض في معدلات التضخم، فقد سجلت هذه الفترة معدلات تغير سالبة ويفسر هذا الانخفاض بسبب ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية نتيجة لتطبيق المركز المصرفي لسياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي عام 2000، خلال سنة 2008 سجل معدل التضخم ارتفاع كبير وصل إلى 10.3 % بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط وأسعار الواردات في السوق العالمية. وفي سنة 2011 بلغ معدل التضخم السنوي 15.9 % نتيجة التداعيات التي صاحبت ثورة 17 فيفري التي أدت إلى نقص معروض السلع والخدمات، سجل معدل التضخم مستوى قياسا نسبته 22.4 % في سنة2017 نتيجة الانخفاض الشديد في قيمة الدينار الليبي في الأسواق الموازية ونقص حاد في السلع الأساسية، ففي سنة 2018 انخفض معدل التضخم ليسجل -1.2 % نتيجة انخفاض الأسعار الأساسية.[1]

5- التضخم في موريتانيا:

الشكل رقم 4-5: معدل التضخم في موريتانيا خلال الفترة(1980-2018)

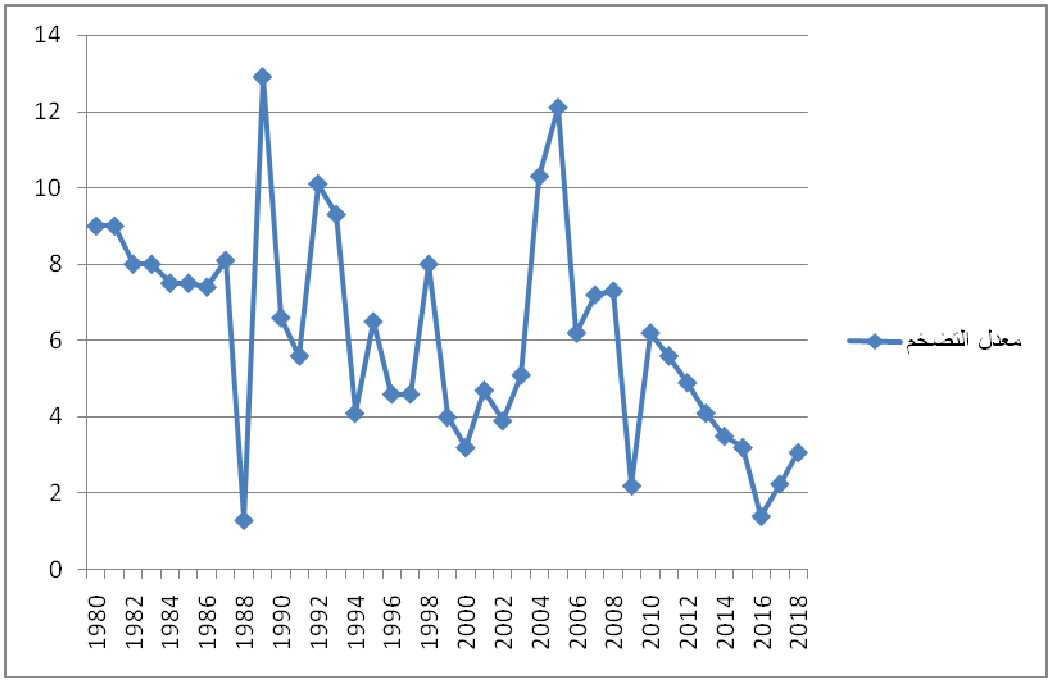

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

[1]-لطيفة بهلول، أيمن حماد،"**دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال 2010-2014**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 22 /العدد 2، 2019 ، ص303.

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات التضخم غير مستقرة نتيجة التبعية الاقتصادية للخارج، حيث انخفض سنة 1988 إلى 1.3% نتيجة توقيعها على برنامج للتقويم الاقتصادي المالي وإعادة جدولة ديونها. ليعاود الارتفاع إلى 12.9 %سنة 1989 بسبب تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية. يرجع عدم استقرار معدل التضخم في موريتانيا إلى التحرير المتزايد للأسعار عن طريق إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية ورفع أسعار الخدمات العامة حتى تتناسب مع مستوى التكلفة وتقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا.

المطلب الثالث: البطالة في المغرب العربي

تواجه دول المغرب العربي صعوبات كبيرة في تقليص دائرة البطالة، بتوفير فرص العمل في ظل تقلص طاقة القطاع العام في احتواء الداخلين الجدد و عدم تمكن القطاع الخاص من توفير فرص عمل إضافية.

1- البطالة في الجزائر:

الشكل رقم 4-6: معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)

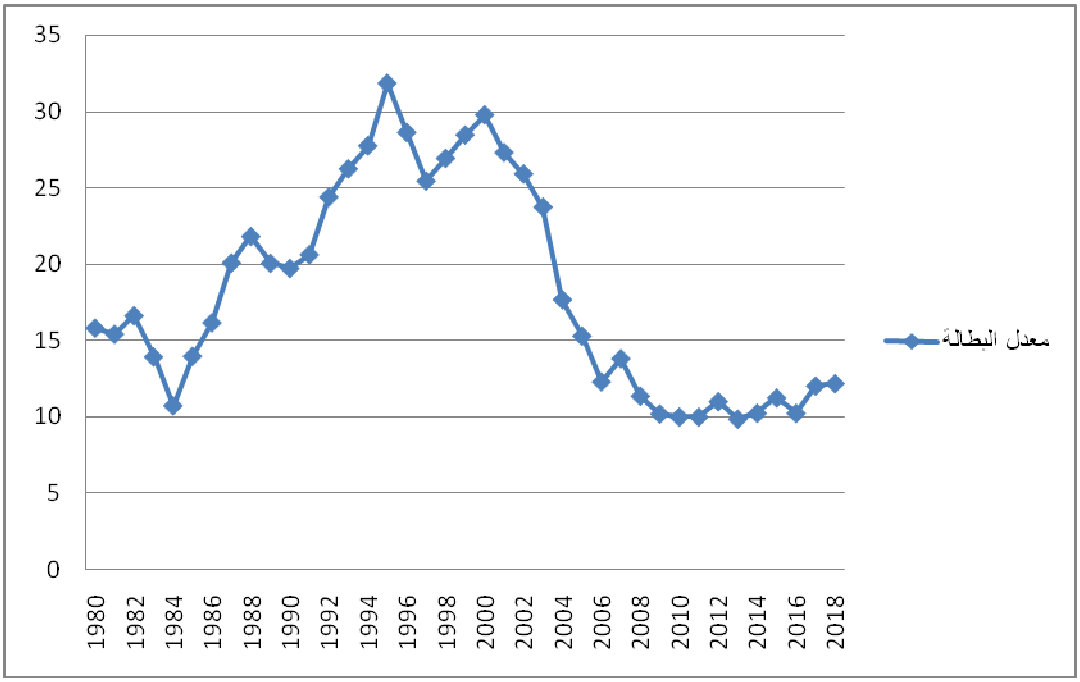

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر مرتفعة نسبيا، وتتميز بمرحلتين:

المرحلة الأولى 1980-2000: عرفت الجزائر خلال الفترة مابين 1980 و1984 انخفاض في معدلات البطالة نتيجة امتصاص قطاع الإدارة لليد العاملة التي كانت عاطلة عن العمل، باعتباره أهم موفر لمناصب العمل بمتوسط سنوي قدره33% [1] ، إلا انه ابتداء من سنة 1985 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 13.95% إلى21.8%سنة 1988 لتصل 31.84% سنة 1995 لتنخفض إلى 25.43 سنة 1997 وتعاود الارتفاع مجددا إلى 29.77% سنة 2000، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل و إغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994 و1998.[2]

المرحلة الثانية 2001-2018: تميزت هذه المرحلة بانخفاض محسوس في معدل البطالة حيث انتقل من 27،3% سنة 2001 إلى 12،15% سنة 2018 وهو مؤشر ايجابي راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين.[3]

2- البطالة في المغرب:

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل المعقدة التي يعاني منها الاقتصاد المغربي، حيث تميزت الفترة ما بين 1980- 1999 بمعدلات بطالة مرتفعة نسبيا، تراوحت بين 14% و12.82% ويعود ارتفاع نسبة البطالة إلى تبني المغرب لبرامج التعديل الهيكلي التي أسهمت بشكل مباشر لتقليص فرص التوظيف بالقطاع العام، فضلا عن تسريح معظم من هم داخل هذا القطاع، خصوصا و أن جل الوظائف كان يوفرها القطاع العام، والاعتماد على آليات السوق، وإعطاء القطاع الخاص الفرصة للحلول مكان القطاع العام فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد.

---

[1]-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،" **تقرير عام للمخطط الخماسي الأول:1980-1984**"، الجزائر، ص80 .

[2]-وليد عبد الحميد عايب،"**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009 ص 240.

[3]-الطاهر جليط، "**دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 209.

الشكل رقم 4-7: معدل البطالة في المغرب خلال الفترة(1980-2018)

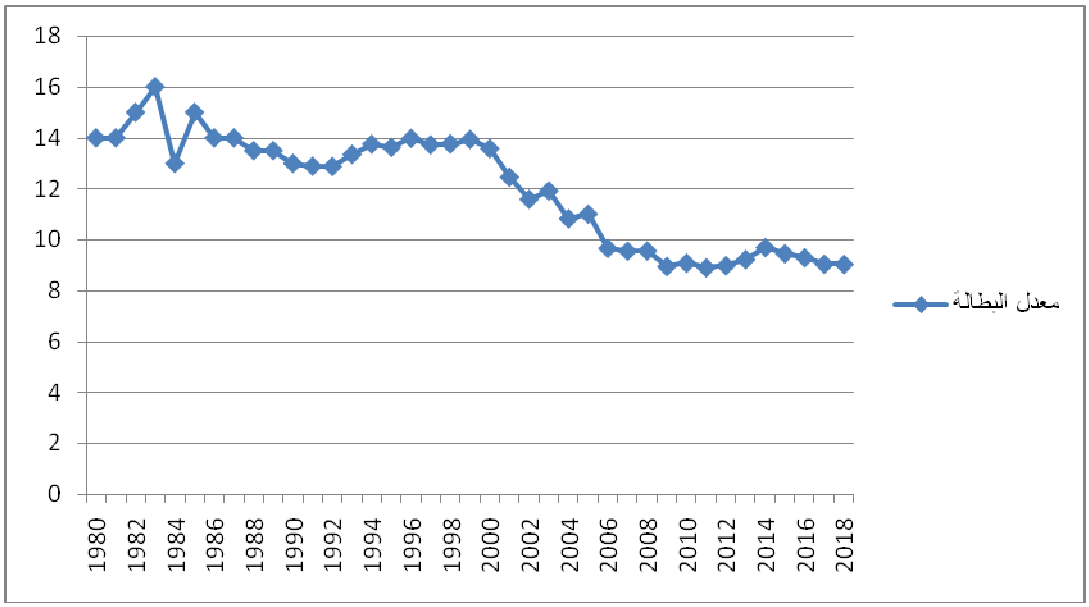

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

3- البطالة في تونس:

تعد مشكلة البطالة في تونس من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد التونسي والتي تسببت في العديد من الاضطرابات والاحتجاجات للمطالبة بالتشغيل والتوزيع العادل للثروة بين الأفراد والجهات، إلا أن هذا المؤشر انحصر ما بين 12% و 16% من سنة1980 إلى سنة 2011، من بين العوامل التي ساهمت في بقاء معدل البطالة مرتفع نجد النمو الديمغرافي السريع الذي عمل على تعميق الهوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، كما زاد في تفاقم معدل البطالة سوء التخطيط على المستوى الوطني، عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة وعدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية و التدريبية مع متطلبات سوق الشغل.[1]

واصلت البطالة في الارتفاع بعد الثورة لتبلغ نسبة18.29 % ثم تنخفض بعد ذلك إلى نسبة 14.30% سنة2014. يفسر هذا الانخفاض بالانتدابات العشوائية التي مارستها حكومة الترويكا قصد التعويض للمضطهدين وأصحاب العفو التشريعي العام والكبار في السن. أما الحل الجذري لهذه الظاهرة لم يقع التصدي له بشكل نهائي.[2]

---

[1]-مصطفى حيمور ،"**دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2000-2016**"،رسالة دكتوراه،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017-2018،ص87.

[2]-فؤاد الصباغ، مرجع سابق،ص34.

الشكل رقم 4-8: معدل البطالة في تونس خلال الفترة(1980-2018)

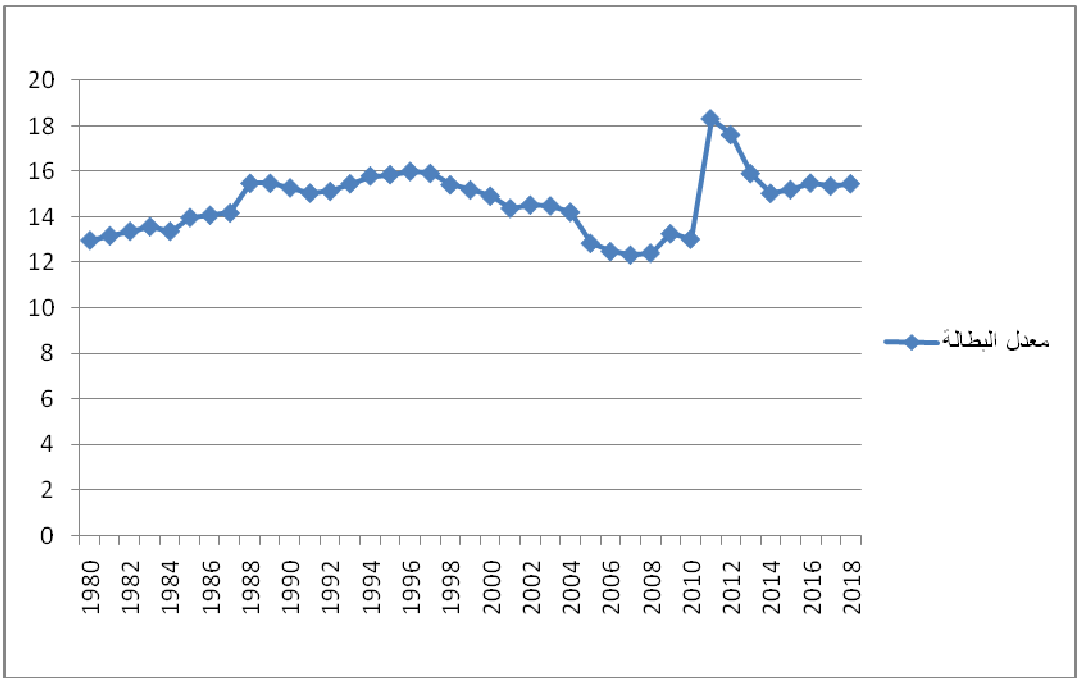

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

4- البطالة في ليبيا:

لم تكن البطالة تشكل مشكلة كبيرة في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينات، إذ أن سوق العمل في تلك الفترة كان قادرا على استيعاب معظم الباحثين عن العمل، إلا انه بعد تلك الفترة بدا حجم البطالة في ازدياد رغم تراجع معدل نمو السكان[1]. وذلك راجع لعجز الاقتصاد عن توليد فرص للعمل في ظل سيطرة القطاع العام، وضعف القطاع الخاص. تمثل مشكلة البطالة في ليبيا مشكلة ذات طابع هيكلي لارتباطها بالاختلالات في الهيكل الاقتصادي، حيث سيطر القطاع النفطي على الإنتاج وضعف قطاعي الزراعة والصناعة وعدم التوافق بين مخرجات القطاع التعليمي ومتطلبات سوق العمل، واعتماد القطاع الخاص على العمالة الوافدة وتفضيل العمالة الوطنية العمل في القطاع العام ولوظائف معينة فقط، في معظمها وظائف خدمية وعدم وضوح السياسات الاقتصادية.[2]

---

[1]-هاجر عمر منيدر،"**دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في ليبيا خلال الفترة 2003-2017**"، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية،ليبيا،العدد13/يونيو2019،ص40.

[2]-علي عبد السلام الجروشي،مصعب معتصم سعيد أرباب،"**قياس معدلات البطالة في ليبيا :دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2012**"،المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،ليبيا،العدد الأول/مارس2017،ص87.

الشكل رقم 4-9: معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة(1980-2018)

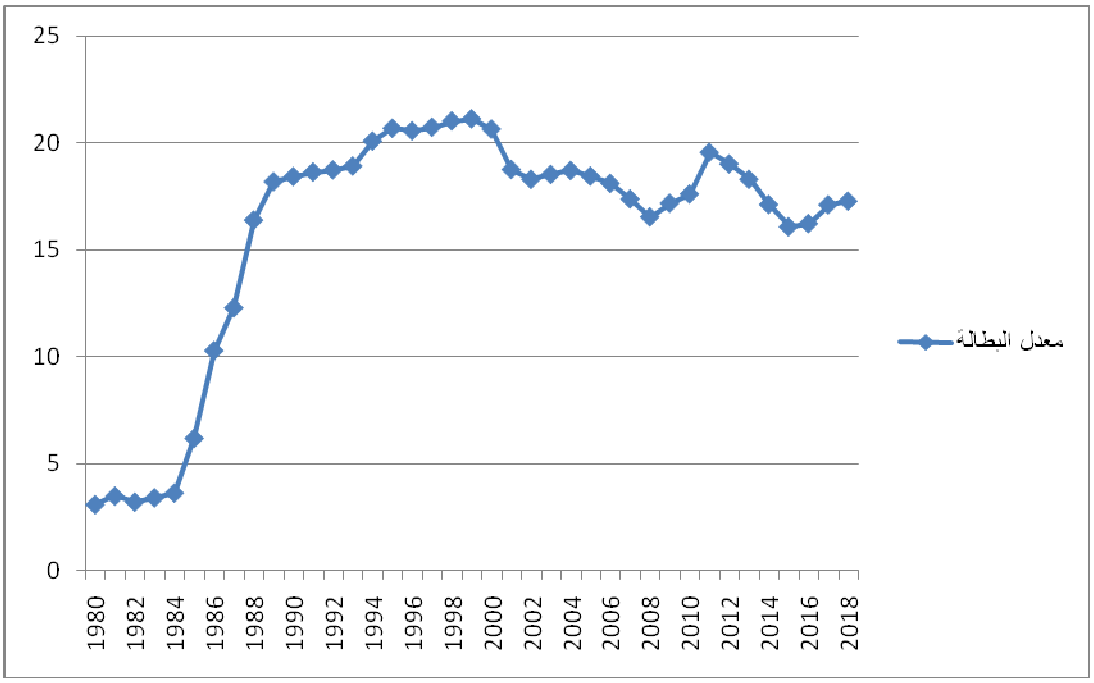

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

5- البطالة في موريتانيا:[1]

للبطالة في موريتانيا أسباب وأوجه متعددة، حيث ترجع إلى هشاشة النظام الاقتصادي وضعف المنظومة التربوية وغياب الرؤية الواضحة في ما يتعلق بسياسات التشغيل كضعف مكونة التكوين المهني وعدم ملائمة التكوين في سوق العمل.

تعتبر العقلية الراسخة لدى الكثير من الموريتانيين والمتمثلة بالإتكالية والعقلية البدوية المتجدرة حتى لدى سكان المدن الكبرى، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي القائم في البلد، والذي ساعد على تماسك المجتمع وتعزيز وحدة الوطنية. من الأسباب التي أدت إلى تعزيز البطالة المقنعة داخل المنظومة العمالية وهو ما يعتبر خصوصية موريتانية من دون أن يكون قاعدة اقتصادية.

بشكل عام فإن فرص العمل التي يتم خلقها في مؤسسات القطاع الخاص غير كافية بسبب عدم الدعم الكافي للقطاع وغياب تشجيع روح المبادرة والبرامج الاستثمارية المدروسة والممنهجة، بحيث أن

[1]-محمد أحيد ولد أسلم،"**البطالة في موريتانيا:آليات الحل**"،بحوث اقتصادية عربية،لبنان،العددان 72-73/خريف2015-شتاء 2016،ص165-166.

الكثير من الفرص لم تستغل كما الحال في القطاع غير المصنف الذي بإمكانه خلق الكثير من فرص العمل، ولكن لم يتم رسم أي سياسة لتنظيم القطاع بهدف أن يؤدي الدور المنوط به والذي يمكنه القيام به، خاصة انه في الوقت الحالي يعتبر من أكثر القطاعات المشغلة في البلد.

الشكل رقم 4- 10: معدل البطالة في موريتانيا خلال الفترة(1980-2018)

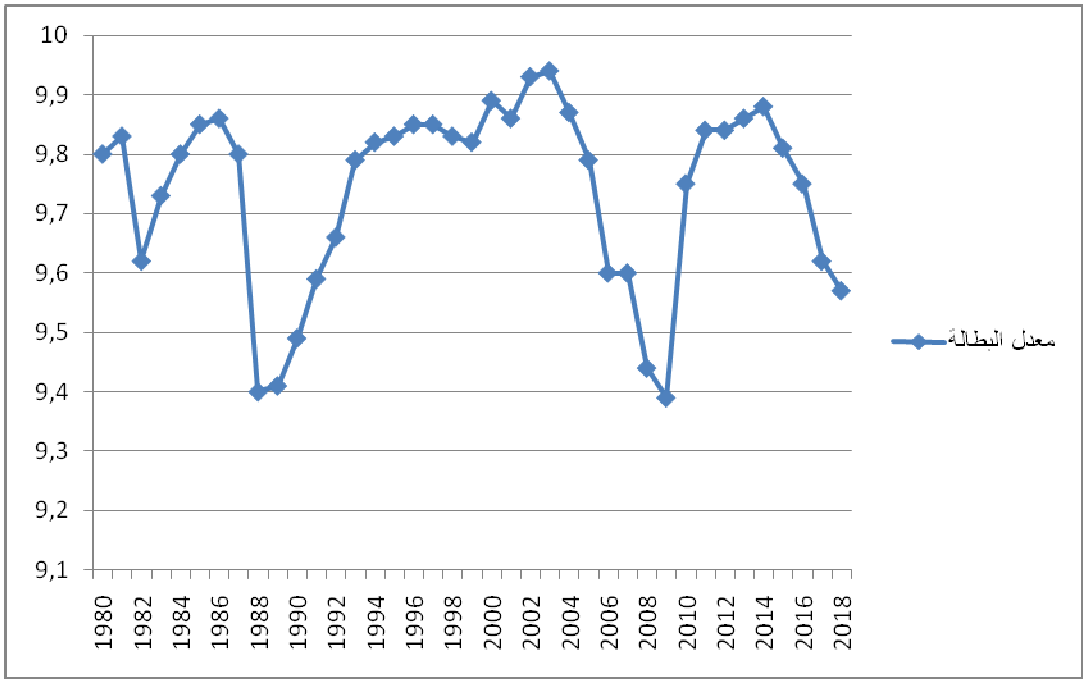

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل

إن تعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحجم الهائل للبيانات الإحصائية، قابله تطور الأدوات الإحصائية والقياسية، فنجد على سبيل ذلك السلاسل الزمنية المقطعية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل

سنتناول في هذا المطلب تعريف لبيانات بانل وأهميتها.

أولا- تعريف بيانات بانل:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات بانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج بانل بـ" المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج بانل "غير متوازن".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة تسميات لبيانات بانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات"Longitudinal Data"عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، أي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عامّا.[2]

والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات بانل (Panel Data).

[1]-Dielman, **" Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis "**, Texas Christian University, USA, 1989.p.02.
[2] -Frees. A, Kim, "Longitudinal and Panel Data ", University of Wisconsin, Madison, 2007, p.02.

ثانيا-أهمية بيانات بانل:

عرفت نماذج بانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيرا خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة. وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:[1]

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها. من جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.[2]

- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملةomitted variables، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة biased estimates في انحدارات المفردة.[3]

- حيث تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، حيث أن واحداً من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية.[4]

---

[1] -Hsiao C., **" Analysis of panel Data"**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, p12.
[2]- Badi H. Baltagi, **" Econometric Analysis of Panel Data "**, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005, pp.4-9.
[3]-Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **" Applied Econometrics: A modern approach "**, 1st ed. Palgrave Macmillan,2007, p.344.
[4]- Peracchi F, **" Econometrics "**, England, John Wiley & Sons LTD., 2001, p.397.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل والمقدمة من قبل(1993) .W Greenعلى الشكل التالي:[1]

$$y_{i,t} = \alpha_i + X'_{i,t}\beta + \varepsilon_{i,t} \quad \text{.....(1)} \quad :$$

حيث أن : i=1,2…,N تعبر عن الوحدات المفردة و t=1,2…,T تعبر عن فترات الزمن و$y_{i,t}$ متجه عامودي nT×1 يمثل المتغير التابع، $X_{i,t}$ مصفوفة nT×k للمتغيرات المستقلة ،β متجه عمودي1×k للمعلمات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عدد k من المعلمات في $X_{i,t}$ دون الحد الثابت ، $\varepsilon_{i,t}$ حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترةt.

على العموم يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز لها بالمؤشرi، هو يتغير منi=i,…N ، والبعد الثاني هو البعد زمني، أي المرتبط بالزمن التي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترةt يتم ملاحظة N فرد، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بانل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين T≥2، أي لدينا مقطع لحظي لـN مشاهدة ، أيTمقطع و N T مشاهدة كلية.

أما α_i تمثل الأثر الفردي Individual Effect والذي يكون ثابتا عبر الزمنt و خاص بكل وحدة مقطعية i ، فإذا كانت α_i هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية($\alpha_i = \alpha$) فإن النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل التالي: $y = X\beta + \varepsilon$ ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية وفي هذه الحالة تعطي طريقة OLS مقدرات متسقة وكفئة لـ α,β. أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات، فإن النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين من أجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i فإذا كانت تتبع إما:[2]

نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects): الذي يعتبر α_i مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

[1]- Alain Trognon, **" L'économétrie des panels en perspective "**, Revue d'économie politique, 113 (6), Nov/Déc 2003, p.130.
[2]- Alain Trognon, op- cit, p 130

نموذج التأثيرات العشوائية(Random Effect): الذي يعتبر α_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

أولا – نموذج التأثيرات الثابتة

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لنموذج البانل لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن.

1- نموذج التأثيرات الثابتة الفردية:

عادة ما يرتبط نموذج بانل ذو الأثر الثابت بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)، وفق منهج التأثيرات الثابتة من الممكن احتساب عدم تجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت لذلك تعتبر المعلمة α_i مجهولة ويراد تقديرها، النموذج الشائع الخاص بنموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية LSDV* يأخذ الصيغة التالية:[1]

$$y_i = D\alpha_i + X_i\beta + \varepsilon_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبشكل أكثر تفصيلا تحتوي المعادلة على:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & i & \cdots & 0 \\ \vdots & & & \\ 0 & 0 & \cdots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

وإذا وضعنا di المتغيرة الصورية المتعلقة بالفرد i نتحصل على:

$$Y = [Xd_1\, d_2 \cdots d_n] \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

*LSDV: Least Squares Dummy Variable.

[1]-William Green, **" Econometric Analysis "**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p.287.

ومن أجل تقدير نموذج المتغيرات الصورية لابد من النظر إلى عدد الوحدات، فإذا كان n كبيرة بالآلاف فإن عملية التقدير تتم عن طريق استخدام الانحدار المقسم، الذي يعالج مشكلة ازدياد عدد المتغيرات الصورية.

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة $D_{nT\times n}$ وبتجميع الأسطر نتحصل على:

$$y = D\alpha + X\beta + \varepsilon$$

ومنه فإن تقدير معالمβ لهذا النموذج يتم عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$b = [X'M_DX]^{-1}[X'M_DX]$$

مع: $$M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$$

والتي تمثل المصفوفة القطرية التالية:

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & \cdots & 0 \\ & \cdots & & & \\ 0 & 0 & 0 & \cdots & M^0 \end{bmatrix}$$

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كما التالي:

$$M^0 = I_T - \frac{1}{T}ii'$$

نستنتج من العلاقة السابقة أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع **MDY** و المتغير المستقل **MDX**، يكافئ تطبيق انحدار كل من $[y_{it} - \overline{y_i}]$ على $[x_{it} - \overline{x_i}]$ حيث تمثل $\overline{y_i}$ و $\overline{x_i}$ متوسط المشاهدات لشعاع العمودي ذات k سطر المتعلقة بالفرد i.

وعليه مما سبق، يمكن تقدير معالم المتغيرات الصورية عن طريق تجزئة معادلة الانحدار كالأتي:

$$D'D\hat{\alpha} + D'XD = D'Y$$

ومنه:

$$\hat{\alpha} = [D'D]^{-1}D'(Y - Xb)$$

وهذا يعني لكل فرد لدينا

$$\hat{\alpha} = \overline{y_i} - b'\overline{x_i}$$

تعطى مصفوفة التباين والتباين التقاربية المرافقة لمعلمةb كالتالي:

$$Est.Asy.Var[b]=s^2[X'M_DX]^{-1}$$

حيث:

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{t}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\alpha}_i)^2}{nT - n - k} = \frac{(y - M_DXb)(y - M_DXb)}{nT - n - k}$$

أما مصفوفة التباين التقاربية للأثر الفردي تعطى كما يلي:

$$Est.Asy.Var[\hat{\alpha}_i] = \frac{\sigma^2}{T} + \overline{x_i}'\{Asy.Var[b]\}\overline{x_i}$$

2- نموذج التأثيرات الثابتة الزمنية والفردية:

ويمكن أيضا توسيع نموذج المتغيرات الصورية **LSDV** ليشتمل أيضا على التأثيرات الخاصة بالزمن(y_t) Time-Specific Effect، وذلك بإضافة **T -1** كمتغير صوري خاص بالزمن إلى النموذج السابق، بالتالي تصبح الصيغة على الشكل التالي:[1]

$$y_{i,t} = \alpha_i + y_t + X'_{i,t}\beta + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

تحت القيد التالي:

$$\sum_{i=1}^{n}\alpha_i = \sum_{t=1}^{T} y_t = 0$$

وعليه من أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتغيرات كما يلي:[1]

[1] -William Green, Op- cit, p 291.

$$x_{it}^{*} = x_{it} - \bar{x}_i - \bar{x}_t + \bar{\bar{x}} \quad \text{و} \quad y_{it}^{*} = y_{it} - \bar{y}_i - \bar{y}_t + \bar{\bar{y}}$$

بحيث: $\bar{\bar{x}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} x_{it}$؛ $\bar{x} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{it}$؛$\bar{\bar{y}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} y_{it}$؛ $\bar{y} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} y_{it}$

وبالنسبة للثوابت الأخرى يتم الحصول عليها عن طريق المعادلات التالية:

$$\hat{\gamma}_t = (\bar{y}_t - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_t - \bar{\bar{x}})'b؛ \hat{\alpha}_i = (\bar{y}_i - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_i - \bar{\bar{x}})'b، \hat{\mu} = \bar{\bar{y}} - \bar{\bar{x}}'b$$

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b يتم الحصول عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقدير x_{it}^{*} كما يلي:

$$s^2 = \frac{\sum_{t=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x_{it}'b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

ثانيا – نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى σ_{ε}^2. ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة.[2]

صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ يعطى بالصيغة التالية:[3]

$$y_{i,t} = \alpha + X_{i,t}\beta + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

مع: $\varepsilon_{i,t} = \alpha_i + \mu_t + \mu_{i,t}$ ، i=1,2...N و t=1,2,...T

النموذج رقم (3) يكون عاماً على اعتبار أن الخطأ $\varepsilon_{i,t}$ يضم في آن واحد الأثر المحدد الفردي α_i والأثر المحدد للزمن μ_t ، هذه الآثار لها خصوصية وميزة العشوائية. الخطأ α_i تمثل وتخط عدم الأخذ

[1] -ibid. p 291.
[2] -Damodar N. Gugarati, **" économétrie "**, tradition de la 4e édition américaine par Bernard Bernier, université de pari1, académie militaire des Etats-Unis,2004. p675.
[3] -Alain Pirotte, **" Économétrie des données de panel: Théorie et application "**, Edition Economica, Paris, France, 2011, p.42.

بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، بالنسبة للمكون μ_t فإنه يلتقط المتغيرات التفسيرية المهملة التي تكون مشتركة بالنسبة لكل المفردات في الفترة T ويفترض أن المتغيرات التفسيرية تكون خارجية، الأخطاء العشوائية α_i، μ_t و $\mu_{i,t}$ في النموذج (3) تعتبر مستقلة وتوزيعها بشكل مطابق $\alpha_i \sim i.i.D(0,\sigma_\mu^2)$ و $\mu_t \sim i.i.D(0,\sigma_\mu^2)$، $\mu_{it} \sim i.i.D(0,\sigma_\mu^2) : i.iD(0,\sigma^2)$

توضح هذه الفرضيات أن التأثيرات الخاصة الفردية والزمنية العشوائية تكون خاصة لكل فرد ولكل فترة. في الأخير يكون حد الخطأ α_i، μ_t و $\mu_{i,t}$ متجانس وغير مرتبط (تغاير معدوم) والذي ينتج عنه أن الخاصية الفردية والزمنية تظهر فقط على مستوى تباين المتغيرة المفسرة $y_{i,t}$.

وليكن: $E|y_{i,t}| = \alpha + X_{i,t}\beta$

$$\operatorname{cov}(y_{i,t}, y_{i',t'}) = \begin{cases} \sigma_\varepsilon^2 & si \quad i = i' \quad t = t' \\ \sigma_\alpha^2 & si \quad i = i' \quad t \neq t' \\ \sigma_\mu^2 & si \quad i \neq i' \quad t = t' \\ 0 & si \quad i \neq i' \quad t \neq t' \end{cases}$$

أين: $\sigma_\varepsilon = \sigma_\alpha + \sigma_\mu$ مختلف قيم التغاير وتعني:

– من ناحية، عندما $i \neq i'$، $t \neq t'$ يكون الارتباط مستقلا عن زوج المفردات ومماثل بالنسبة لكل الفترات (يعني أن $\operatorname{cov}(y_{i,t}, y_{i',t'}) = \sigma_\mu^2$).

– من ناحية أخرى، فإن المفردات تكون متجانسة فيما بينها وبالنسبة لكل مفردة بين الفترات، لأن التباين اتجاهي حيث $\forall i,t, v|y_{i,t}| = \sigma_\varepsilon$

– في الأخير، كل مفردة لديها ارتباط ذاتي زمني والذي يكون مستقلا ويكون مماثلا بالنسبة لكل المفردات

$$\operatorname{cov}(y_{i,t}, y_{i',t'}) = \sigma_\mu^2 \quad si \quad i \neq i' \quad et \quad t \neq t'$$

انطلاقا من صيغة التغاير cov للمتغيرة المشروحة $y_{i,t}$ يعرف معامل الارتباط كالتالي:[1]

[1]- Alain Pirotte, op-cit, p43.

$$p = \frac{\mathrm{cov}(y_{i,t}, y_{i',t'})}{\mathrm{v}|y_{i,t}|} = \begin{cases} 1 & \text{si} \quad i = i' \quad t = t' \\ \frac{\sigma_\alpha^2}{\sigma_\varepsilon^2} & \text{si} \quad i = i' \quad t \neq t' \\ \frac{\sigma_\mu^2}{\sigma_\varepsilon^2} & \text{si} \quad i \neq i' \quad t = t' \\ 0 & \text{si} \quad i \neq i' \quad t \neq t' \end{cases}$$

من المساواة $\mathrm{cov}(y_{i,t}, y_{i',t'}) = \mathrm{cov}(\varepsilon_{i,t}, \varepsilon_{i',t'})$ تكون الأخطاء مرتبطة بالنسبة للمفردة وللفترة . مصفوفة التباين والتباين المشترك للأخطاء لا تساوي إذا $\sigma_\varepsilon^2 I_{NT}$ ،الذي ينتج عنه أن مقدر المربعات الصغرى العادية MCO يكون متقارب فإنه لا يعتبر أفضل مقدر خطي بدون تحيز لشعاع المعلمات

$$.\beta^T = (b_1 + b_2, \ldots., b_k)$$

ولتبسيط تقديم نموذج مكونات الخطأ، نتطرق فيما يلي ببساطة إلى حالة الخطأ التي تشتمل فقط على الآثار الفردية محددة α_i والخطأ العشوائي الاعتيادي $\mu_{i,t}$ وليكن:

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_{it} + \mu_{i,t} \ldots\ldots\ldots(5)$$

على افتراض أنه يتم تخصيص للخطأ التجزئة والتفكيك الموضح في الصيغة رقم (5) للنموذج رقم(4) يسمى نموذج الأصلي والعنصري ذو مركبات الخطأ .هذه التجزئة البسيطة فإنها شائعة الاستخدام في أعمال الاقتصاد التطبيقي على بيانات بانل . حيث أن المعلومة الإحصائية المتوفرة تفضل عادة البعد الفردي مقارنة بالبعد الزمني. إضافة إلى ذلك يتم رصد وإعداد في الغالب عينة ليست شمولية بالنظر إلى المجتمع المدروس. هذه المميزات تقود إلى الأخذ بعين الاعتبار الأثر الخاص بالأفراد α_i بالإضافة إلى الخطأ العشوائي الاعتيادي $\mu_{i,t}$.[1]

يتم استعمال هذا النوع من النماذج إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماماً بالمتغيرات المقدرة، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج هناك طريقتين للتقدير، المتمثلتين: في طريقة المربعات الصغرى

[1] -Alain Pirotte, op-cit, p.44.

المعممة وطريقة التفكيك الناتجة عن التقدير"ما بين الأفراد" والتقدير" داخل الأفراد" سنتطرق إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة و إلى كيفية اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي.[1]

1- طريقة التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) :

يعتبر مقدّر المربعات الصغرى المعمّمة(**GLS**) أحسن مقدّر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج، والذي يأخذ الشكل التالي:[2]

$$y_{i,t} = X'_{i,t}\beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{i,t}$$

مع افتراض: $E(\varepsilon_{i,t}) = E(u_i) = 0$ ، $E(\varepsilon_{i,t}^2) = \sigma_\varepsilon^2$ ، $E(u_{i,t}^2) = \sigma_u^2$

$$E(\varepsilon_{i,t}u_j) = 0, \forall i,t,j \quad ، \quad E(\varepsilon_{i,t}\varepsilon_{js}) = 0, t \neq s, i \neq j \quad ، \quad E(u_i u_j) = 0, i \neq j$$

حيث: u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة و I هو ثابت في الزمن .

ومن أجل المشاهدات T : نضع $\eta_{it} = \varepsilon_{it} + \mu_i$ والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث: $E|\eta_{it}^2| = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$ ، $E[\eta_{it}\eta_{is}] = \sigma_u^2, t \neq s$ ، $E[\eta_{it}\eta_{is}] = 0, \forall t \cap s, i \neq s$

وبوضع لكل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i : $\Sigma = E[\eta_i \eta_i']$ إذ:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 \\ & \cdots & & & \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix} = \sigma_u^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 i_T i_T'$$

وعليه، فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس nT هي:

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & \Sigma & 0 & \cdots & 0 \\ & & & \vdots & \\ 0 & 0 & 0 & \cdots & \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

[1] -Jerry A.Haussman, William E.Taylor, " Pannel Data uunobservable individual effects", Econometerica, Vol. 49, N°6, November 1981, p.1379.
[2] -Wiliam Green, op-cit, p.294.

وبالتالي فإن تقدير معالم النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى يعطى بالعلاقة التالية:

$$\hat{\beta}_{GLS} = \left(X'\Omega^{-1}X\right)^{-1}X'\Omega^{-1}y$$

ويتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي Ω ، يمكن إعادة كتابة مقدّر **GLS** على النحو التالي:

$$\hat{\beta}_{GLS} = \left(\sum_{i=1}^{n} X_i'\Omega^{-1}X_i\right)^{-1}\left(\sum_{i=1}^{n} X_i'\Omega^{-1}y_i\right)$$

كما يتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي ومعكوس للمصفوفة Ω وبحل المصفوفة نتحصل على:

$$\Omega^{-½} = I - \frac{\theta}{T}ii' \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

بحيث: $\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\left(T\sigma_u^2+\sigma_\varepsilon^2\right)^{½}}$

وبشكل عملي تحسب المقدرة **GLS** عن طريق تحويل البيانات إلى انحرافات جزئية:

$$y^* = \begin{bmatrix} y_{i1} - \theta\bar{y}_i \\ y_{i2} - \theta\bar{y}_i \\ \vdots \\ y_{iT} - \theta\bar{y}_i \end{bmatrix} \qquad X^* = \begin{bmatrix} X_{i1} - \theta\bar{X}_i \\ X_{i2} - \theta\bar{X}_i \\ \vdots \\ X_{iT} - \theta\bar{X}_i \end{bmatrix}$$

ومن ثم يجري انحدار y^* على X^*.

إلا أن مصفوفة التباينات $\sum$ غير معلومة وعند القيام بحساب هذه المصفوفة يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكن FGLS.

2- طريقة المربعات الصغرى المعمّمة المقدّرةFGLS:

توجد عدة طرق لتقدير التباينات σ_u^2 ، σ_ε^2 بحيث يتم في الخطوة الأولى الحصول على المقدرة σ_ε^2 أما الخطوة الثانية فتتمثل في استخدام هذه المقدرة في حساب المقدرة الأخرى σ_u^2 .

- تقدير σ_ε^2:

تتلخص طريقة الحصول على σ_ε^2 المقدّرة بالوصول إلى مقدّرة التباين لنموذج طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية **LSDV** كما في المعادلة(**3**) ، وبشكل أوضح يتضمن ذلك الحصول

على معلومات داخل كل مجموعة ***i*** "**Within−Groups**" للتخلص من عدم التجانس غير المشاهد الخاص بكل وحدة وتدعى بالتأثيرات العشوائية الخاصة، يتم ذلك وفق المعادلتين التاليتين:[1]

$$y_{i,t} = \alpha + \beta' X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\bar{y}_{i,t} = \alpha + \beta' \bar{X}_i + \bar{\varepsilon}_{i,t} + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

ولحساب الانحراف عن متوسط الوحدات نقوم بالفرق بن المعادلتين:

$$y_{i,t} - \bar{y}_{i,t} = \beta' [X_{i,t} - \bar{X}_i] + [\varepsilon_{i,t} - \bar{\varepsilon}_{i,t}]$$

كما يجري تقدير النموذج بطريقة **OLS** على **nT** مشاهدة وتستخدم بواقي الانحدار للحصول على مقدرة التباين σ_ε^2 كما يلي:

$$\sigma_\varepsilon^2 = s_{LSDV}^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} (e_{it} - \bar{e}_i)^2}{(nT - n - K)}$$

- تقدير σ_u^2:

تقدير قيمة σ_u^2 يتم بحساب تباين النموذج الإجمالي وبالتالي الحصول على:

$$p\lim S_{pooled}^2 = p\lim \frac{e'e}{nT-K-1} = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 \Rightarrow \hat{\sigma}_u^2 = S_{pooled}^2 - S_{LSDV}^2$$

المطلب الثالث: اختبارات التحديد

تتمثل أول خطوة على عينة مكونة من بيانات بانل في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات. والذي يفرض ضرورة اختبار تقارب معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي وهذا يعتبر على مستوى" الاقتصاد القياسي"، أما على"المستوى الاقتصادي "فإن اختبارات التحديد تعود إلى التحقق ما إذا أمكن افتراض أن النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات أو العكس إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة. من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد والتي تتمثل فيما يلي:[2]

[1] -Wiliam Green, op-cit, p.294.
[2] -Madala, G.S, **" Limited dependent variable models using panel data "**, The journal of Human Resource Vol.22, No.3, Summer, 1987, p315.

أولا – اختبارات التجانس لـHsiao (1986):

إذا اعتبرنا النموذج التالي:[1] $y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$ .....(1)

حد الأخطاء $\varepsilon_{i,t}$ يفترض أنها مستقلة ومتماثلة التوزيع (i.i.D) بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_i^2، كما يفترض أن المعلمات α_i β_i في النموذج يمكن أن تختلف في البعد الفردي و أنها ثابتة في الزمن . عند هذا المستوى هناك عدة صيغ ممكنة على النحو التالي:

– تطابق الثوابت α_i وشعاع المعلمات β_i بحيث: $\alpha_i = \alpha$، $\forall i \in [1,N]\ \beta_i = \beta$. فيكون لدينا نموذج بانل متجانس.

– الثوابت α_i وشعاع المعلمات β_i تكون مختلفة حسب الأفراد، فيكون لدينا عدد Nنموذج مختلف.

– الثوابت α_i تكون متطابقة $\forall i \in [1,N]\ \alpha_i = \alpha$ ، بينما أشعة المعلمات β_i تختلف بين المفردات . في هذه الحالة، كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، يكون لدينا عدد Nنموذج مختلف.

– شعاع المعلمات β_i متطابقة $\forall i \in [1,N]\ \beta_i = \beta$ في حين الثوابت α_i تختلف حسب المفردات نحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

لتميز هذه الحالات المختلفة ولتحديد نموذج بانل نلجأ إلى اختبار التجانس، يجب إتباع الخطوات العامة للاختبار المقترحة من قبلHsiao (1986)،موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4-1: خطوات اختبار التجانس لـHsiao (1986)

[1]-Hsiao. C, 1986, **" Analysis of Panel Data "**, Econometric Society Monographs N°11Cambridge University Press, p 50.

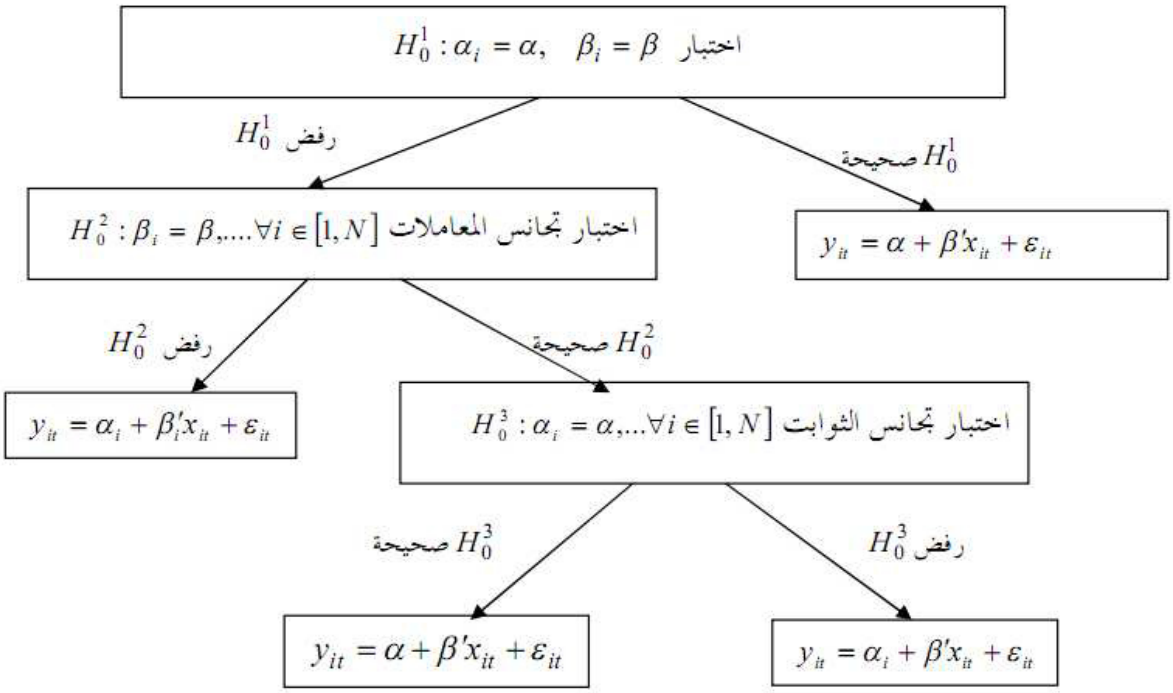

Source: Hsiao. C, 1986, **" Analysis of Panel Data "**, Econometric Society Monographs N°11 Cambridge University Press, p 50.

الخطوة الأولى: اختبار التجانس العام

تتمثل الخطوة الأولى في اختبار فرضية بنية التجانس العام القائمة على تطابق الثوابت α_i وتماثل شعاع المعاملات β_i ، بحيث أن:[1]

$$H_0 : \beta_i = \beta \quad \alpha_i = \alpha \ \forall i \in [1, N]$$

$$H_0 : \exists (i, j) \in [1, N] \beta_i \neq \beta_j \quad \alpha_i \neq \alpha_j$$

نستخدم إذن إحصائية Ficher لاختبار ويرمز لها بـ $_1$ المقدمة لاختبار التجانس الكلي للنموذج(1)

والتي تتبع توزيع Fisher مع $(N-1)(K+1)$ ودرجة حرية $(NT-N)(K+1)$ ، يتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)}{SCR_1} \times \frac{(NT-N)(K+1)}{(N-1)(K+1)}$$

[1]- Regis Bourbonnais, **" économetrie "**, 7ème édition, Donod, Paris, 2009, p.332.

حيث:

SCR_1 يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1) و $SCR_{1,c}$ يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج.

نتائج هذا الاختبار فقد تكون إما:

- قبول الفرضية H_0 للتجانس وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانل المتجانس كليا أي:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta' X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

- رفض فرضية العدم، ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_i .

الخطوة الثانية: اختبار تجانس المعلمات

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات لـ kمركبة للأشعة β_i.

$$H_0 : \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

$$H_0 : \exists (i, j) \in [1, N] \beta_i \neq \beta_j$$

إذن إحصائية **Fisher** (F_2)لتجانس المعاملات β_i تتبع توزيع **Fisher** مع $(N-1)K$ ودرجة حرية$(NT-N)(K+1)$، بحيث تأخذ الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{2,c} - SCR_1)}{SCR_1} \times \frac{(NT-N)(K+1)}{(N-1)K}$$

نتائج هذا الاختبار فقد تكون إما:

- رفض الفرضية H_0 لتجانس المعاملات β_i

يتم رفض إذا بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت فقط متطابقة بين المفردات:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

يتم تقدير معلمات الأشعةī باستخدام النماذج المختلفة مفردة لمفردة.

- قبول فرضية العدم لتجانس المعاملات β_i فإنه يحتفظ بنموذج بانل ويتم البحث إذن في الخطوة الثالثة على تحديد اختبار.

الخطوة الثالثة: تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية

تعتمد الخطوة الثالثة والأخيرة على تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_i المشتركة لكل المفردات:[1]

$$H_0 : \alpha_i = \alpha \ \forall i \in [1,N]$$

$$H_0 : \exists (i,j) \in [1,N] \quad \alpha_i \neq \alpha_j$$

في ظل فرضية العدم، يتم وضع $\beta_i = \beta$: مع فرضية الاستقلالية، إعداد إحصائية Ficher لاختبار (N−1 قيد خطي .هذه الإحصائية تتبع قانون Ficher مع $(N-1)$ $(N(T-1)-K)$ درجة حرية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,C} - SCR_{2,C})}{SCR_{2,C}} \times \frac{(N(T-1)-K)}{(N-1)}$$

ثانيا – اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange):

الحالة الأولى: اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الأفراد):

يعتمد تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي المقترح من طرف كل من Breusch و Pagan (1980). على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث اختبار فرضية العدم والبديلة كما يلي :[2]

$$H_0 : \sigma_u^2 = 0 \ \left(corr\left[\eta_{i,t}\eta_{i,t}\right] = 0\right)$$

$$H_1 : \sigma_u^2 \neq 0$$

إحصائية الاختبار معرفة كالتالي:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it})^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2} - 1\right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة.

الحالة الثانية: اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الزمن):

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نتبع نفس الخطوات السابقة، غير أن اختبار فرضية العدم والبديلة تكون كالأتي:[3]

[1] -Alain Pirotte, op-cit, p.73.
[2] -SEVESTRE Patrick, Econonmétrie des données de panel, (France : Dunod, 2002).p70.
[3]- Wiliam Green, op-cit, p 299

$$H_0 : \sigma_\lambda^2 = 0$$

$$H_1 : \sigma_\lambda^2 \neq 0$$

يتم الاختبار عن طريق حساب الكمية التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(n-1)}\left(\frac{\sum_{t=1}^{T}(\sum_{i=1}^{n}\hat{u}_{it})^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2} - 1\right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

والتي تتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه.

ثالثا – اختبار هوسمان (Hausman) :

في حالة الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية يستخدم اختبار Hausman (1978)، وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman ، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية. فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة . بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة. وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:[1]

$$\begin{cases} H_0 : E(\alpha_i / X_i) = 0 \\ H_1 : E(\alpha_i / X_i) \neq 0 \end{cases}$$

H_0:هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، في هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **GLS**.

H_1: وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، في هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**.

يعطى اختبار **Hausman** بالعلاقة التالية:

[1] -Wiliam Green, op-cit, p.300.

$$w = \left(\hat{b}_{LSDV} - \beta_{GLS}\right)'\left[Var\left(\hat{b}_{LSDV}\right) - Var\left(\hat{\beta}_{GLS}\right)\right]^{-1}\left(\hat{b}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS}\right)$$

حيث $\left(\hat{b}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS}\right)$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

و $Var(\hat{b}\ ) - Var(\hat{\beta}_{GL})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

تتبع w في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية $K-1$ أي عدد المتغيرات المستقلة باستثناء الحد الثابت. وبمقارنة القيمة المحسوبة لـw مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

المطلب الرابع: اختبار جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل

يكمن دور اختبار الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن على بيانات البانل في تفادي التقدير الزائف بين المتغيرات ومعرفة اتجاه السببية بينها.

أولا – اختبار جذر الوحدة

1 – اختبار Chu و Levin Lin (2002):

الاختبار الأول الذي يعرض للدراسة هو اختبار Levin، Lin و Chu (LLC)، ويستند هذا الأخير على افتراضين رئيسيين : تجانس الجذر الانحدار الذاتي ولكن أيضا الاستقلال بين الأفراد وقد كانت انطلاقتهم مأخوذة مباشرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع Dickey–Fuller الصاعدة (ADF). ويوجد نتيجة لذلك ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة:[1]

النموذج 1: $\Delta y_{i,t} = p y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{p_t} \gamma_{i,s}\, \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$

النموذج 2 : $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \Delta y_{i,t} + p y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{p_t} \gamma_{i,s}\, \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$

النموذج 3 : $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \Delta y_{i,t} + p y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{p_t} \gamma_{i,s}\, \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$

أين: $\mu_{i,t} \sim \text{i.i.d}(0, \sigma_{\mu,i})$ بالنسبة i=1,2….,N. وتتميز هذه النماذج من الشكل الذي تتخذه، المكونات المحددة .تصاغ الفرضيات العدم على النحو التالي:

[1]- Levin. A, Lin. C and Chu. C, **" Unit root test in panel data: asymptotic and finite sample properties "**, Journal of Econometrics 108, 2002, p.24.

الفرضية (1) :

$$H_0: p = 0$$

$$H_1: p < 0$$

الفرضية (2) :

$$H_0: p = 0 \quad et \quad \alpha_i = 0 \qquad \forall i = 1, \dots N$$

$$H_1: p < 0 \quad et \quad \alpha_i \in R \qquad \forall i = 1, \dots N$$

الفرضية (3):

$$H_0: p = 0 \quad et \quad \beta_i = 0 \qquad \forall i = 1, \dots N$$

$$H_1: p < 0 \quad et \quad \beta_i \in R \qquad \forall i = 1, \dots N$$

ويجدر بالذكر بأن فرضية العدم في النموذجين (2) و (3)هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات البانل $(p_1 = p = 0)$مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة $(\alpha_i = 0)$، أما النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج (2) مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل$(\beta_i = 0)$.

2 – اختبار Im، Pesaran و Shin (2003):

اقترح Im، Pesaran و Shin (IPS) إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام بيانات بانل لتخفيف القيود المفروضة في اختبار LLC ويندرج أيضاً اختبار IPS في نماذج الجيل الأول، نجد IPS يركزون على فحص الديناميكيات المختلفة لكل مفردة. وبشكل أخر، تبقى فرضية العدم تتعلق دائماً بوجود جذر الوحدة، بالمقابل في ظل الفرضية البديلة H_1يكون لدينا حالتين:[1]

$$H_1: \begin{cases} p_1 < 0 \quad pour & i = 1,2, \dots N_1 \\ p_1 = 0 \quad pour & i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots N \end{cases}$$

[1]-Im. K, Pesaran. M and Shin Y, **"Testing for unit roots in heterogeneous panels"**, Journal of Econometrics 115, 2003, p.53.

مع: $\lim_{N\to\infty}(N_1/N)=\varphi$ أين $0<\varphi\leq 1$. حيث تدمج الفرضية إذن عدم التجانس المحتمل للمعلمة الانحدار المتغير المبطأ Autorégressif ، إحصائية الاختبار المقترحة من قبل IPS مناظرة لمتوسط الإحصائية الفردية لـDickey–Fuller الصاعد (ADF) ،ليكن: $\bar{t}=\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}t_{p_{iT}}$.

حيث $t_{p_{iT}}$الإحصائية الفردية الإحصائية الفردية المرتبطة بالفرضية العدم $H_0:p_1=0$ بالنسبة لـ i مفردة فيما يخص الفرضية H_1.في ظل فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، يشير IPS أن هذه الإحصائية المتوسطة تتبع القانون الطبيعي في حالة $T.N\to\infty$.وبناءا على ذلك قاموا بتعريف إحصائية معيارية Z_{IPS} ،متقاربة نحو القانون الطبيعي $N(0,1)$ ،حيث:[1]

$$Z_{IPS}=\frac{\sqrt{N}\left(\bar{t}-\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}E\left[t_{p_{iT}}\right]\right)}{\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}V\left[t_{p_{iT}}\right]}}\,(T,N\to\infty)_{seq}\Rightarrow N(0,1)$$

حيث قيم $E[.]$ والتباين $V[.]$ تحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني T ودرجة الانحدار p_i.

3 – اختبار Maddala و Wu (1999):

هذا الاختبار هو عبارة عن اختبار fisher وقد تم توضيحه بشكل عام من طرف **اختبار** Maddala و Wu (MW)، بحيث أن مبدأ هذا الاختبار بسيط ويعتمد على تركيبة من مستويات المعنوية **(p–value)** لـ **N** اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة. ليكن: $p_{i=F(G_{iTi})}$ ،قيم **(p–value)** لاختبار جذر الوحدة للمفردة i. $F[.]$، دالة الكثافة للإحصائية الفردية G_{iTi}بالنسبة للبعد الزمني T_i.

الإحصائية MW تكتب بالصيغة التالية : $p=-2\sum_{i=1}^{N}ln\ p_i$

في ظل فرضية استقلالية الإحصائيات الفردية، تتبع الإحصائية MW توزيع كاي تربيع بدرجة حرية $2N$، في حالة $T\to\infty$ بالنسبة N محددة .فإذا كانت أكبر من قيمة كاي تربيع بدرجة حرية $2N$ عند مستوى خط أ% ، يتم رفض فرضية العدم للجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الأفراد.

يعتبر اختبار (MW) مثل اختبار IPS بحيث أنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة واعتبروا جذر الانحدار الذاتي غير متجانس بين الأفراد، غير أن Choi (2001) اقترح استعمال إحصائية موحدة

[1] -Alain Pirotte, op-cit, p.215.

في حالة كون حجم العينة **N** مرتفع، وهي معرفة على النحو التالي : $p_s = \frac{1}{2\sqrt{N}}\sum_{i=1}^{N}[-2\ln p_i - 2]$ في حالة $T \to \infty$، ثم $N \to \infty$ هذه الإحصائية تتبع توزيع القانون الطبيعي $N(0,1)$.

ثانيا – اختبارات التكامل المتزامن:

في حالة عدم الاستقرارية، يمكن لهذه الاختبارات تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تطور المتغير التابع . إذا كانت العلاقة تتضمن المتغيرات غير مستقرة، وعند القيام بالاستدلال الإحصائي على واحد أو أكثر من المعلمات النموذج، ينبغي أن تتم مراعاة وجود أو عدم وجود علاقة تكامل متزامن. إلى أن الإحصائيات المعتادة للاختبارات تكون لها توزيعات غير متقاربة في ظل وجود ارتباطات زائفة.[1]

1-اختبار Pedroni:

اقترح Pedroni (1999-2004) ،سبعة اختبارات للكشف واثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث تأخذ البعض منها عدم التجانس الفردي. لذلك يبدأ تطبيق هذه الاختبارات بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل حيث:[2]

$$y_{i,t} = d_{i,t} + x_{i,t}b_i + \mu_{i,t} \ldots\ldots\ldots(1)$$

$d_{i,t}$ في الغالب دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة1، $x_{i,t}$ شعاع K متغيرة تفسيرية من المفترض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى(1).

عمل Pedroni على تطوير مجموعتين من الإحصائيات:

- إحصائيات التكامل لبانل.(P) Panel cointegration statistics
- إحصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن(m) Group mean cointegration statistics

[1] -Kao. C, **" Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data"**, Advances in Econometric, 90, 1999, p.44.
[2]- Pedroni. P**, " Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis"**, Econometric Theory, 20, 2004, p.597.

في الحالتين، تتمثل فرضية العدم في غياب التكامل المتزامن: $H_0: p_i = 1 \quad \forall i$ بحيث p_i تناظر المعامل في الانحدار التالي: $\hat{\alpha}_{i,t} = p_i \hat{\alpha}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

تمثل $\hat{\alpha}_{i,t}$ بواقي النموذج(1)، هاتين الفئتين من الاختبارات تختلف من حيث صياغة الفرضيات البديلة حيث تأخذ الشكل التالي: $\begin{cases} H_1^p: p_i = p < 1, \forall i \\ H_1^m: p_i = p < 1, \forall i \end{cases}$

يوضح Pedroni، بأنه في حالة $T \geq 100$ أن قوة هذه الاختبارات تكون كافية، غير أنه في حالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر $T < 20$ بمعنى أخر إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوى $\alpha\%$، يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن،كما يشير Pedroni بوضوح إلى كيفية حساب إحصائيات هذه الاختبارات المعلمية وغير المعلمية.[1]

2- اختبار Johansen:

يقترح كل من Groen and Kleibergen سنة 2003 استخدام مقدّرات الإمكان الأعظم لتطوير اختبار التكامل المتزامن في نموذج تصحيح الأخطاء لأشعة الفرديات، بحيث يفترض بأن رتبة التكامل المتزامن هي نفسها في كافة فرضيات السلة كما أنه يقوم على أساس الاختبارات المقدمة من قبلJohansen، ونفرض أن:[2]

$$\overline{LR}(r/k) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n} LR_i(r/k)$$

حيث:

r هي رتبة التكامل المتزامن، أما الاختبار المقترح فهو اختبار الفرضية العدمية لوجود علاقات تكامل متزامن$(r = 0,1 \dots k-1)$ من خلال تكوين الإحصائية التالية:

$$\frac{\overline{LR}(r/k) - E[\overline{LR}(r/k)]}{V[\overline{LR}(r/k)]}$$

والتي تتبع توزيع طبيعي مقارب عندما تتجه $T, N \to \infty$.

المبحث الثالث: التحليل القياسي

[1]- ibid. p 601

[2] -Groen. J, Kleibergen. F, 2003, **" likelihood-based cointegration analysis in panels of vector error correction models "**, Journal of business and economic statistics, 21 (2), p 295 - 318.

بعد تناول الجانب النظري لمشكلتي البطالة والتضخم والعلاقة المحتملة بينهما، من خلال استعراض نظري لكل من البطالة والتضخم على حدا، ثم التطرق إلى العلاقة النظرية والتجريبية التي تربط بينهما . وأيضا بعد الدراسة التحليلية لكل من المتغيرين في اقتصاد دول المغرب العربي والتعرف على أهمية نماذج بانل، نحاول في هذا المبحث تطبيق هذه التقنية من اجل تبيان طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي والكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلاتهما، من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية لمواجهتهما.

وللوصول إلى ذلك سوف نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف أولا على الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها، أما الجزء الثاني فسيتم عرض النموذج المستخدم مع وصف شامل للمتغيرات الداخلة في النموذج، بالإضافة إلى التعريف بعينة الدول التي ستجري عليها الدراسة، ثم نشرع بعد ذلك من خلال الجزء الثالث في دراسة استقرارية بيانات البانل وكذلك العلاقات الموجودة فيما بينها، و تقدير النموذج وتفسير وعرض النتائج .

المطلب الأول :الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها

على الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة والتي تناولت موضوع العلاقة بين البطالة والتضخم والتي قامت باختباره عن طريق استخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي، إلا أنه لا يوجد اتّفاق بشكل كامل بين نتائج هذه الدراسات. فبعضها توصل إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، والبعض الآخر كانت نتائجه تشير إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم إما أن تكون ضعيفة أو غير معنوية(في الأجل القصير أو لا تكون).

ومن ثم فان الهدف الرئيسي في هذه المرحلة من الدراسة هو قياس العلاقة بين البطالة والتضخم باستعمال سلة من البيانات لعينة متكونة من دول المغرب العربي الخمس(05)، باعتبارها تمثل تكتلا جغرافيا و إقليميا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية2018 بناء على البيانات والمعطيات المتوفرة وذلك للإلمام بأكبر قدر من المعلومات.

المطلب الثاني: النموذج المستخدم

تتمثل الخطوة الأولى في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات وذلك بالاعتماد على اختبارات التجانس لـ Hsiao(1986) والتي تم التطرق إليها سابقا، وبعدها ننتقل إلى دراسة الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن لمتغيرات النموذج، ثم نقوم بإجراء مختلف الاختبارات للوصول إلى النموذج المناسب لتقدير نماذج بيانات البانل والتي من خلالها سيتم التحليل القياسي لطبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم.

أولا–االنموذج المستخدم:

لدراسة علاقة البطالة بالتضخم يتم استخدام دالة التضخم التالية:

$$Y = f(CHOM, GDPG, POP, GOV, M2, IMP, INV)$$

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز $X_{i,t}$ كما يلي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$t = 1,2 \dots, T \qquad i = 1,2 \dots, N$$

حيث:

$y_{i,t}$: يمثل المتغير التابع معدل التضخم للدولة i وفي الفترة t .

α_i :ترمز للتأثير الخاص بكل دولة وهذا التأثير يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Hausman.

β: متجه عامودي $K \times 1$ للمعلمات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.

$X_{i,t}$: تمثل المصفوفة $Tn \times K$ للمتغيرات المستقلة المؤثرة على معدل التضخم للدولة i وفي الفترة t .

$\varepsilon_{i,t}$: متجه عامودي $Tn \times 1$ لحد الخطأ العشوائي للبلد i وفي الفترة t .

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد $n = 5$ من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 5 دول من المغرب العربي، في نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t = 39$ من الفترات فهي

بذلك تغط ي الفترة السنوية t من 1980 إلى غاية 2018، بالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل$(T \times n)$ هو 195 مشاهدة.

الجدول رقم 4-1:المتغيرات المستعملة في الدراسة

الرمز	اسم المتغير
Y	معدل التضخم ويرمز له بـ (INF) وهو يمثل المتغير التابع
GDPD	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
CHOM	معدل البطالة
POP	معدل النمو السكاني
GOV	معدل نمو الإنفاق الحكومي
M2	معدل نمو الكتلة النقدية
IMP	معدل الواردات
INV	معدل الاستثمار المحلي الإجمالي

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على متغيرات النموذج محل الدراسة.

تنوعت مصادر بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية، بحيث تم اقتباسها من مصادر متعددة تمثلت في :البنك الدولي(WDI) ،صندوق النقد الدولي(IFS) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ،إحصاءات أطلس بيانات العالم (Knoema) ،مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(SESRIC) ومركز بحوث العلوم الاقتصادية بليبيا.

ثانيا- المتغيرات المستعملة في الدراسة:

تمّ الاعتماد في دراستنا القياسية على قاعدة البيانات المدمجة بانل(مقطع عرضي وسلاسل زمنية) متمثلة في خمسة (05) دول وهي: الجزائر، المغرب،تونس، ليبيا وموريتانيا مكونة في ذلك ما يسمى بدول المغرب العربي. من خلال الدراسات السابقة تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة من أجل تحديد وتقييم طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الدول محل الدراسة، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

– **معدل التضخم:** هو المتغير التابع، مقاس بمستوى العام لأسعار المستهلكين، يعبر عن الظاهرة المراد دراستها، إذ يعتبر أحد أبرز الظواهر في المغرب العربي والشغل الشاغل لكل دول هذه المنطقة.

– **معدل البطالة:** تشير بعض الدراسات القياسية والنظرية أن المعدلات المرتفعة من البطالة لها تأثير ايجابي على التضخم والعكس صحيح ، في حين يرى البعض الأخر أنه لا يوجد أي تأثير لا سلبي ولا ايجابي لمعدلات البطالة على التضخم.

– **معدل النمو السكاني:** ويمثل التغير الذي يحدث في حجم السكان خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فالزيادة في حجم السكان يقابلها الزيادة في الطلب على السلع والخدمات مع وجود سياسة غير واضحة لامتصاص هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

– **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** يشير إلى مقدار التغير في الرفاهية طوال فترة الدراسة، تشير بعض الدراسات القياسية والنظرية إلى أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، في حين يرى البعض الأخر أنه لا يوجد علاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي.

– **معدل نمو الإنفاق الحكومي:** الإنفاق الوطني يزيد في الطلب الفعال (السلع الاستهلاكية) الذي من شأنه أن يخلق ضغطا على عرض السلع يؤدي لا محالة إلى خلق عجز الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

– **معدل نمو الكتلة النقدية:** يشير إلى مقدار التغير في عرض الكتلة النقدية، تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم، فمنهم من يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة.

– **معدل الواردات:** يشير إلى مقدار التغير في حجم الواردات، فالتغير الذي يطرأ على أسعار السلع في الأسواق العالمية يؤثر على أسعار السلع المحلية. فارتفاع الأسعار دوليا يؤدي إلى حدوث تضخم مستورد.

– **معدل الاستثمار المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المتغير نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إذ يعتبر أهم عنصر في عملية إنتاج السلع والخدمات.

الجدول رقم 4-2 :متغيرات الدراسة

المتغير	تعريف ووصف المتغير	مصدر البيانات
INF	معدل التضخم مقاس على أساس المستوى العام لأسعار المستهلكين CIP .	إحصاءات البنك الدولي(WDI) و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
CHOM	معدل البطالة و المعبر عنه معدل نمو إجمالي القوى العاملة.	إحصاءات البنك الدولي(WDI) و ،صندوق النقد الدولي(IFS) .
GDPG	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	إحصاءات البنك الدولي(WDI) ،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
POP	معدل النمو السكاني	إحصاءات البنك الدولي(WDI)
GOV	معدل نمو الانفاق الحكومي والمعبر عنه بمعدل نمو إنفاق الاستهلاك النهائي الحكومي.	إحصاءات أطلس بيانات العالم (Knoema)و مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(SESRIC)
M2	معدل نمو الكتلة النقدية والمعبر عنه بمعدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع.	إحصاءات البنك الدولي (WDI) ومركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(SESRIC)
IMP	معدل نمو الواردات	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)و مركز بحوث العلوم الاقتصادية بليبيا
INV	معدل نمو الاستثمار المتمثل في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت.	إحصاءات أطلس بيانات العالم (Knoema).

المصدر :من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث : خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

يعرض هذا الجزء من الدراسة مراحل عملية التقدير على عينة من بيانات البانل متكونة من خمس (5) دول متمثلة في دول المغرب العربي على امتداد الفترة 1980-2018.

أولا- تقدير النموذج:

1- الإحصاء الوصفي:

بداية نقوم باستعراض وصفي لمتغيرات الدراسة، حيث نلخص أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-3:الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

Minimum	Maximum	Std.Dev	Median	Mean	Variables
-9.800000	31.60000	5.192569	4.700000	5.772821	**INF**
8.910000	31.84000	4.560892	14.55000	15.28108	**Chom**
-62.08000	123.1400	10.77224	3.290000	3.419385	**GDPG**
0.550000	3.910000	0.770639	1.950000	1.999744	**POP**
-172.0000	137.7700	22.98192	3.000000	4.199282	**GOV**
-7.890000	54.05000	8.244654	11.68000	11.77415	**M2**
-54.80000	112.0000	16.09315	4.000000	4.193846	**IMP**
-113.0000	112.1000	19.21892	3.300000	3.145538	**INV**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews9 .

يوضح الجدول أعلاه أهم المقاييس الإحصائية الوصفية المستخدمة في تحليل متغيرات الدراسة القياسية (مقاييس النزعة المركزية:الوسط الحسابي والوسيط، مقاييس التشتيت:الانحراف المعياري) لمتغيرات النموذج القياسي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج خاصة للمتغيرين الرئيسيين للدراسة (معدل التضخم INF ومعدل البطالة CHOM) وكانت كالتالي:

1- **معدل التضخم:** تتميز بيانات معدل التضخم في دول المغرب العربي بعدم التشتت إذ بلغ متوسطها الحسابي حوالي5.77 % بانحراف معياري قدر بـ5.19% ، مما يدل على بقائها حول متوسطها الحسابي وهذا ما يجعل من بيانات التضخم لدول المغرب العربي أكثر تماثلا واتساقا.

2- **معدل البطالة:** تتميز بيانات معدل البطالة في دول المغرب العربي بالتشتت وانحرافها عن متوسطها الحسابي بحيث قدر انحرافها المعياري بـ4.5%وهو يقل عن متوسطها الحسابي الذي يساوي15.28%، وقد يرجع هذا التشتت إلى معدلات البطالة المتطرفة التي شاهدتها خاصة في الثمانينات.

2- الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحليل طبيعة واتجاه العلاقة مابين المتغيرات محل الدراسة، يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم4-4:مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

INV	IMP	M2	GOV	POP	GDPG	Chom	INF	
							1.000000	INF
						1.000000	0.361160	Chom
					1.000000	-0.033706	-0.071493	GDPG
				1.000000	-0.058106	-0.024898	0.404719	POP
			1.000000	-0.165159	0.443868	0.1105659	-0.131701	GOV
		1.000000	0.093715	0.022254	0.029789	0.141815	0.212941	M2
	1.000000	-0.002125	0.151797	-0.152356	0.513457	-0.081213	-0.163082	IMP
1.000000	0.650936	0.130993	0.047773	-0.048559	0.541373	-0.148149	-0.059265	INV

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط إيجابية ما بين المتغير التابع (معدل التضخم) و المتغيرات التفسيرية وهم: معدل البطالة(Chom)،معدل النمو السكاني(POP)ومعدل نمو الكتلة النقدية(M2) بمعاملات ارتباط قدرها (0.36)،(0.40)و(0.21)على التوالي.

- وجود علاقة ارتباط إيجابية و ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المفسر (معدل نمو الواردات IMP) والمتغير التفسيري معدل نمو الاستثمار (INV)بمعامل ارتباط(0.65).

- وجود علاقة ارتباط إيجابية و ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المفسر (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPG) ومتغيرين مفسرين وهما: معدل نمو الاستثمار(INV) و معدل نمو الواردات (IMP) بمعاملات ارتباط قدرها (0.54)و(0.51) على التوالي.

- وجود ارتباط سلبي مابين ما بين المتغير التابع (معدل التضخم) و المتغيرات التفسيرية التالية: معدل نمو الاستثمار (INV)،معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG)،معدل الإنفاق الحكومي (GOV) ومعدل نمو الصادرات(IMP)، و تقدر معاملات الارتباط بـ(-0.05)،(-0.07)،(-0.13)و(-0.16) على التوالي.

3- استقرارية السلاسل الزمنية:

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، وهذا بالاستعانة باختبارات LLC ، IPS، Fisher-ADF و تطبيقها على كل متغيرة على حدى وبطريقة آلية توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم4-5:نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

ADF		IPS		LLC			
Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic		
0.0404	18.9869	0.0199	-2.05658	0.0506	-1.63913	عند المستوى: I(0)	INF
0.0000	104.328	0.0000	-10.5588	0.0000	-8.63909	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.2852	11.9976	0.3305	-0.43859	0.1877	-0.88631	عند المستوى: I(0)	Chom
0.0000	76.3150	0.0000	-7.93737	0.0000	-8.15627	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.0000	79.8951	0.0000	-8.18503	0.0000	-6.32621	عند المستوى: I(0)	GDPG
/	/	/	/	/	/	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.0000	63.4052	0.0000	-6.67392	0.0000	-9.76175	عند المستوى: I(0)	POP
/	/	/	/	/	/	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.0000	54.2413	0.0000	-5.64949	0.0094	-2.34898	عند المستوى: I(0)	GOV
/	/	/	/	/	/	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.0000	39.5525	0.0000	-4.47484	0.0000	-5.21041	عند المستوى: I(0)	M2
/	/	/	/	/	/	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.0000	70.3792	0.0000	-7.45267	0.0000	-5.48561	عند المستوى: I(0)	IMP
/	/	/	/	/	/	عند التفاضل الأول: I(1)	
0.0000	54.5785	0.0000	-5.93061	0.0000	-6.37687	عند المستوى: I(0)	INV
/	/	/	/	/	/	عند التفاضل الأول: I(1)	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9 .

يوضح الجدول أعلاه أن المتغيرات (INV، IMP، M2، GOV،POP،GDPG) هي مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى I(0) في كل الاختبارات التي أجريت عليها وهذا ما يدل على رفض فرضية العدم لوجود جذور الوحدة، أما المتغيرات المتفاضلة من الدرجة الأولى عند التفاضل الأول I(1) هي (Chom،INF).

4- دراسة علاقات التكامل المتزامن:

من خلال النتائج السابقة وجدنا بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة وهذا يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار Pedroni ، لنحصل على النتائج التالية.

جدول رقم 4-6: نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك

الاختبارات المرجحة(Weighted)		الاختبارات			
Prob	Statistic	Prob	Statistic	الاختبارات الجزئية	
0.0211	2.032408	0.0032	2.723288	إحصائية V Stat	
0.0000	-4.507486	0.0039	-2.658791	إحصائية Rho	

	إحصائيةPP	-2.460505	0.0069	-3.920474	0.0000
داخل الدول	إحصائيةADF	-1.947795	0.0257	-2.306476	0.0105
بين الدول	إحصائيةRho	-3.130792	0.0009		
	إحصائيةPP	-3.538419	0.0002		
	إحصائيةADF	-2.147036	0.0159		

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9 .

يشير الجدول أعلاه إلى أن كل الاختبارات الجزئية احتمالهم أقل من مستوى معنوية 5% وعليه ترفض الفرضية العدمية و تُقبل الفرضية البديلة ، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذين المتغيرين.

5- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

يتم تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM ،نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-7:نتائج تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

	نماذج التقدير					
	PRM		FEM		REM	
المتغيرات	Coeff	Prob	Coeff	Prob	Coeff	Prob
C	-6.605885	0.0000	-7.843597	0.0000	-7.492387	0.0000
Chom	0.410874	0.0000	0.469377	0.0000	0.451689	0.0000
GDPG	0.023071	0.5669	0.011769	0.7650	0.014369	0.7135
POP	2.541107	0.0000	2.828268	0.0000	-0.021626	0.1646
GOV	-0.029177	0.0672	-0.019438	0.2151	2.764464	0.0000
M2	-0.099629	0.0108	0.077141	0.0445	0.081730	0.0321
IMP	-0.035137	0.1859	-0.022323	0.3909	-0.025147	0.3307
INV	0.011601	0.6233	0.004687	0.8397	0.006209	0.7873
معامل التحديد R^2	0.345457		0.397778		0.322688	
إحصائيةDW	0.726181		0.748693		0.741433	
احتماليةFisher	0.000000		0.000000		0.000000	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامجEviews9 .

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية للمعلمات الكلية للنماذجPRM،FEM،REM اقل من مستوى معنوية5 % ، أي أن النماذج مقبولة إحصائيا.

8- اختبارات المفاضلة بين النماذج:

من أجل إيجاد النموذج الملائم سنستخدم أساليب الاختيار بين النماذج الثلاثة بالاعتماد على اختبار مضاعفBreusch-Pagan LM Lagrange و اختبار Hausman.

أ- اختبار مضاعف لاغرنج:

لغرض المفاضلة بين نموذج الانحدار المتجمع من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية من جهة أخرى تم استخدام اختبار LM وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 4-8: نتائج اختبار مضاعف لاغرنج

	قيمة الاختبار	P-VALUE
اختبار LM Breusch-Pagan	8.307293	0.0039

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج9 Eviews .

يظهر الجدول أعلاه نتيجة اختبار LM للمقطع والتي بلغت 8.307293 باحتمال 0.0039 اقل من مستوى معنوية 5 %، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

ب- اختبار هوسمان Hausman:

للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية، نستخدم اختبار هوسمانHausman ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم4-9: نتائج اختبار هوسمان Hausman

قيمة الاختبار(Chi-Square.Statistic)	P-VALUE
2.173240	0.9496

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج9 Eviews .

تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن قيمة هذا الاختبار بلغت 2.173240 باحتمال0.9496 أكثر من مستوى معنوية 5% ، مما يدل على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير النموذج القياسي.

ثانيا- عرض النتائج:

تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية:

بعد إجرائنا اختبار المفاضلة لهوسمانHausman سنقوم بتقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، لنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم4-10: معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام التأثيرات العشوائية

المتغير التابع:معدل نمو التضخم (INF)			
الفترة: 1980-2018 N=5 T=35 مجموع مشاهدات: 39×5=195			
المتغيرات التفسيرية	المعامل Coefficient	اختبار ستودنت T. Statistic	قيمة الاحتمال P-Value
Chom	0.451689	5.525777	0.0000
GDPG	0.014369	0.367739	0.7135
POP	-0.21626	-1.395217	0.1646
GOV	2.764464	5.967729	0.0000
M2	0.081730	2.159128	0.0321
IMP	-0.025147	-0.975200	0.3307
INV	0.006209	0.270239	0.7873
R^2:R- squared	0.322688		

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج9 Eviews .

انطلاقا من النتائج المبينة في الجدول يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ضعيفة وذلك من خلال معامل الارتباط (R- squared) الذي يساوي 0.322688 أي ما يعني أن المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج القياسي تفسر ما نسبته 32.2688% من التغيرات التي تحدث على مستوى التضخم.

يتبين من نتائج التقدير أن الإنفاق الحكومي GOV والممثل بمعدل نمو الإنفاق الحكومي هو معنوي وايجابي عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يدل على أن نمو الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابا على نمو معدلات التضخم، أي وجود علاقة طردية بين معدل الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم كما أشارت

إليه النظرية الاقتصادية، فزيادة الإنفاق الحكومي بـ1% يقابلها زيادة التضخم بـ2.76%، ومن الناحية الاقتصادية يفسر ذلك إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في الطلب الفعال المحلي والمتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية وأمام محدودية العرض والطلب المرتفع تتجه الأسعار نحو الارتفاع ،ومن جهة أخرى الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل غير مباشر على التضخم عن طريق التأثير على قرارات القطاع الخاص من خلال الضرائب التي تفرضها الحكومات لتغطية النفقات المتزايدة،فهذه الضرائب تزيد من تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

نلاحظ من خلال الجدول وجود أثر معنوي وايجابي عند مستوى معنوية 5% للكتلة النقدي M2 المتمثل في معدل نمو المعروض النقدي على التضخم ، أي وجود علاقة طردية بين معدل الكتلة النقدي ومعدل التضخم كما أشارت إليه النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفع معدل الكتلة النقدية بـ1% يزيد التضخم بـ 0.08%، ويفسر ذلك من الناحية الاقتصادية على أن زيادة المعروض النقدي تنشط الطلب والاستثمار وبالتالي حدوث تقلبات في الإنتاج الحقيقي يقابله ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب.

من النتائج يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) موجب وغير معنوي عند المستوى 5% ما يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فالزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل التضخم.

يتبين من نتائج التقدير أن معلمات المتغيرات(النمو السكانيPOP و الواردات IMP) ليست معنوية عند المستوى 5% وإشارتها سالبة، لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما بخصوص الاستثمار INV ليس معنوي عند المستوى 5% وتأثيره ضعيف على معدل التضخم.

وفي ما يخص الأهم في هذه الدراسة القياسية، وهو معرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم، يتبين من نتائج التقدير معدل البطالةChom له دلالة إحصائية عند المستوى 5% وذو أثر ايجابي بحيث تربطه علاقة ايجابية بمعدل التضخم مع معامل ارتباط ضعيف، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وهو ما يتنافى مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية أي أن معدل البطالة المرتفع يقابله معدل تضخم منخفض لا يتوافق، والطرح الذي جاء به فيليبس والذي يعبر عن وجود علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة، ويمكن تفسير ذلك في كون أن البطالة في دول المغرب العربي هي

بطالة مقنعة وأن التوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الإنتاج بفعل تراجع الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى تسريح العمال وقلة فرص العمل مما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة. من جهة أخرى نجد كذلك أن السبب في ذلك ارتفاع الأسعار في دول المغرب العربي خاصة في السنوات الأخيرة، كذلك من بين الأسباب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في تونس وليبيا مما أثر سلبا على المستوى العام للأسعار ومعدلات التشغيل.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وذلك باستخدام بيانات بانل، قمنا أولا بتحليل اقتصادي للمتغيرين في دول المغرب العربي ثم تناولنا الإطار القياسي المتبع في التحليل مع شرح الخطوات الأساسية للتقدير ليليها إسقاط الجانب النظري للعلاقة مابين البطالة والتضخم على واقع اقتصاديات هذه الدول باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data) على عينة متكونة من 5 دول وهي: الجزائر،المغرب ،تونس، ليبيا وموريتانيا مشكلة دول المغرب العربي، وب39 مشاهدة لكل دولة على حدى خلال الفترة 1980-2018.

من خلال هذه الدراسة نستطيع القول أن الزيادة في معدلي الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي يقابلهما ارتفاع في معدل التضخم مما يتوجب على حكومات دول المغرب العربي أن تضع في أولويتها وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية والنفقات العامة وترشيد استخدمهما بتوجيههما للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين معدلي التضخم والبطالة بمعدل ارتباط ضعيف، وهو ما يتنافى مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وبالتالي عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة اقتصاد دول المغرب العربي وعدم إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر مشكلتي التضخم والبطالة من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، فالعلاقة بينهما كان لها نصيب في النظريات الاقتصادية والعديد من الدراسات القياسية، وعليه حاولنا معرفة طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في دول المغرب العربي. وبعد تناولنا لهذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج.

1-على المستوى النظري:

يختلف تفسير البطالة باختلاف النظريات الاقتصادية، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والبطالة إن وجدت إنما هي اختيارية. أما النظرية الماركسية فالبطالة ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم. في حين أن التحليل الذي جاء به كينز أكثر تأييداً لتحليل سوق العمل عنها لوجهة نظر الكلاسيكية، كما أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال. ظهرت بداية من السبعينيات نظريات حديثة (نظرية البطالة التكنولوجية) تقوم بتفسير هذه الظاهرة بإدخال فروض أكثر واقعية وحتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، على أمل إيجاد الحلول الأنجع للقضاء عليها.

و أنه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم، تضخم الطلب الذي ينجم عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات وتضخم التكاليف الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، إلا أنها تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً و يواجه التضخم بسياسات حكومية مالية ونقدية متشددة للحد منه.

اختلفت المدارس والنظريات الاقتصادية في تشخيص ظاهرة التضخم، فنجد أن الرؤية النقدية والكينزية اتفقتا على أن التضخم ظاهرة نقدية تصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي.

حاولت العديد من النظريات والمدارس الاقتصادية التي تطرقت إلى التضخم إلى البحث في طبيعة العلاقة التي تربطه بالبطالة، حيث توصل فيلبس إلى وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، وتم تطوير هذه الدراسة من قبل كل من" بول ساموبلسون "و"روبرت

سولو "من خلال تعويض معدل الأجر الاسمي بمعدل التضخم، وأصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع باسم منحنى فيلبس الذي تم استخدامه كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية للبحث عن التوليفة الملائمة بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل، ففي بداية السبعينات ظهر الركود التضخمي الذي أدى إلى اختفاء منحنى فيلبس وقوى الشكوك التي أثيرت حول عدم صحته، ففي حالة إدخال التوقعات التضخمية على منحنى فيلبس يرتبط التضخم بعلاقة عكسية مع معدل البطالة وطردية مع التضخم المتوقع الذي يؤدي لانتقال منحنى فيلبس لليمين أو اليسار، إذ يعتبر انحراف البطالة عن معدله الطبيعي دائم عند الكينزيين ومؤقت لدى النقديين، وأن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة عكسية في الأجل القصير فقط، أما عند النيوكلاسيك عدم وجود مقايضة بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل، أما حسب فريدمان أن التضخم ذو المصدر النقدي يؤدي لإختلالات وتوقعات خاطئة تؤدي لزيادة البطالة مع زيادة التضخم، كما استخدام النيوكينزيون التوقعات الرشيدة في نماذجهم لتفسير آثار السياسات الاقتصادية على الإنتاج والبطالة على الأقل في الأجل القصير.

اختلفت نتائج الدراسات التجريبية السابقة فيما يخص العلاقة بين البطالة والتضخم، فمنها من وجد علاقة طردية بينهما، ومنها من وجدها عكسية، سواء قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، كما توصل البعض إلى عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين، وذلك يرجع لهيكل الاقتصاديات المختلفة بالإضافة للفترة الزمنية التي يمر بها الاقتصاد.

2- على المستوى التطبيقي:

تطرقنا في الفصل التطبيقي إلى تحليل ظاهرتي البطالة والتضخم في دول المغرب العربي حيث تبنت دول المغرب العربي بداية من عقد الثمانينات سياسة اقتصادية استهدفت معالجة الاختلالات الهيكلية والقصور في الأداء الاقتصادي نتيجة معدلات البطالة والتضخم المرتفعة، إذ يعود ارتفاع معدلي البطالة والتضخم في هذه الدول إلى هشاشة اقتصادياته.

ثم قمنا بقياس علاقة البطالة بالتضخم باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) على عينة متكونة من 5 دول وهي: الجزائر،المغرب ،تونس، ليبيا وموريتانيا مشكلة دول المغرب العربي، خلال الفترة 1980-2018، ولتقدير العلاقة ما بين التضخم والبطالة اخترنا مجموعة من المتغيرات المفسرة للتضخم(معدل البطالة ،معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل نمو الإنفاق

الحكومي ، معدل النمو السكاني، معدل نمو المعروض النقدي، معدل نمو الصادرات ،معدل نمو الاستثمار المحلي) وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي(WDI) ، صندوق النقد الدولي(IFS) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، إحصاءات أطلس بيانات العالم (Knoema) ، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(SESRIC) ومركز بحوث العلوم الاقتصادية بليبيا. يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

الزيادة في معدلي الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي يقابلهما ارتفاع في معل التضخم مما يتوجب على حكومات الدول المغرب العربي أن تضع في أولويتها وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية والنفقات العامة وترشيد استخدمهما بتوجيههما للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين معدلي التضخم والبطالة بمعدل ارتباط ضعيف، وهو ما يتنافى مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية ، وبالتالي عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة اقتصاد دول المغرب العربي وعدم إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك في كون أن البطالة في دول المغرب العربي هي بطالة مقنعة وأن التوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الإنتاج بفعل تراجع الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى تسريح العمال وقلة فرص العمل مما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة. من جهة أخرى نجد كذلك أن السبب في ذلك ارتفاع الأسعار في دول المغرب العربي خاصة في السنوات الأخيرة، كذلك من بين الأسباب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في تونس وليبيا مما أثر سلبا على المستوى العام للأسعار ومعدلات التشغيل.

اختبار الفرضيات:

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار فرضيات موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على وجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي في المدى القصير، فقد تم نفي هذه الفرضية بعد التقدير باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، حيث اتضح أن هناك علاقة طردية بين معدلي التضخم والبطالة بمعدل ارتباط ضعيف، أي عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة اقتصاد دول المغرب العربي، ويمكن تفسير ذلك في كون أن التوظيف

لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع وأن البطالة في دول المغرب العربي هي بطالة مقنعة.

2- أما الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي في المدى الطويل، فقد تم نفي هذه الفرضية كذلك بناء على نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك والتقدير باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، حيث توصلنا إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين البطالة والتضخم ولكن هناك علاقة عكسية بينهما في دول المغرب العربي، وهو ما يتنافى مع الطرح الذي جاءت به النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها وتعيشها دول المغرب العربي إذ عرفت معدلات البطالة فيها ارتفاعا نتيجة التوظيف في القطاع العمومي وعدم الاهتمام بالقطاع الخاص كشريك اقتصادي هام وكذلك الأوضاع السياسية التي عرفتها مؤخرا تونس وليبيا، أما ارتفاع الأسعار مرده إلى التبعية الاقتصادية لدول الخارج (تضخم مستورد) وعدم وجود تكامل اقتصادي بين الدول والخلافات الثنائية بين الجزائر والمغرب وغلق حدودهما البرية ساهم في خلق فرصة للدول الأوروبية للتحكم في أسواقهم وفي كون التوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للعنصر البشري.

3- فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم هي علاقة تأثير وتأثر، فقد تم نفي هذه الفرضية كذلك بناء على نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، حيث اتضح أن هناك علاقة طردية بين معدلي التضخم والبطالة بمعدل ارتباط ضعيف،وأن البطالة في دول المغرب العربي هي بطالة مقنعة فزيادة التوظيف لا تحقق شيء للناتج الكلي، وارتفاع معدل التضخم راجع لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتكال على الاستيراد (التضخم المستورد) ومن جهة أخرى زيادة المعروض النقدي والنفقات العامة وعدم توجيهما للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها تمكنا من وضع التوصيلات والاقتراحات التالية:

- الوقوف على إصلاح اقتصادي شامل وشفافية القوانين لجذب الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الصناعية.

- وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية والنفقات العامة وترشيد استخدمهما بتوجيههما للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية.

– منح الاستقلالية للبنك المركزي لإدارة موجوداته والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها للتحكم الأمثل في السياسة النقدية و زيادة فعاليته في المحافظة على المستوى العام للأسعار.

– متابعة برامج وآليات تمويل المشروعات وإزالة كافة التعقيدات القانونية والإدارية لمنح هذه القروض.

– الحد من الاستيراد والتقليل من التبعية إلى الخارج ودعم الجهاز الإنتاجي لتغطية الطلب وتشجيع المنتج المحلي.

– مراقبة الأسعار بشكل مستمر وتفعيل السياسات الاقتصادية المناسبة للحد من ارتفاع معدلات التضخم ورسم سياسات تنبؤية من أجل تجنب وقوع حالة التضخم .

– ضرورة ربط التوسع النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونشاط القطاعات الاقتصادية المحلية وفقا لنموذج الاقتصاد الكلي الذي يعد سنويا، لتحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف وعرض النقود المستهدف ومعدل التضخم المستهدف.

– تشجيع الصادرات السلعية المختلفة وتنويعها لزيادتها، من أجل تخفيف أثار الصادرات وتنويع المداخيل .

- الاهتمام بالقطاع الخاص كقطاع مشغل لليد العاملة ومنتج.

أفاق الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة إلا أنه ما زالت هناك بعض النقاط لم نتطرق إليها،يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، منها:

– محددات التضخم في دول المغرب العربي.

– محددات البطالة في دول المغرب العربي.

– علاقة التضخم المستورد بالتضخم المحلي.

– السياسة النقدية واستهداف التضخم.

المـــــراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1- الـــكـــتـــب :

1- إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى،" **الاقتصاد الكلي :مبادئ وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2006.

2- أحمد الأشقر،" **الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 .

3- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004.

4- أحمد زهير شامية،" **النقود والمصارف**"، دار زهران للنشر، عمان، 1993.

5- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، وآخرون،" **الاقتصاد الكلي**"،ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن،2010.

6- أسامة الغولي، شهاب مجدي،" **مبادئ النقود والبنوك**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 1997.

7- أسامة بشير الدباغ، " **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

8- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت،2003.

9- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات،" **مفاهيم ونظم اقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

10- أكرم حداد ،مشهور هذلول،"**النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**"،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن-عمان،الطبعة الأولى،2005.

11- السيد متولي عبد القادر ،"**اقتصاديات النقود و البنوك**"، دار الفكر والنشر عمان 2010.

12- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

13- العمار رضوان، شوتر منهل،" **النقود والبنوك**"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، د.ت، ص173.

14- انس البكري،وليد صافي،"**النقود والبنوك- بين النظرية والتطبيق**"،دار المستقبل،الأردن،2012.

15- أيوب أديب العيسل، "**الفساد الإداري والبطالة**"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، طبعة1،2014.

16- باري سيجل،" **النقود والبنوك والاقتصاد**"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987 ، ص 609.

17- جيمس جوارتيني، ريجارد استورب،" **الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص**"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض ،1988.

18- حسام داود وآخرون،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

19- حسين عمر، "**التطور الاقتصادي**"، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة 1988.

20- حميدات محمود،" **النظريات والسياسات النقدية**"، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

21- خالد الزواوي ، "**البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل**" ، مجموعة النيل العربية ، 2005.

22- خالد المصلح،"**التضخم النقدي في الفقه الإسلامي**"،دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع،السعودية ،الطبعة الأولى،2009.

23- خالد واصف الوزاني،"**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الثامنة،2006.

24- خبابة عبد الله،"**تطورات نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية الطبعة الأولى،2014 .

25- رجاء الربيعي ،"دور **السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**"،دار أمنة،الأردن ،2013.

26- رمزي زكي،"**الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، الكويت، عالم المعرفة،1998.

27- رمزي زكي،" **مشكلة التضخم في مصر :أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.

28- سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العجلوني،" **النقود والبنوك والمصارف المركزية** " ،اليازوري للنشر والتوزيع، 2010.

29- سمير حسون،" **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**"،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط2 ،2004.

30- صبحي تادرس قريصة،" **النقود والبنوك** "، دار النهضة العربية، لبنان،. 1984.

31- ضياء مجيد الموسوي،" **الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

32- ضياء مجيد الموسوي،" **النظرية الاقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 2005 .

33- عادل أحمد حشيش،"**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992 .

34- عبد الحسين زيني،" **الأرقام القياسية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص92 .

35- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي،" **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

36- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" **النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب،الإسكندرية، 1998.

37- عبد المطلب عبد الحميد،"**السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2013.

38- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1997 .

39- عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسى،" **النقود والمصارف و الأسواق المالية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

40- عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر،عمان، 2004.

41- عقيل جاسم عبد الله،"**النقود والمصارف**"،دار مجدلاوي للنشر ،عمان –الأردن،الطبعة الثانية ،1999.

42- علي عبد الوهاب النجا،" **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

43- علي كنعان،"**النقود و الصيرفة والسياسة النقدية**"،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،2012.

44- غازي حسين عناية،" **التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1985 .

45- فليح حسن خلف، " **الاقتصاد الكلي**"، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

46- مجدي عبد الفتاح سليمان،" **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003 .

47- محمد أحمد الأفندي،" **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**"، الأمين للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الثانية، 2014.

48- محمد الشريف إلمان،" **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، الجزء الأول، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015 .

49- محمد الشريف إلمان،"**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية :نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،2003 .

50- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2008.

51- مروان عطوان،" **مقاييس اقتصادية :النظريات النقدية**"، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.

52- محمد صالح القريشي،" **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

53- محمد عزت غزلان،" **اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002 .

54- محمد موسى عريقات،" **مبادئ الاقتصاد**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

55- محمد وديع عدنان، "**بحوث و مناقشات حول تنظيم و نمذجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية**"، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، الجزء الأول،1998.

56- محمدي فوزي أبو السعود " **مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

57- مصطفى يوسف كافي،" **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014.

58- نبيل الروبي،" **التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"،مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية، 1973.

59- نعمة الله نجيب إبراهيم، "**اقتصاد العمل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

60- وديع طروس،"**المدخل إلى الاقتصاد النقدي**"،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،الطبعة الأولى،2011.

61- يسام الحجر ،عبد الله رزق،"**الاقتصاد الكلي**"،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010.

62- يونس سالم عبد الغني الطراونة، "**التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة و معدلاتها في الأردن**"،دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009.

2- الـــمـــجـــلات:

1- أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري،" **انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد2003** " ، مجلة دراسات إقليمية، العدد 18 ، جامعة الموصل، 2010 .

2- البشير عبد الكريم،"**تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات**"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر،2015.

3- الطاهر جليط، "**دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

4- إيمان أحمد محمد وآخرون،" **التضخم في العراق واحتساب مساهمة المجاميع السلعية فيه للمدة 2004-2009**" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 17 ، جامعة بغداد، 2011 .

5- بن عيسى أمينة،بن يشو فتحي،"**محددات التضخم في الجزائر والمغرب دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**"،مجلة المالية والأسواق، مستغانم، العدد3/سبتمبر2015.

6- حاكمي بوحفص،"**الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب وتونس**"،اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع.

7- سنوسي علي ،بن البارا محمد،"**العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2013**"،مجلة العلوم الإحصائية،العراق،العدد السابع.

8- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد 10 ، 2012 .

9- علي عبد السلام الجروشي،مصعب معتصم سعيد أرباب،"**قياس معدلات البطالة في ليبيا :دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2012**"،المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،ليبيا،العدد الأول/مارس2017.

10- عيسى محمد الغزالي،" **الأرقام القياسية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 19 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2003.

11- فلاح حسن ثويني،وحيدة جير،"**دراسة مشكلة البطالة،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**"، العدد11،الجامعة المستنصرية.

12- لطيفة بهلول، أيمن حماد،"**دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال 2010-2014**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 22 /العدد 2، 2019 .

13- محمد أحيد ولد أسلم،"**البطالة في موريتانيا:آليات الحل**"،بحوث اقتصادية عربية،لبنان،العددان 72-73/خريف2015-شتاء 2016.

14- محمد سلمان العاني،" **تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة 2003-2006**" ، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، المجلد 1 ، العدد 4 ، جامعة واسط، 2011 .

15- محمد كريم قروف،" **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)**" ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14 ، الدنمارك، 2013

16- محمد محمود عطوة يوسف،"**اختبار مدى توافق منحنى فليبس لفكر الكينزيين الجدد في مصر كمدخل مقترح،لتطوير السياسات الاقتصادية بها: خلال الفترة من 1991 إلى 2006** "،المجلد رقم 31،المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة،جامعة المنصورة،10-05-2008.

17- منشورات جامعة دمشق،" **الاقتصاد النقدي**"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق،2009-2010.

18- هاجر عمر منيدر،"**دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في ليبيا خلال الفترة 2003-2017**"، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية،ليبيا،العدد13/يونيو2019.

3- الـــمــذكــرات:

1- روابح عبد الباقي،"**المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية مقارنة**"،رسالة دكتوراه علوم اقتصادية،جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة،2005-2006.

2- شطاب عباس نادية،"**التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية(حالة موريتانيا)**"، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية،جامعة باجي مختار عنابة،2012-2013.

3- مصطفى حيمور ،"**دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2000-2016**"،رسالة دكتوراه،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017-2018.

4- وليد عبد الحميد عايب،"**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009 .

4- **التـــــــــــقاريـــــر:**

1- **فؤاد** الصباغ ،"**دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**"،تونس،مارس2017.

2- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،" **تقرير عام للمخطط الخماسي الأول:1980-1984**"، الجزائر.

5- الـــــمواقـع الالـكتـرونـتية:

1-محمد عبد المومن،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، 2007، ص 31 ، على الموقع : http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000108.12.2.2014.pdf

vu:/26/5/2015

2-محمد ناجي حسن خليفة، "**البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية**"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

3- http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- الـــكـــتـــب :

1- Alain beitone, Buisson-Fenet, **" Economie",** 5ème édition, éditions Dalloz, Paris, 2012.

2- Alain Burlaud, **" Comptabilité et inflation"**, éditions Cujas, Paris, 1979

3- Avis J.Cohen, Harvey B. King, **"Macroeconomie"**, 3ème édition, Pearson éducation, Canada, 2003.

4- Alan j. Auer bach and Laurence j. kdifaff**," Macroeconomies and Inteagrated Appoac"**, second édition, the mit press Cambridge, Massachuseits, London, 1998.

5- Azza Souad, **" Macroéconomie ",** université virtuelle de Tunis, 2006.

6- Bruno Gendron, Abderrahmane Saker, **" Economie "**, Gualino éditeur, Paris, 2007.
7- Brana, Marie-Claude et autre, **" Macroéconomie "**, 5ème édition, Dunod, Paris, 2015.
8- Benissad M.E, **"Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie"**, édition O.P.U, Alger.
9- Bernard landais**, " leçons de politique monétaire ",** De Boeck, Bruxelles, 2008.
10- Badi H. Baltagi, **" Econometric Analysis of Panel Data "**, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005.
11- Cyriac Guillaumin, **" Macroeconomie "**, Dunod, Paris, 2014.
12- Damodar N. Gugarati, **" économétrie "**, tradition de la 4e édition américaine par Bernard Bernier, université de pari1, académie militaire des Etats-Unis.
13- Denis Anne, Yannick l'horty, **" Economie de l'emploi et du chômage "**, Armand colin éditeur, paris.
14- Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **" Applied Econometrics: A modern approach "**, 1st ed. Palgrave Macmillan.
15- D**.** Gambier, M. Vernières, **"le marché du travail, éd. Economica"**, France.
16- Dielman, **" Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis "**, Texas Christian University, USA.
17- Ebiringa, Oforegbunam Thaddeus and authers, **"Exchange rate, Inflation and interest rates relationship : an autoregressive distributed lag analysis ",** journal of economics and developpment studies, Vol 2, N° 2.
18- Féve. P et Ortega. J, **" Macroéconomie : Approche pratique contemporaine "**, Dunod, Paris.
19- François Kabuya Kabala, **"Déterminants de l'inflation en Afrique au cours des dernières années "**, Dounia , N2, 2009.
20- Frees. A, Kim, **"Longitudinal and Panel Data "**, University of Wisconsin, Madison, 2007.
21- Fréderic Mishkin, **" Monnaie, banques, et marchés Financiers "**,8^{éme} édition, Université de Columbia,Etats Unis,2007.

22- Gaelle le Guirriec-Milner, **" L'essentiel des mécanismes de l'économie "**, 4ème édition, L'extenso éditions, paris, 2015.
23- Gregory N. Mankiw**, "Macroéconomie"**, 3éme édition, De Boeck, paris, 2006.
24- Gaelle le Guirriec-Milner, **"L'essentiel des mécanismes de l'économie "**, 4ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2015.
25- Gaelle le Guirriec-Milner, **"L'essentiel des mécanismes de l'économie "**, 4ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2015.
26- Gérard Bramoullé, Dominique Augey, "**Economie monétaire",** édition Dalloz, Paris, 1998.
27- N. Gregory Mankiw, **"Principles of Economics"**, 2 éditions, Harcourt, USA, 2001, P503.
28- Gérard Bramoullé, Dominique Augey, **" Econome monétaire "**, éditions DALLOZ, 1998, Paris.
29- Gilles KOLEDA, **" introduction a l'analyse économique"**, Ecole Central Paris, 2ème année d'études, 2007/2008.
30- Gilbert Abraham-Frois, **" Dynamique économique "**, Dalloz, Paris, 1989.
31- Groen. J, Kleibergen. F, 2003, **" likelihood-based cointegration analysis in panels of vector error correction models "**, Journal of business and economic statistics.
32- Gilbert. A. F**,"Introduction à la macro-économie contemporaine"**, Economica, Paris.
33- Haddar. M, **"Macroéconomie"**, Centre de publication universitaire, Tunisie, 2 eme édition,2006.
34- Helmut Frisch, **" theories of inflation "**, Cambridge surveys of economic literature, 2008.
35- H.Temmar**, " les explications théoriques de l'inflation "** ;place centrale de Ben Aknoun Alger 1984.
36- R. SGhorrn**,"Theorie monétaire**", Traduit par Fauboeuf, Dunod, Paris, 1975.
37- Hsiao C., **" Analysis of panel Data"**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
38- Im. K, Pesaran. M and Shin Y, **"Testing for unit roots in heterogeneous panels"**, Journal of Econometrics 115, 2003

39- Jaques Freyssinet, **" Le chômage ",** 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004.

40- Jaques Freyssinet, **" Le chômage "**, 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004.

41- Sobry. C et Verez J. C, **" Éléments de macroéconomie: une approche empirique et dynamique",** Editions Ellipses, Paris,1996.

42- Jean-Michel Cousineau, **"Economice du travail "**, Quebec, Canada,1981.

43- Jonathan Nitzan, **" Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment** ", Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990.

44- Jean François Goux , **"Economie monétaire, Financière",**3editions, France1998.

45- Jaques Freyssinet, **" Le chômage"** ,11ème édition, éditions la découverte, paris, 2004.

46- laurent braquet, **" l'essentiel pour comprendre le marché du travail"**, Lextenso éditions, Paris, 2014.

47- Mathew Forstater, **" Unemployment"**, working paper n°20, University of Missouri, Kansas city, 2002.

48- Michel de Vroey, " **théorie du déséquilibre et chômage involontaire** ", revue économique, Vol 55, N4, 2004.

49- Mathew Forstater, **" Unemployment"**, working paper n°20, University of Missouri, Kansas city, 2002.

50- Michael Rockinger, **" Macroéconomie "**, Ellipses Edition Marketing, paris, 2000.

51- Milton Freidman, CHARLES.A.E GOODHART, **"Money, inflation and the constitutional position of the central bank**", IEA the institute of economic affairs, 08 October 2002.

52- Madala, G.S, **" Limited dependent variable models using panel data "**, The journal of Human Resource Vol.22, No.3, Summer, 1987.

53- Oliver Blanchard, Daniel Cohen, **" Macroéconomie "**, 4ème édition, Pearson education France, Paris, 2006.

54- Phillippe Deubel, **"Analyse économique et hisorique des sociétés contemporaines ",** Pearson éducation, France, 2008.

55- Patrick Artus, **" Macroéconomie : problème contemporains "**, Economica, Paris, 2003.

56- Peracchi F, **" Econometrics "**, England, John Wiley & Sons LTD., 2001, p.397.
57- Regis Bourbonnais, **" économetrie "**, 7ème édition, Donod, Paris, 2009.
58- Stoléru, Lionel, **" L'économie : comprendre l'avenir** ", Dunod, paris, 1999.
59- Stéphane Guillon,**"Le chômage des diplômés de l'enseignement supérieur à la réunion "**, L'harmattan, paris, 2010.
60- Stoléru, Lionel, **" L'économie : comprendre l'avenir** ", Dunod, paris, 1999.
61- Samuelson P, Nordhams W, **" Economie "**, edition Economica, Paris, France, 2000.
62- Salama P, Valier J, **" L'économie gangrenée "**, La Découverte Paris, France, 1990.
63- SEVESTRE Patrick, **"Econonmétrie des données de panel"**, France : Dunod, 2002.
64- Stéphanie Dupays, **" Déchiffrer les statistiques économiques et socoales "**, Dunod, Paris, 2008.
65- Thierry. T ,**" L'essentiel de la macroéconomie "** , Gualino, Paris,2000.
66- Xavier Ragot, **"Les banques centrales dans la tempête "**, Editions rue d'ULM, Paris, 2012.

2- المجلات:

1- Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, **" Classical, Keynesian and monetarist theories of unemployment : are they adequate to LDCS ? "**, journal of economic & administrative sciences, N° 13, 1997.
2- Adam Martin, **" Keynes and say's law of markets : analysis and implications for Austrian economics"**, Conference ASSC Schedule , Grove city college, 2004.
3- Adil H mohamed, **" Important theories of unemployment and public policies "**, journal of Applied business and economics, Vol12, N5, University of Springfield, 2001.
4- Alain Trognon, **" L'économétrie des panels en perspective "**, Revue d'économie politique, 113 (6), Nov/Déc 2003.

5- Alain Pirotte, **" Économétrie des données de panel: Théorie et application "**, Edition Economica, Paris, France, 2011.
6- Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, **" Classical, Keynesian and monetarist theories of unemployment : are they adequate to LDCS ? "**, journal of economic & administrative sciences, N° 13, 1997.
7- Ariful Islam, **" Impact of inflation on import : an empirical study "**, International journal of economics, finance and management sciences, Vol 1, N1, 2013.
8- Jacob Viner**, "keynes on the cause of unemployment "**, The quarterly journal of economic, Vol 51, N1, 1936.
9- John F.Muth**, "Rational Expectations and the Theory of Price Movements"**, Econometrica, Vol.29, No.3, New York University , july 1961.
10- Jerry A.Haussman, William E.Taylor, **" Pannel Data uunobservable individual effects"**, Econometerica, Vol. 49, N°6, November 1981.
11- Kayode A Sajin, Samuel Arome, Felix Anyio, **" The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications**", Global Business and economics reaserch journal, Vol 3, N° 2, 2014.
12- Liêm Hoang-Ngoe, **" Le fabuleux destin de la courbe de Phillips "**, Press universitaires du Septentrio[1]- Levin. A, Lin. C and Chu. C, **" Unit root test in panel data: asymptotic and finite sample properties "**, Journal of Econometrics 108, 2002.
13- Mark Blaug, **" Say's law of markets :what did it means and whay shoud we care ? "**, Eastern economic journal, Vol23, N2, 1997.
14- Milton Friedman, **"Must we choose between inflation and unemployment ? »**, Stanford graduate school of business bulletin 35, 1967.
15- Principaux indicateurs économiques," **analyse méthodologique comparative: indices des prix à la consommation et des prix à la production** ", www.ilo.org/public/french/bureau/stat/r3cpi.pdf, vu : 07/05/2017
16- P. Samuelson and R. Solow, **"Analytical Aspects of Anti-inflationary Policy"**, American Economics Reviews. Papers and Proceedings of the. Seventy-second Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1960).

17- Pedroni. P**, " Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis"**, Econometric Theory, 20, 2004.

3- الملتقيات ،الندوات والتقارير

1- Awad, Ibrahim L. **"The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy : Analytical study",** May 2002, MPRA Paper No. 5465, posted 07. November 2007.
2- Christophe Lavialle**, " Penser le chômage involontaire : l'exigence logique d'une posture hétérodoxe "**, Document de recherche n° 2009-24, Laboratoire d'économie d'Orléans, 2009.
3- Diemer, **"Economie général, les théories économiques "**, école supérieure du professorat et de l'éducation, Auvergne.
4- Fedrica Sartoris, "**La theorie des salaires d'efficience et l'évolution des salaires réels en suisse**", Séminaire d'histoire économique et de politique et sociale, Faculté des science économique et sociales, n°332, 1999.
5- Fatukasi Bayo, **« Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis »**, International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N° 12.
6- Hsiao. C, 1986, **" Analysis of Panel Data "**, Econometric Society Monographs N°11Cambridge University Press.
7- Isabelle Sandillon, **" L'interprétation du chômage dans la théorie général : enjeux et conséquence"**, Document du travail, Université de la méditerranée, 1998.
8- Jalil Totonch, **"Macroeconomic theories of inflation "**, International conference on economics and finance research, Vol 4, IACSIT Press, Singapore, 2011.
9- Jonathan Nitzan, **" Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment "**, Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990.
10- Kao. C, **" Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data"**, Advances in Econometric, 90, 1999.
11- Mark Taylor, **" Skills, employment, income, inequality and poverty : theory, evidence and estimation framework "**, Joseph rowntree foundation

program paper (J.R.F), Institute for social & economic research, University of Essex, 2012.

12- Marc Labonte, **" Inflation : causes, causts, and curent status "**, Congressional research servive, CRS report for congress, 2011.

13- Office National des statistiques, **" Activité, emploi & chômage en septembre 2014**

14- Robert Anderton, Ted Aranki & athers, **" Disaggregating Okun's law : decomposing the impact of the expendieure components of GDP on euro area unemployment "**, European central bank, working paper series N1747, 2014.

15- Teng Wah Leo, **" Inflation "**, Introduction to economics, Cour intitulé, Department of economics, Francis Xavier University, Canada Sur : http://people.stfx.ca/tleo/inflation.pdf . vu: 15/06/2017.

16- Vensson, Lars E.O, **"The first year of the Euro system: inflation targeting or not?"**, The American Economic Review, 90 , 2000.

17- Wiliam Levernier, Bill Z Yang,**" A note on the categories of unemployment in a principles of macroeconomics course "**, Perspective on economics education reaserch, Vol 7, N1, 2001.

18- William Green, **" Econometric Analysis "**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

4- المواقع الالكترونية

19- Alexis Direr, " **la monnaie et l'inflation** ", cours de macroéconomie, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/, vu le 18/01/2015 à 19:30.

20- Consumer Price Index Manual: "**Theory and practice"**, p 3 http://www.imf.org/external/pubs/ft/cpi/manual/2004/fra/cpiguide.pdf, vu : 18/02/2017.

الملاحق

اختبار جذر الوحدة:

Panel unit root test: Summary
Series: INF
Date: 10/25/19 Time: 22:56
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.63913	0.0506	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.05658	0.0199	5	185
ADF - Fisher Chi-square	18.9869	0.0404	5	185
PP - Fisher Chi-square	28.1105	0.0017	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: CHOM
Date: 10/25/19 Time: 22:57
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.88631	0.1877	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.43859	0.3305	5	185
ADF - Fisher Chi-square	11.9976	0.2852	5	185
PP - Fisher Chi-square	11.5772	0.3143	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: GDPG
Date: 10/25/19 Time: 22:58
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.32621	0.0000	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.18503	0.0000	5	185
ADF - Fisher Chi-square	79.8951	0.0000	5	185
PP - Fisher Chi-square	134.446	0.0000	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: POP
Date: 10/25/19 Time: 22:59
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.76175	0.0000	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.67392	0.0000	5	185
ADF - Fisher Chi-square	63.4052	0.0000	5	185
PP - Fisher Chi-square	9.25667	0.5079	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: GOV
Date: 10/25/19 Time: 22:59
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.34898	0.0094	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.64949	0.0000	5	185
ADF - Fisher Chi-square	54.2413	0.0000	5	185
PP - Fisher Chi-square	113.153	0.0000	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: M2
Date: 10/25/19 Time: 23:00
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.21041	0.0000	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.47484	0.0000	5	185
ADF - Fisher Chi-square	39.5525	0.0000	5	185
PP - Fisher Chi-square	64.7937	0.0000	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: IMP
Date: 10/25/19 Time: 23:01
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.48561	0.0000	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.45267	0.0000	5	185
ADF - Fisher Chi-square	70.3792	0.0000	5	185
PP - Fisher Chi-square	117.321	0.0000	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: INV
Date: 10/25/19 Time: 23:02
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.37687	0.0000	5	185
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.93061	0.0000	5	185
ADF - Fisher Chi-square	54.5785	0.0000	5	185
PP - Fisher Chi-square	73.9317	0.0000	5	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

اختبار Pedroni:

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: INF CHOM
Date: 10/26/19 Time: 09:34
Sample: 1980 2018
Included observations: 195
Cross-sections included: 5
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.723288	0.0032	2.032408	0.0211
Panel rho-Statistic	-2.658791	0.0039	-4.507486	0.0000
Panel PP-Statistic	-2.460505	0.0069	-3.920474	0.0000
Panel ADF-Statistic	-1.947795	0.0257	-2.306476	0.0105

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-3.130792	0.0009
Group PP-Statistic	-3.538419	0.0002
Group ADF-Statistic	-2.147036	0.0159

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.789	21.34523	24.83356	2.00	38
2	0.460	5.676274	4.543745	1.00	38
3	0.650	1.713026	1.552148	3.00	38
4	0.673	15.15991	13.81751	2.00	38
5	0.166	7.111014	8.129427	4.00	38

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.748	20.38467	1	--	37
2	0.531	4.655691	1	--	37
3	0.677	1.742947	1	--	37
4	0.666	15.32717	1	--	37
5	0.216	7.242909	1	--	37

نموذج PRM:

Dependent Variable: INF
Method: Panel Least Squares
Date: 10/25/19 Time: 16:37
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 195

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.605885	1.411421	-4.680310	0.0000
CHOM	0.410874	0.069443	5.916742	0.0000
GDPG	0.023071	0.040215	0.573692	0.5669
POP	2.541107	0.410019	6.197538	0.0000
GOV	-0.029177	0.015847	-1.841171	0.0672
M2	0.099629	0.038713	2.573520	0.0108
IMP	-0.035137	0.026464	-1.327736	0.1859
INV	0.011601	0.023581	0.491947	0.6233

R-squared	0.345457	Mean dependent var	5.772821
Adjusted R-squared	0.320955	S.D. dependent var	5.192569
S.E. of regression	4.278893	Akaike info criterion	5.785426
Sum squared resid	3423.769	Schwarz criterion	5.919703
Log likelihood	-556.0791	Hannan-Quinn criter.	5.839793
F-statistic	14.09935	Durbin-Watson stat	0.726181
Prob(F-statistic)	0.000000		

FEM

Dependent Variable: INF
Method: Panel Least Squares
Date: 10/25/19 Time: 17:12
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 195

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.843597	1.663480	-4.715174	0.0000
CHOM	0.469377	0.087653	5.354933	0.0000
GDPG	0.011769	0.039306	0.299423	0.7650
POP	2.828268	0.487477	5.801851	0.0000
GOV	-0.019438	0.015625	-1.244009	0.2151
M2	0.077141	0.038129	2.023193	0.0445
IMP	-0.022323	0.025956	-0.860040	0.3909
INV	0.004687	0.023142	0.202542	0.8397

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.397778	Mean dependent var	5.772821
Adjusted R-squared	0.361578	S.D. dependent var	5.192569
S.E. of regression	4.148929	Akaike info criterion	5.743141
Sum squared resid	3150.091	Schwarz criterion	5.944557
Log likelihood	-547.9563	Hannan-Quinn criter.	5.824692
F-statistic	10.98859	Durbin-Watson stat	0.748693
Prob(F-statistic)	0.000000		

نموذج REM:

Dependent Variable: INF
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/25/19 Time: 18:00
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 195
Wallace and Hussain estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.492387	1.697273	-4.414366	0.0000
CHOM	0.451689	0.081742	5.525777	0.0000
GDPG	0.014369	0.039074	0.367739	0.7135
GOV	-0.021626	0.015500	-1.395217	0.1646
POP	2.764464	0.463236	5.967729	0.0000
M2	0.081730	0.037853	2.159128	0.0321
IMP	-0.025147	0.025787	-0.975200	0.3307
INV	0.006209	0.022978	0.270239	0.7873

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.368153	0.0988
Idiosyncratic random	4.132692	0.9012

Weighted Statistics

R-squared	0.322688	Mean dependent var	2.513648
Adjusted R-squared	0.297334	S.D. dependent var	4.940616
S.E. of regression	4.141481	Sum squared resid	3207.399
F-statistic	12.72731	Durbin-Watson stat	0.741433
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.341340	Mean dependent var	5.772821
Sum squared resid	3445.302	Durbin-Watson stat	0.690236

اختبار LM:

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	8.307293	8.685871	16.99316
	(0.0039)	(0.0032)	(0.0000)
Honda	2.882238	2.947180	4.122021
	(0.0020)	(0.0016)	(0.0000)

اختبار Hausman:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.173240	7	0.9496

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CHOM	0.469377	0.451689	0.001001	0.5762
GDPG	0.011769	0.014369	0.000018	0.5418
POP	2.828268	2.764464	0.023046	0.6743
GOV	-0.019438	-0.021626	0.000004	0.2681
M2	0.077141	0.081730	0.000021	0.3159
IMP	-0.022323	-0.025147	0.000009	0.3407
INV	0.004687	0.006209	0.000008	0.5807

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: INF
Method: Panel Least Squares
Date: 10/25/19 Time: 19:25
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 195

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.843597	1.663480	-4.715174	0.0000
CHOM	0.469377	0.087653	5.354933	0.0000
GDPG	0.011769	0.039306	0.299423	0.7650
POP	2.828268	0.487477	5.801851	0.0000
GOV	-0.019438	0.015625	-1.244009	0.2151
M2	0.077141	0.038129	2.023193	0.0445
IMP	-0.022323	0.025956	-0.860040	0.3909
INV	0.004687	0.023142	0.202542	0.8397

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.397778	Mean dependent var	5.772821
Adjusted R-squared	0.361578	S.D. dependent var	5.192569
S.E. of regression	4.148929	Akaike info criterion	5.743141
Sum squared resid	3150.091	Schwarz criterion	5.944557
Log likelihood	-547.9563	Hannan-Quinn criter.	5.824692
F-statistic	10.98859	Durbin-Watson stat	0.748693
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملخص

الملخص

ملخص:

كانت ولازالت مشكلتي البطالة والتضخم ترهق الحكومات عبر الزمن، فمعدليهما يعكس الصورة الحقيقية لاقتصاد البلدان، باعتبارهما ظاهرتان عالميتان، فدول المغرب العربي لم تكن في منأى عنهما حيث عرفت خلال الثمانينات معدلات قياسية للبطالة والتضخم مما جعلها تباشر إصلاحات اقتصادية بمرافقة صندوق النقد الدولي من أجل مجابهة الضغوط التضخمية.

إن هذه الرسالة حاولت قياس العلاقة بين البطالة والتضخم في دول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من1980 إلى 2018 باستخدام بيانات بانل المقطعية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم مع معامل ارتباط ضعيف، وهو ما يتنافى مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية.

Abstract:

Today, the unemployment and inflation problems have affected and exhausted the governments. Their rates reflect the true image of the economies of their countries, as they are global phenomena. Arab Maghreb countries are not an exception as they suffer from these problems not spared from t. In the 1980s, the highest rates of unemployment and inflation were recorded in Arab Maghreb countries leading them to initiate the economic reforms with the help of the International Monetary Fund (IMF) in order to face the inflationary pressures.

This paper aims to measure the relationship between unemployment and inflation in the Arab Maghreb countries during the period from 1980 to 2018 using the Panel data. The study found that there is a direct relationship between unemployment and inflation with a weak correlation coefficient which contradicts the economic theory.